



طبعات المجمع

آثار الشّيخ العلّامة

عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي

(٥)

# سّلّات القبور في الإسلام

(المبسوّرة)

تألّف

الشّيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي اليماني

١٣٨٦هـ - ١٣١٢م

تحقيق

علي بن محمد العمران

وقق المسنّح المعتمد من الشّيخ العلّامة

بِكْرٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَزِيزِ الْجَنِيِّ

(رحمه الله تعالى)

تَسْمِيَة

مُؤسَسَة سُليمان بن عبد العزير الراجحي الخيرية

دار على القبور

للنشر والتوزيع



الحمد لله الذي أوضح لنا سواء السبيل، وحفظ علينا كتابه وسنن رسوله، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل على محمد وأزواجه وذرّيته، كما صلّيت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذرّيته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

أما بعد، فإني اطلعت على بعض الرسائل التي أُلْفِتَ في هذه الأيام في شأن البناء على القبور<sup>(١)</sup>، وسمعت بما جرى في هذه المسألة من النزاع، فأردت أن أنظر فيها نظراً طالباً للحق، متّحراً للصواب، عملاً بقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكَ الْأَمْرُ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمُ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ تَأْوِيلًا...﴾<sup>٢</sup> إلى قوله جل ذكره: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بِنَهْمَةٍ ثُمَّ لَا يَحِدُّوْنَ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَمُسَلِّمُوْنَ سَلِيمًا﴾ [سورة النساء: ٦٥ - ٥٩].

ولا ريب أن الرد إلى الله ورسوله بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، إنما يحصل بالرد إلى الكتاب والسنّة، وتحكيمه بتحكيمهما. ومن الرد إلى الله ورسوله سؤال الجاهل للعالم.

وهذه الرسالة مؤلفة من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. ومن الله عزّ وجّلّ نسأل الإعانة والتوفيق.

(١) من هذه الرسائل التي ذكرها المؤلف هنا وردّ عليها رسالة حسن الصدر الرافضي (ت ١٣٥٤) «الرد على الوهابية». انظر (ص ٦٢، ١١١، ١٢٤).

## المقدمة [٣][ص]

قال الله تبارك وتعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾** الآية [سورة المائدة: ٣١].

وقال عز وجل: **﴿أَمْ لَهُمْ شَرَكَوْا شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الَّذِينَ مَا لَنْ يَأْذَنَ لَهُمُ اللَّهُ﴾** [سورة الشورى: ٢١].

وفي «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما بعد، فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدى هدىَ محمدَ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضلالٌ».

الآية الأولى صريحة أن الله عز وجل أكمل لهذه الأمة دينها قبل وفاة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. ولا ريب أن الدين عبارة عن مجموع الأحكام الشرعية؛ من اعتقادية وعملية، فإكماله عبارة عن إكمالها.

---

(١) اسم السورة من وضع المؤلف في غالب الرسالة، وقد يذكر رقمها، وإن أغفله ذكرناه.

(٢) البخاري رقم (٢٦٩٧)، ومسلم رقم (١٧١٨).

(٣) رقم (٨٦٧).

وفي «الدر المثبور»<sup>(١)</sup>: أخرج ابن جرير<sup>(٢)</sup> وابن المنذر عن ابن عباس قال: أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا تحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه فلا ينقص أبداً، وقد رضيه فلا يسخطه أبداً.

وفيه<sup>(٣)</sup>: وأخرج ابن جرير<sup>(٤)</sup> عن السعدي في قوله: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ قال: هذا نزل يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حرامٌ ولا حلال...

وأخرج ابن جرير<sup>(٥)</sup> عن ابن جريج قال: مكث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما نزلت هذه الآية إحدى وثمانين ليلةً، قوله: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾.

وفيه<sup>(٦)</sup>: وأخرج ابن جرير<sup>(٧)</sup> وابن المنذر عن ابن عباس قال: «كان المشركون وال المسلمين يحجّون جميعاً، فلما نزلت (براءة)، فنفّي المشركون عن البيت الحرام، وحجّ المسلمين لا يشار لهم في البيت الحرام أحدٌ من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة، وهو قوله: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ .اه.

(١) (٤٥٦/٢).

(٢) تفسيره: (٨/٨٠). من رواية علي بن أبي طلحة.

(٣) (٤٥٨/٢).

(٤) تفسيره: (٨/٨٠).

(٥) تفسيره: (٨/٨١).

(٦) (٤٥٦/٢).

(٧) تفسيره: (٨/٨٣).

وعلى هذا يُحمل ما في كلام بعض السلف مما يوهم أن هذه الأمور التي عَدَّها ابن عباس من تمام النعمة هي إكمال الدين، فمرادهم أنها من تمام النعمة المذكورة في الآية.

ومما يدل على ذلك ما ذكره في «الدر المنشور»<sup>(١)</sup> قال: وأخرج الحُمَيْدِي وأَحْمَد وعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ وابنِ الْبَخَارِي وابنِ مُسْلِمٍ وابنِ التَّرْمِذِي وابنِ النَّسَائِي وابنِ جَرِيرٍ وابنِ الْمَنْذُرِ وابنِ حَبَّانِ وابنِ الْبَيْهَقِي في «سننه» عن طارق بن شهاب قال: قالت اليهود لعمر: إنكم تقرأون آيةً في كتابكم، لو علينا عشر اليهود نزلت لا تأخذنا ذلك اليوم عيَّداً. قال: وأي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْلَمْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَعْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾. قال عمر: والله إني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والساعة التي نزلت فيها، نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشية عرفة في يوم جمعة. وذكر آثاراً أخرى في معنى هذا.

ولو كان معنى إكمال الدين هو مُجَرَّد إكمال الحج، وإعزاز الدين في مكة، ونحوه، لما استحق هذه العناية كلها.

ثم إن إِنْزَالَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْآيَةِ يَوْمَ عَرْفَةَ، وَيَوْمَ الْجَمْعَةِ، فِي أَفْضَلِ سَاعَةٍ مِنْهُ، يَدْلُلُ عَلَى عَظَمَتِهَا، وَإِنَّمَا تَتَمَّ عَظَمَتِهَا بِمَا ذَكَرْنَا.

---

(١) (٤٥٦/٢).

أخرج الحميدي رقم (٣٤)، وأحمد رقم (١٨٨)، وعبد بن حميد رقم (٣٠) - المتخب، والبخاري رقم (٤٥)، ومسلم رقم (٣٠١٧)، والترمذى رقم (٣٠٤٣)، والنسائي رقم (٥٠١٢)، وابن جرير: (٨٦/٨)، وابن حبان رقم (١٨٥)، والبيهقي: (١٨١/٣).

هذا مع أن ما ذكرناه هو صريح الآية، **لِمَا قَدَّمَا** أن الدين عبارة عن مجموع الأحكام، ولكن أردننا زيادة الإيضاح.

فأي شيء أُخْدِث بعد وفاته صلى الله عليه وآلـه وسلم، فهو خارج عن الدين، ضرورة أن الدين قد تم وكمـل قبل حدوثه.

فإن قيل: قد يكون زيادة كمال.

قلنا: وهل يختار الله تعالى لرسوله غير الأكمل؟ مع أن كل متنازع فيه لا يخلو أن يكون مما شرعه الله أو [لا].

وعلى الثاني فالأمر واضح، وعلى الأول فلا يخلو أن يقال: هو<sup>(1)</sup> مما أعلم الله به رسوله، أو لا؟ والثاني باطل؛ لأن كل ما شرعه الله فقد أعلم به رسوله، مع أنه لا يعلم الشـرـع إلا من قـبـيلـهـ، وعلى الأول؛ فلا يخلو أن يكون أمره بتـبـلـيـغـهـ أو لا؟

إن قيل: لا. قلنا: فهل بلـغـهـ تـبـلـيـغـاـ؟ـ

إن قيل: لا. قلنا: فمن أين علمتموه؟

وإن قيل: بلـغـ. قلنا: أرـوـنـاـ ذـلـكـ نـكـنـ أـوـلـ التـابـعـينـ.

[صـ4ـ] وعلى الأمر بالتبـلـيـغـ، فهل بلـغـ؟ـ إن قـيـلـ:ـ نـعـمـ.ـ قـلـنـاـ:ـ هـكـاـتـوـاـ  
بـرـهـكـنـكـمـ إـنـ كـنـنـمـ صـدـقـيـنـ ﴿بـقـرـةـ:ـ 111ـ﴾ـ.

والآية الثانية تدل أنه ليس لأحد أن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله،

(1) «يقال هو» تداخلت مع المضروب عليه من الكلام، ومكتوب تحتها: «يكون». وتحتمل العبارة أن تكون: «فلا يخلو أن يكون مما...».

والإذن إنما يعلم بالكتاب والسنة، وأن من شرع ما لم يأذن به الله فقد ادعى الشرك في الألوهية، والعباذ بالله.

ومعنى الحدثين واضح.

\*\*\*

وقال الله عز وجل في سورة البقرة: **«هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ كُلَّمَا** [البقرة: ٢٩].

وقال جل ذكره: **«قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالْطَّيْبَاتِ مِنَ الْأَرْزَقِ»** [الأعراف: ٣٢].

وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مِنْ سَأْلٍ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى النَّاسِ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسَأْلَتِهِ».

وأخرج الترمذى وابن ماجه عن سلمان قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السُّمْنِ والخِبْرِ والفِرَاءِ؟ قال [ص ٥]: «الحلال ما أحلَّهُ الله في كتابه، والحرام ما حرمَهُ الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) البخاري رقم (٧٢٨٩)، ومسلم رقم (٢٣٥٨).

(٢) أخرجه الترمذى رقم (١٧٢٦)، وابن ماجه رقم (٣٣٦٧)، والدارقطنى: (١٣٧/٢) والبيهقي: (٣٢٠/٩). قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكأنَّ الحديث الموقوف أصح. وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه =

فالآية الأولى صريحةٌ في أن جميع ما في الأرض [مخلوق]<sup>(١)</sup> لبني آدم. وإذا كان لهم، فهو مباح لهم. ففي الآية عموم الإباحة، فهي الأصل، وتحريم بعض ما في الأرض تخصيصٌ لهذا العموم، فلا يُصار إليه إلا بدليل. ونحوها الآية الثانية.

وكذا الحديث الأول، فإنه لو كان الأصل الحظر لكان الظاهر أن يقول: «عن شيء قد أبىح» كما هو واضح.

والحديث الثاني ظاهرٌ، والمراد بـ«كتاب الله» فيه حُكْمُهُ، أو القرآن، وما السنة إلا تفصيل لقوله تعالى: «مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: ٨٠] ونحوها.

[ص ٦] فتقرر أن أمور الدين توقيفية، أي أنه ليس لأحدٍ أن يتدين بشيء إلا إذا ثبت بكتاب الله تعالى، أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. وهذه كُلّية لا تُنْقض بالنسبة إلى المقاصد.

فأما الوسائل فهي على نوعين: وسيلة لا يمكن أن يؤدّي المقصود إلا بها، وهذه لا كلام فيها. ووسيلة يمكن أن يؤدّي المقصود بها، ويمكن أن يؤدّي بغيرها.

فهذا النوع يُنظر فيه إلى الوسيلة التي أُدِيَ بها المقصود في حياته

---

محفوظاً، روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفاً. قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد بن عاصم ذاذهب الحديث» اهـ.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما أخرجه أبو داود رقم (٣٨٠٠).

(١) بعد «الأرض» بياض بمقدار كلمة، والسيق يناسب مع أثبت.

صلى الله عليه وآلـه وسلم، ونـزـنـهـاـ بـبـاـقـيـ الـوـسـائـلـ، فـإـنـ تـرـجـحـ لـنـاـ أـنـ لـهـاـ مـزـيـةـ دـيـنـيـةـ لـاـ تـوـجـدـ فـيـ غـيـرـهـاـ، كـانـ لـهـاـ حـكـمـ الـمـقـصـدـ، إـلـاـ أـنـ يـطـرـأـ عـلـيـهـاـ مـاـ يـوـهـنـهـاـ حـتـىـ يـُخـشـىـ مـنـ الـجـمـودـ عـلـيـهـاـ إـلـاـخـالـ بـالـمـقـصـدـ الـأـصـلـيـ.

فـمـنـ ذـلـكـ: الـمـسـاجـدـ، مـقـصـدـ دـيـنـيـ، يـمـكـنـ أـنـ يـؤـدـيـ بـبـنـاءـ غـيـرـ مـزـخـرـفـ، وـبـنـاءـ مـزـخـرـفـ، فـنـظـرـنـاـ إـلـىـ الطـرـيـقـ التـيـ اـخـتـارـهـاـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ، وـهـيـ عـدـمـ الزـخـرـفـةـ، هـلـ لـهـاـ مـزـيـةـ دـيـنـيـةـ؟

فـكـانـتـ التـيـتـجـةـ إـيـجـابـاـ، كـمـاـ تـدـلـ عـلـيـهـ الـأـحـادـيـثـ؛ فـوـجـبـ أـنـ نـتـمـسـكـ بـهـاـ، فـهـيـ السـنـةـ، وـخـلـافـهـاـ بـدـعـةـ.

لـكـنـ لـوـ أـنـ حـكـوـمـةـ ظـالـمـةـ مـنـعـتـ أـهـلـ بـلـدـ أـنـ يـبـنـوـ مـسـجـدـاـ إـلـاـ مـزـخـرـفـاـ، فـقـدـ يـقـالـ: إـنـهـ يـجـوزـ لـهـمـ ذـلـكـ لـلـضـرـورـةـ، وـإـلـاـ فـاتـ الـمـقـصـدـ مـنـ أـصـلـهـ.

[ص ٧] وـنـعـنـيـ بـالـزـخـرـفـ: مـاـ لـيـسـ حـرـامـاـ لـذـاتـهـ، فـأـمـاـ الـحـرـامـ لـذـاتـهـ، كـالـصـورـ فـلـاـ يـجـوزـ بـحـالـ.

وـإـنـ تـرـجـحـ لـنـاـ أـنـ الـوـسـيـلـةـ التـيـ أـدـيـ بـهـ الـمـقـصـدـ فـيـ حـيـاتـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ لـيـسـ لـهـاـ مـزـيـةـ دـيـنـيـةـ عـلـىـ غـيـرـهـاـ، وـإـنـمـاـ اـخـتـيـرـتـ اـتـفـاقـاـ، أـوـ لـكـونـهـاـ أـرـفـقـ، أـوـ لـكـونـهـ لـمـ يـمـكـنـ ذـلـكـ الـوقـتـ غـيـرـهـاـ، فـالـجـمـهـورـ لـاـ يـرـوـنـ لـهـاـ مـزـيـةـ عـلـىـ غـيـرـهـاـ، وـابـنـ عـمـ يـرـىـ الـاتـبـاعـ أـفـضـلـ.

وـإـنـ لـمـ يـتـرـجـحـ أـحـدـ الـجـانـبـيـنـ، فـمـحـلـ نـظـرـ. وـالـظـاهـرـ أـنـ لـهـ حـكـمـ الـأـولـ. هـذـاـ فـيـمـاـ إـذـاـ كـانـ الـمـأـتـيـ بـهـ فـيـ عـهـدـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ وـسـيـلـةـ وـاحـدـةـ.

فـأـمـاـ إـذـاـ تـعـدـدـتـ، فـإـنـ تـرـجـحـ لـنـاـ أـنـ لـهـاـ جـمـيـعـهـاـ مـزـاـيـاـ دـيـنـيـةـ لـاـ تـوـجـدـ فـيـ

سائر الوسائل الممكنة، فكالقسم الأول. وإن ترجح أنه ليس لشيء منها مزية فكالثاني، وإن لم يترجح شيء فكالثالث.

أما إذا ترجح أن بعضها لم يكن لها مزية، فهي سائر الوسائل الممكنة، كالقسم الثاني، وتمتاز الأخرى عنها بالأفضلية فقط، وبقيت تفريعات تعلم بالتأمل.

ومن هذا الأخير مسألة جمع القرآن في مصحف [ص ٨] فالقصد، وهو دوام سلامة القرآن من التغيير، يمكن أن يؤدى بالحفظ استظهاراً، ويمكن أن يؤدى بجمعه بالكتابة. والذي كان مستعملاً في عهده صلى الله عليه وآله وسلم الحفظ، لكن مع جواز الجمع بالكتابة، بدليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بكتابة القرآن، وهذا الأمر أعمّ من أن يُكتب متفرقاً أو مجتمعاً، وإنما جاء التفريق من قلة القراءات، فكان يكتب في العُسُب، واللّخاف، ونحوهما مما لا تسع القطعة منه إلا قليلاً.

ومع ذلك فلم يبلغنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن لا يكتب في القطعة الواحدة إلا آية واحدة، أو نحو ذلك، ولا أنه نهى أن يُكتب من القرآن إلا ما يُكتب بين يديه عقب نزوله، فبقي الأمر على إطلاقه. ولا أنه نهى أن تُجمع طائفةٌ من القطع المكتوب فيها القرآن في مكان واحد، وذلك معرض للوقوع بلا ريب، فترك النهي عنه إذن فيه<sup>(١)</sup>. والإذن بجمع طائفة من القطع مؤذن بجواز جمع جميع القطع. وجواز جمعها في قطع متفرقة يدل على جواز جمعها متصلة.

---

(١) من قوله: «وذلك معرض..» إلى هنا ضرب عليه المؤلف أولاً، ثم كتب فوقه بخط واضح (صح) على طول العبارة، إشارةً منه إلى إلغاء الضرب.

ومع أن الصحابة كانوا يتدرّون الآية إذا نزلت فيحفظونها، فكان الأمر بالكتاب مستمراً، وهذا يدلّ صريحاً أن الحفظ لا يُعني عن الكتابة، وأنهما لازمان معًا، وإذا فكما جاز جمع القرآن حفظاً، فكذا كتابة، لا يظهر فرق في شيءٍ من ذلك.

[ص ٩] نعم، للحفظ مزايا لا تُنكر:

منها: أن يكون القرآن نصب عيني المؤمن.

ومنها: العدل بين القرآن في الصلاة.

ومنها: تمكّن الإنسان من التلاوة كل وقت. إلى غير ذلك.

ولكن للكتابة مزيّة أيضاً، وهي كونها أبعد عن الاستياء والالتباس والخطأ والنسيان، إلا أن شيوعاً يحمل على التهاون بالحفظ، لاتكال كل أحد على أن في بيته مصحفاً، ويحصل الجمع بين المصلحتين بوجود مصحف واحد في القرية مثلاً، وأن يُقبل الناس على الحفظ.

وعلى هذا كان الحال في عهده صلى الله عليه وآلـه وسلم، وفي خلافة الشيختين.

أما في عهده صلى الله عليه وآلـه وسلم فكان في قطع متفرقة بأيدي الصحابة، وذلك أقرب إلى الإنفاق من جمـع القطع في يـد واحدـ وحـدهـ، سواءً أبقيـتـ كـماـ هيـ، أمـ نـسـختـ فـيـ مـصـحـفـ وـاحـدـ.

أما جمعها ثم أخذـهاـ منـاـوـبـةـ، فـمعـ كـونـهـ تـكـلـفـاـ لـاـ يـخـلـوـ مـنـ المـحـذـورـ المـذـكـورـ، لـاتـكـالـ كـلـ أـحـدـ عـلـىـ أـنـ الـمـصـحـفـ سـيـصـلـ إـلـيـهـ وـيـبـقـىـ فـيـ نـوـبـتـهـ مـدـةـ، فـيـتـهـاـوـنـ فـيـ الـحـفـظـ وـالـمـدـارـسـةـ، وـهـذـاـ الـذـيـ قـدـرـنـاـ عـلـيـهـ، وـلـاـ يـضـرـنـاـ

القدحُ فيه شيئاً، لما قدّمنا أنَّ الجمعَ كانَ جائزًا في عهده صلى الله عليه وآلِه وسلِّمَ، وإنْ لم يقع بالفعل، وربما تُصوَّرَتْ موانعُ أُخْرٍ لا حاجةٌ إلى الإطالة بها.

فلما كانَ في عهد أبي بكر واستحرَّ القتلُ بالقراءَ في اليمامة خشيَ الشیخان من تزلزلَ الوسیلة العظمى وهي الحفظ، ففزعَا إلى تأییدَ الوسیلة الأخرى، وهي [ص ١٠] الكتابة، فاقتصرَا على جمعها في مصحف واحد يبقى بيت الخليفة، فكانَ ثمرةً عملَهُما ذلك الاحتیاطُ من أنْ تضیعَ قطعةً من تلكَ القطع، أو يطأُ عليها شيءٌ.

وبقيَ الناسُ مقبلينَ على الحفظِ مُسْتَغْنِينَ به خلافةً أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان، وكتب بعضُهم مصحفًا لنفسه<sup>(١)</sup> كابن مسعود وأبي بن كعب.

ثمَ غزا صاحبُ سرِّ رسول الله صلى الله عليه وآلِه وسلِّمَ حذيفة بنَ اليمان، فسمعَ بعضَ اختلافِ القراءاتِ، منه ما نشأَ عن اختلافِ الأحرفِ، وكلُّ صحيحٌ ولكنه أدى إلى النزاعِ، ومنه ما نشأَ عن خطأً من الأعاجمِ الذين أسلموَ ونحوهم، فأفرَعَهُ ذلكُ، فجاءَ فأشارَ على عثمان بتداركِ القضية، فتداركَها بنسخِ عدة مصاحفٍ، وإرسالِ كلِّ مصحفٍ إلى مصرٍ، وهو تقريرًا كما كانَ في عهدِ النبي صلى الله عليه وآلِه وسلِّمَ وصَاحِبِيهِ، مصحفٌ بالمدِينة، فصارتْ كلَّ مدِينة محتاجةً إلى مصحفٍ، وهذا هو فعلُ عثمان.

وأما بعد ذلكَ فهُجِرَتْ الوسیلة العظمى وهي الحفظ، وفترَتْ الهمَمَ

---

(١) يحتملُ أن تكونَ مضرورًا عليها.

حتى لو لم توجد المصاحف بكثرة لهجروا القرآن رأساً، فتعيّن حينئذٍ تكثير المصاحف.

والمقصود أن جمع القرآن في مصحف واحد مع كونه جائزًا في عهده صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يُقدم عليه الصحابة إلا عند الاضطرار إليه.

وأحد هذين الأمرين كافٍ في الجواز، ولكنهم لم يكتفوا إلا بهما معاً، رضي الله عنهم.

وأما إجلاء يهود خير، فهو توصيته صلى الله عليه وآله وسلم.

[ص ١١] وصلاة التروايح سُنته، وإنما تركها خشية أن تُفرض، وزال هذا المانع بوفاته.

وَجَمْعُ كُتُبِ الْحَدِيثِ سُنْتَهُ بِإِذْنِهِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو، وَغَيْرِ ذَلِكِ.

واختراع النحو والصرف من القسم الأول والثاني معاً؛ لأن العربية يحتاجها الناس لدنيهم ودنياهم، وكانت أولاً محفوظة متوارثة، فلما احتللت العرب بالعجم ضعف الحفظ والتوارث، ففرز العلماء رحمة الله إلى وسيلة أخرى تضمن سلامية اللغة.

فهذا جُلُّ ما يتمسّك به أنصار البدع، قد أوضحتنا حقيقته، والله الحمد.

\*\*\*\*\*

وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سن سنة حسنة...» الحديث. فالمراد بالحسن، الحسن الشرعي؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يتكلم بلسان الشرع، والحسن الشرعي إنما يُعلم من الكتاب والسنة. مع

أن القائلين بالتحسین والتقبیح العقلی یعترفون أن بعد ورود الشرع وبلوغ الدعوة لا حاکم إلا الشرع.

قال في «إرشاد الفحول»<sup>(۱)</sup> (ص ۷): «اعلم أنه لا خلاف في كون الحاکم: الشرع بعد البعثة وبلوغ الدعوة» اه.

فهذا ما یتعلق بالأمور الدينية.

[ص ۱۲] وأما الدنيوية؛ فقد ثبت بالأدلة السابقة أنها موسعة، ليس لأحد أن يحظر شيئاً منها إلا إذا ثبت الحظر بكتاب الله عزّ وجلّ، وسنة رسوله صلی الله علیه وآلہ وسلم.

إذا علّمت هذا، فألق نظرةً في أحوال القبور، أهي من الأمور الدينية، فتكون توقیفیة، يجب أن یُقتصر فيها على ما ثبت بالشرع، أم دنیویة فتكون موسعة، إلا ما ثبت حظره بدلیل شرعی؟

لا ریب بأنها من الأمور الدينية؛ الا ترى إلى الأمر بأن تكون مستقبلة، وأن یوضع المیت فيها على يمینه مستقبلاً، وأن لا یوضع إلا مغسولاً مکفناً، إلى غير ذلك.

إذن، فأول ما یلزمنا أن نبحث عن الكیفیة التي قررها الشارع للقبور، ثم نعّض عليها بالنواجذ، ولا نعتدي إن الله لا یحب المعتدين<sup>(۲)</sup>.



(۱) ۷۸/۱ - دار الفضیلۃ.

(۲) اقتباس من سورة الأعراف (إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) [۵۵].

## فيما ثبت في كيفية القبر المشروعة

الذي يهمنا من كيفية القبر الكيفية الظاهرة؛ لأنها موضع النزاع، ولا ت تعرض لغيرها إلا تبعاً.

قال الله تبارك وتعالى: «فَبَعَثَ اللَّهُ مُرَأَّبًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيهِ كَيْفَ يُوَرِّي سَوَاءً أَخِيهِ» [المائدة: ٣١].

### \* حديث فضالة.

«صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>: أبو الطاهر أحمد بن عَمْرو بن سَرْح، نا ابن وهب، أخبرني عَمْرو بن الحارث، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، نا ابن وهب، حدثني عَمْرو بن الحارث - في رواية أبي الطاهر: - أَنَّ أَبَا عَلِيَّ الْهَمْدَانِي حَدَّثَهُ، - وفي رواية هارون: أَنَّ ثَمَامَةَ بْنَ شُفَّيْ حَدَّثَهُ - قال: كنا مع فَضَّالَةَ بْنَ عُبَيْدَ بِأَرْضِ الرُّومِ، فَتَوَفَّى صَاحِبُُنَا، فَأَمَرَ فَضَّالَةَ بِقَبْرِهِ فَسُوْيِّ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا. اهـ.

### \* بيان طرقه:

حدث أبو علي ثمامه بن شفي الهمدانى قال: كنا مع فضالة بن عبيده بأرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوى، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآلها وسلم يأمر بتسويتها.

(١) رقم (٩٦٨).

رواه عن ثمامة عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنباري، ومحمد بن إسحاق.

أما عمرو؛ فعن ابن وهب.

وعن ابن وهب أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرّاح، وهارون بن سعيد الأيلي، وسليمان بن داود<sup>(١)</sup>.

فعن ابن السرّاح مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٣)</sup>، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في «سننه»<sup>(٤)</sup>.

[ص ١٤] وعن هارون مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٥)</sup> أيضاً، ومحمد بن إسماعيل الإسماعيلي عند البيهقي<sup>(٦)</sup>.

وعن سليمان النسائي في «سننه»<sup>(٧)</sup>.

والروايات كلها مسلسلة بمعنى التحدّث، والألفاظ متقاربة، وجميعها مشتركة في قوله: «فأمر فضالة بقبره فسُوّي...» إلخ.

---

(١) ويضاف: يونس بن عبد الأعلى عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٦٧)، وعبد العزيز بن مقلوص المصري عند الطبراني في «الكبير»: (١٨ / رقم ٨١١).

(٢) تقدم.

(٣) رقم (٣٢١٩).

(٤) (٢ / ٤).

(٥) الموضع السالف.

(٦) الموضع السالف أيضاً.

(٧) رقم (٢٠٣٠).

وأما ابن إسحاق؛ فعنه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن عُبيد بن أبي أمية الطنافسي، وأحمد بن خالد الوهبي<sup>(١)</sup>؛  
فعن الأَوَّلَيْنِ: الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٢)</sup> (جزءٌ ٦ / ص ١٨)؛ إلا أن في النسخة في رواية محمد بن عبيد: ثنا محمد (بن يحيى)<sup>(٣)</sup> بن إسحاق عن ثمامة.

وأما في رواية إبراهيم فقال الإمام<sup>(٤)</sup>: ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني ثمامة... إلخ.

وعن الثالث: أبو زُرْعَة الدمشقي، وهو عبد الرحمن بن عَمْرو بن صفوان النصري، عنه أبو العباس الأصم، وعن الأصم الحاكم وغيره، كما في «سنن البيهقي»<sup>(٥)</sup>.

وفي هذه الرواية عن ابن إسحاق.

ولفظ رواية محمد بن عبيد: «... فأصيّب ابنُ عَمٍّ لَنَا، فصلى عليه فَضَالَّة، وقام على حفرته حتى وارأه، فلما سوَّيْنَا على حفرته، قال: أَخْفُوا عنه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآلَه وسلم كان يأمرنا بتسوية القبور».

---

(١) ويضاف: عبد الأعلى عند ابن أبي شيبة (٣/٢٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٢٦٨).

(٢) رقم (٢٣٩٣٤).

(٣) يعني أن «ابن يحيى» مقحمة وإنما هو محمد بن إسحاق، وهذا جزم في النسخة الأخرى (٤٢)، ومحققو المسند.

(٤) رقم (٢٣٩٣٦).

(٥) (٤١١/٣).

وفي رواية إبراهيم: «فقال فضالة: حَفِّفُوا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ».

وفي رواية أحمد بن خالد عند البيهقي: «... فَتَوَفَّى إِبْرَاهِيمُ عَمٌّ لَنَا يُقالُ لَهُ: نَافِعٌ بْنُ عَبْدٍ، قَالَ: فَقَامَ فَضَالَةُ فِي حُفْرَتِهِ، فَلَمَّا دُفِنَاهُ قَالَ: حَفِّفُوا عَلَيْهِ التَّرَابَ، [ص ١٩] إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ».

هذا الحديث صحيحٌ، نظيفٌ لا غبار عليه، ووجود ابن إسحاق في إحدى الطريقين لا يقدح، مع أنه إنما يُخْشى منه التدليس، وقد صرَح بالتحديث.

نعم، قال الذهبي في «الميزان»<sup>(١)</sup> في آخر ترجمة ابن إسحاق: «ما انفرد به فقيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً».

وقد انفرد بزيادة «أَخْفِفُوا عَنْهُ» كما في رواية، أو «حَفِّفُوا» كما في أخرى، أو «حَفِّفُوا عَلَيْهِ التَّرَابَ» كما في ثالثة، لكنها في الحقيقة ليست بزيادة، وإنما هي في مقابل ما في رواية عمرو: «فَأَمَرَ فَضَالَةَ بِقَبْرِهِ فُسُوْيِّ»، فهي تفسير لها، مع أن هنا قرينة تدل على أن ثمامنة أوضحت القصة لابن إسحاق أتم من عمرو، وهي وجود اسم المتوفى في رواية ابن إسحاق، وذُكر ابن إسحاق لاسم المتوفى واسم أبيه (نافع بن عبد) يدل على جودة حفظه للقصة.

على أن الذهبي لم يقل: إن ما انفرد به فهو منكر، بل قال: «فقيه نكارة»، أي نكارة خفيفة، بدليل قوله عقبه: «إِنَّ فِي حَفْظِهِ شَيْئاً»، والنكارة اليسيرة،

---

(١) (٣٩٥/٤).

وإن كانت تقتضي التوقف، فذلك إذا لم تقم قرينة على الحفظ، كما هنا.

\* في «كنز العمال»<sup>(١)</sup>: «سووا القبور على وجه الأرض إذا دفنت».  
طب عن فضالة بن عبيد.

\* [ص ٢٠] ابن حبان في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>: أخبرنا السجستاني ثنا أبو كامل الجحدري ثنا الفضل بن سليمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: أن النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم أُلـحـدـلـهـ، ونـصـبـ عـلـيـهـ الـلـبـنـ نـصـبـاـ، ورـفـعـ قـبـرـهـ مـنـ الـأـرـضـ نـحـوـ مـنـ شـبـرـ».

\* القاسم بن محمد في «سنن أبي داود»<sup>(٣)</sup>: عن القاسم بن محمد قال: «دخلت على عائشة فقلت: يا أمـاءـ! أكـشـفـيـ ليـ عنـ قـبـرـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ وـصـاحـبـيـهـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ، فـكـشـفـتـ ليـ عنـ ثـلـاثـةـ قـبـورـ، لـاـ مـشـرـفـةـ وـلـاـ لـاطـئـةـ، مـبـطـوـحـةـ بـيـطـحـاءـ الـعـرـصـةـ الـحـمـرـاءـ».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»<sup>(٤)</sup>: وزاد: «فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآلـهـ وـسـلـمـ مـقـدـمـاـ، وـأـبـاـ بـكـرـ رـأـسـهـ بـيـنـ كـتـفـيـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ، وـعـمـرـ رـأـسـهـ عـنـدـ رـجـلـيـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ».

قال الحاكم: صحيح. وأقره الذهبي.

\* [ص ٢١] أبو جعفر بن شاهين في «كتاب الجنائز» له: بسنده عن جابر

---

(١) رقم (٤٢٣٨٧). وهو عند الطبراني في «الكبير»: (١٨/ رقم ٨١٢). وانظر «السلسلة الضعيفة» (٥٨٩٧).

(٢) رقم (٦٦٣٥).

(٣) رقم (٣٢٢٠).

(٤) رقم (٣٦٩/ ١).

قال: «سألت ثلاثةً كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وآلله وسلم أباً: أباً جعفر محمد بن علي، وسألت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وسألت سالم بن عبد الله: أَخْبِرْنِي عن قبور آبائكم في بيت عائشة؟ فكلهم قالوا: إنها مُسَنَّة».

نقلته من «مِرْقاةُ الْمَفَاتِيحِ»<sup>(١)</sup>، ولا أدرى ما صحته!

وقد مرَّ عن جابر صفة دفن رسول الله صلى الله عليه وآلله وسلم، ويعود أن لا يحضر دفن الشيختين، فكيف يحتاج إلى السؤال، مع أن الصحابة كانوا يدخلون بيت عائشة، فيسلمون على النبي صلى الله عليه وآلله وسلم وصاحبيه.

\* «فتح الباري»<sup>(٢)</sup>: روى أبو بكر الأجرّي في «كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآلله وسلم» من طريق إسحاق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن عُنَيْمَ بن بسطام المديني قال: «رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآلله وسلم في إمارَةِ عمر بن عبد العزيز، فرأيته مرتفعاً نحو أربع أصابع...» إلخ.

لا أدرى ما صحته.

\* ابن الهمام في «شرح الهدایة»<sup>(٣)</sup>: روى ابن الحسن<sup>(٤)</sup> أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: أخبرني من رأى قبر النبي

(١) (٣٧١/٢).

(٢) (٣٠٢/٣).

(٣) (١٤٠/٢). وكان المؤلف قد ضرب على هذه الجملة، ثم كتب فوقها (صح) مطولة على كامل الجملة.

(٤) في كتاب «الأثار»: (١٨٢/٢).

صلى الله عليه وآلـه وسلم، وقبر أبي بكر وعمر ناشرةً من الأرض، وعليها فِلْقٌ من مَدَرِّ أبيض».

نقلته من «المرقاة»<sup>(١)</sup>، ونحوه في «جامع المسانيد»<sup>(٢)</sup>، وفيه: أن حماداً لم يسم شيخه.

\* [ص ٢٢] ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>: حدثنا عيسى بن يونس عن سفيان التمّار: «دخلتُ البيتَ الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم فرأيتُ قبره وقبر أبي بكر وعمر مُسَنّةً».

أيضاً: ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي: «رأيت قبور شهداء أحد جنّى مُسَنّةً». اهـ.

نقلتهما من «الجوهر النقي»<sup>(٤)</sup>.

والأثر الأول: في «صحيح البخاري»<sup>(٥)</sup>، ولفظه: «أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم مُسَنّماً».

والثاني: رجاله رجال الصحيح، ولا تضر عنعنة سفيان ههنا؛ لأنّ الراوي عنهقطـان، وهو لا يروي عنه إلا ما ثبت سمعـه. انظر «فتح

(١) (٣٧١ / ٢).

(٢) (٤٥٤ / ١).

(٣) (٢١٥ / ٣). وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٢٣)، وعبدالرزاق: (٥٠٥ / ٣) من طريق الثوري أخبرني بعض أصحابنا عن الشعبي بمثله.

(٤) (٤ / ٤ - بهامش سنن البيهقي).

(٥) كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي صلـى الله عليه وآلـه وسلم وأبي بكر وعمر رضـي الله عنـهما. عقب حـديث رقم (١٣٩٠).

المغيث»<sup>(١)</sup> (ص ٧٧).

\* الشافعي<sup>(٢)</sup>: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم رشـ على قبر إبراهيم ابنـه، ووضع عليه حصبـاء.

والحصبـاء لا تثبت إلا على قـير مـسطـح.

أقول: إبراهيم بن محمد أجمعـ الأئـمة على تضـعـيفـه، إلا ابنـ الأصـبهـانـيـ والـشـافـعيـ، قالـ الشـافـعيـ: كانـ لـأـنـ يـخـرـ منـ السـمـاءـ - أوـ قالـ: مـنـ بـعـدـ - أـحـبـ إـلـيـهـ مـنـ أـنـ يـكـذـبـ.

وصـرـحـ جـمـاعـةـ مـنـ الـأـئـمـةـ بـأـنـ يـكـذـبـ، وـقـالـ الـإـمـامـ أـحـمـدـ: يـضـعـ  
وـقـالـ ابنـ عـدـيـ: قـدـ نـظـرـتـ أـنـاـ الـكـثـيرـ مـنـ حـدـيـثـهـ، فـلـمـ أـجـدـ لـهـ حـدـيـثـاـ  
مـنـكـرـاـ، إـلـاـ عـنـ شـيـوخـ [ص ١٩] يـعـتـمـلـونـ، وـقـدـ حـدـثـ عـنـهـ الـثـورـيـ وـابـنـ جـرـيـجـ  
وـالـكـبـارـ.

وـعـلـىـ كـلـ حـالـ، فـالـرـجـلـ ضـعـيفـ، وـمـعـ هـذـاـ فـالـحـدـيـثـ مـرـسـلـ. وـفـيـ  
الـاحـتـجـاجـ بـالـمـرـسـلـ خـلـافـ، لـاـ حـاجـةـ لـذـكـرـهـ.

\* المطلب، أبو داود<sup>(٣)</sup>: روـيـ بـسـنـدـهـ إـلـىـ المـطـلـبـ بـنـ أـبـيـ وـدـاعـةـ قـالـ:

---

(١) ٢١٩/١ - طـ الجـامـعـةـ السـلـفـيـةـ.

(٢) في «المسند» رقم ٥٩٩ - مع تخرـيـجـهـ). وـلـهـ شـاهـدـ عـنـدـ أـبـيـ دـاـودـ فيـ «الـمـرـاسـيلـ»: (٤٢٤).

(٣) رقم (٣٢٠٦). وأـخـرـجـهـ مـنـ طـرـيـقـهـ الـبـيـهـقـيـ: (٤١٢/٣)، وـلـفـظـهـماـ: «أـتـعـلـمـ». وـالـمـطـلـبـ لـيـسـ صـحـابـيـاـ. قـالـ الـحـاـفـظـ فـيـ «الـتـلـخـيـصـ»: (١٤١/٢): «وـإـسـنـادـ حـسـنـ =

لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدُفن، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حملها، فقام إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسر عن ذراعيه. قال المطلب: قال الذي يخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كأني أنظر إلى بياض ذراعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ص ٢٢] حين حسر عنهمما، ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: «أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفَنُ إِلَيْهِ مِنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي». اه.

\* في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخاذوا قبور أنبيائهم مساجد». قالت: ولو لا ذلك لأُبَرِّزَ قبره، غير أنه خشي أن يكون مسجداً». اه.




---

= ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب، وهو صدوق. وقد بيّن المطلب أن مخبراً أخبره ولم يسمّه، ولا يضر إبهام الصحابي...».

(١) البخاري رقم (١٣٣٠)، ومسلم رقم (٥٢٩).

## \* آثار

- الشافعي في «الأم»<sup>(١)</sup>: لم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصّصة.
- مالك: من مذهبه حجّية عمل أهل المدينة، وقد قرر التسنيم، وترك التخصيص والبناء، وقضيته أن عمل أهل المدينة كان على التسنيم، وترك التخصيص والبناء<sup>(٢)</sup>.
- «الجوهر النقي»<sup>(٣)</sup>: عن الطبرى: هيئة القبور سنة متبعة، ولم يزل المسلمون يُسَنّمون قبورهم. ثم قال: ثنا ابن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد ابن أبي عثمان قال: رأيت قبر ابن عمر مسّنّماً.
- محمد بن الحسن في «الآثار»<sup>(٤)</sup>: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم كان يقال: ارفعوا القبر حتى يُعرَف أنه قبر فلان.
- «النهاية»<sup>(٥)</sup> (جمهر): وفي حديث موسى بن طلحة أنه شهد دفن رجل، فقال: جمّهروا قبره، أي اجمعوا عليه التراب جمّعاً، ولا تطينوه، ولا تسوّه.



---

(١) (٦٣١/٢).

(٢) انظر «تهذيب المدونة»: (١/٣٤٦)، و«الذخيرة»: (٢/٤٧٨-٤٧٩).

(٣) (٤/٤).

(٤) (١٩٠/٢).

(٥) (١٨٠/١).

## [ص ٢٣] الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة

أما الآية؛ فُيُسْتَدِلُّ بها على أن المقصود من شُرْع دفن الميت هو موارة جثته، فالقدر الذي يحصل به تمام الموارة هو الأصل الثابت المقرر، وما زاد عن ذلك فإنه مفتقرٌ إلى دليل؛ لما مَرَّ في المقدمة<sup>(١)</sup>: أن أحكام القبور شرعية، والشرع توقف.

وأما حديث فضالة؛ فمداره على كلمة «التسوية»، فنقول: المبادر من التسوية في الحديث أن يكون وجه القبر مساوياً لوجه الأرض في البقعة المحيطة به.

ولكن نوزع بأن هذا إنما هو معنى تسوية القبر بالأرض، والذي في الحديث تسوية القبر فحسب. وتسوية القبر عبارة عن جعله متساوي الأطراف، كما في قوله عزَّ وجلَّ: «بَلْ قَدِيرُنَا عَلَى أَن نُسُوِّيَّ بَنَاهُ» [القيامة: ٤]. وهذا لا يقتضي التسوية بالأرض، بل أن يسوَّي القبر في ذاته، بأن لا يُترك فيه تسنيم أو زيادة في بعض أطرافه، بل يُجعل مسطحاً.

وأجيب: بأن التسوية إذا أُطْلِقَت على شيء ناشز على وجه الأرض كالبناء والريوة، فمعناها: تسويتها بالأرض.

ومنه قول الله تبارك وتعالى: «فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَلِكَهُمْ فَسَوَّنَهَا» [الشمس: ١٤] قال الراغب<sup>(٢)</sup>: أي سُوَّى بِلَادَهُمْ بالأرض.

---

(١) (ص ١٥).

(٢) في «المفردات» (ص ٤٤٠).

ويدل عليه في هذا الحديث نفسه أن الصحابي جعل الأمر بالتسوية أمراً بالتخفيض من التراب، حيث قال: «أَخْفُوا عَنْهُ»، «خَفَّفُوا»، «خَفَّقُوا» عليه التراب فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتسوية القبور».

[ص ٢٦] وإنما يكون الأمر بالتسوية أمراً بالتخفيض إذا أُريد بها التسوية بالأرض، فاما تسوية القبر في ذاته، فإنها تُمكِّن مع كثرة التراب، كما تُمكِّن مع قلته.

والصحابي لم ينقل لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنصّه حتى يسوغ لنا أن نستقل بفهمه، وإن خالف فهم الصحابي، وإنما مؤدّى كلامه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بتسوية القبور، التسوية المقتضية لتخفيض التراب. أي أن بيان كون التسوية المأمور بها هي التي تقتضي تخفيف التراب مرفوع تقوم به الحجة.

وقد مر عن «كتنز العمال»<sup>(١)</sup> الحديث: «سووا القبور على وجه الأرض إذا دفنتم». فإن صَحَّ فهو صريح في التسوية بالأرض، إذ لا يصح أن يقال: «سووا القبور» أمرٌ بتسويتها في ذاتها، و «على وجه الأرض» حال؛ إذ لا معنى للحال، فالقبور على وجه الأرض على كل حال، فما بقي إلا أن يكون سووها بوجه الأرض.

وقال الباقي في «شرح الموطأ»<sup>(٢)</sup>: قال ابن حبيب: وروى جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرفع القبور أو يُینى عليها، وأمر

---

(١) رقم (٤٢٣٨٧). وانظر (ص ٢٠).

(٢) (٤٩٤/٢).

بهدتها، وأمر بتسويتها بالأرض... إلخ.

وسيأتي<sup>(١)</sup> في حديث علي رضي الله عنه: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»، فجعل التسوية: إزالة الإشراف، والإشراف هو الارتفاع، أعم من أن يكون القبر متساوياً في نفسه، وأن يكون غير متساوٍ، فالتسوية التي هي إزالة الإشراف، هي التسوية بالأرض، كما هو واضح.

[ص ٢٧] أقول: الحق أن التسوية إذا أطلقت<sup>(٢)</sup> كان المراد تسوية الشيء في ذاته. وتسوية الشيء في ذاته، لها معنيان:

[المعنى] الأول: جعل الشيء متساوي الأجزاء، وهذا على ثلاثة أوجه:

١-<sup>(٣)</sup>: أن يكون الشيء المراد تسويته واحداً اختلفت أجزاؤه، كقطعة من الأرض فيها حُفر وجوَحٌ، فيؤمر بتسويتها، أي: إزالة تلك الجُحُّ، وطمَّ تلك الحُفر، حتى تكون القطعة سواء.

٢- أن يكون جماعة، ويراد تسوية كل واحدة منها في نفسه، كقطع من الأرض في كل واحدة منها حُفر وجوَحٌ، فيؤمر بتسويتها القِطَع، أي: تسوية كل واحدة منها في ذاتها، بمثيل ما تقدم، مع قطع النظر عن مساواة كل قطعة لبقية القطع أو عدمه.

٣- أن يكون جماعة، ويراد تسويتها، أي: جعلها متساوية. كأنْ يُؤمر

---

(١) (ص ٥٠، وشرحه ١٠٩).

(٢) الأصل: «طلقت» سهوا.

(٣) كتب المؤلف: «(١) الأول» وفي التي تليها جعلها بالأرقام فقط فجعلنا الجميع كذلك.

الخبَّاز بتسوية الأرغفة، أي: جعلها كلها على قَدْرٍ واحدٍ، بحيث لا يبقى تفاوتٌ بين رغيف ورغيف.

[ص ٢٨] المعنى الثاني: جَعْلُ الشَّيْءِ سُوِّيًّا، أي: قَوِيمًا على ما اقتضته الحِكْمَةُ، بلا إفراطٍ ولا تفريطٍ، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وقوله جَل ذَكْرُه: ﴿أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧].

قال الراغب<sup>(١)</sup>: أي: جعل خَلْقَتَكَ على ما اقتضت الحِكْمَةُ. ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سُوِّيًّا﴾ [مريم: ١٧]. أي - والله أعلم -: كَامِلُ الْخَلْقَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْهَيْئَةِ الْمُشَتَّرَكَةِ بَيْنَ الْبَشَرِ الَّتِي اقتضت الحِكْمَةَ جَعْلَهُمْ عَلَيْهَا.

وقال الراغب<sup>(٢)</sup>: السُّوِّيُّ: مَا يُصَانُ عَنِ الْإِفْرَاطِ وَالْتَّفْرِيطِ.

[ص ٢٩] إذا تقرر هذا، فالوجه الأول من المعنى الأول هو المراد في الآية: ﴿فَدَمِدَّ عَنَّهُمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّنَهَا﴾ [الشمس: ١٤]، أي - والله أعلم -: جعلها متساوية الأَجزاء، وهذا كناية عن الْخَرَابِ الْبَالِغِ، فِإِنَّ الْبَلَادَ الْعَامِرَةَ تَكُونُ مُتَفَوِّتَةً بِارْتِفَاعِ الْأَبْنِيَةِ عَلَى الْعَرَصَاتِ، وَارْتِفَاعِ بَعْضِ الْأَبْنِيَةِ عَلَى بَعْضِهَا، وَإِنَّمَا تَسَاوِي إِذَا خَرَبَ الْخَرَابُ الْبَالِغُ. وَلَا يَأْتِي هَذَا الْوَجْهُ فِي

(١) في «المفردات» (ص ٤٤٠).

(٢) نفسه.

حديث فضالة، ويمكن أن يأتي في حديث علي الذي سيأتي: «ولا قبراً مُشرفاً إلا سوئته».

والتسوية على هذا الوجه لا تنافي للتسنيم، فإن القبر إذا كان مُسِنَّماً تسنيماً محكماً بأن يكون سطحه أملس، بحيث لو بُسِطَ عليه ثوب للصدق بجميع أجزاءه، يقال له: مسوّى.

ولو رأينا كرتين إحداهما ملساء السطح، والأخرى يوجد في سطحها هنات ناشرة، وحُفريات منخفضة، فإننا نسمى الأولى مستوية، وإذا أمرنا بإصلاح الثانية، قيل: أمر بتسويتها.

ولكنه على كل حال لا يصلح هذا الوجه للتسوية في حديث علي؛ [ص ٣٠] لأن فيه أن التسوية هي إزالة الإشراف، أي: الارتفاع، وتسوية القبر في ذاته على ما قررنا في هذا الوجه لا تنافي الإشراف.

الوجه الثاني هو ممكן في حديث فضالة، والتسوية عليه لا تنافي للتسنيم؛ لما مرّ في الوجه الأول.

ولكن يردّ هذا الوجه قول فضالة: «خَفِّو» الدال على أن التسوية في حديثه هي المقتضية للتخفيف، والتسوية في الوجه الثاني لا تقتضي التخفيف، فإنه يمكن تسوية القبر مع كثرة التراب، كما يمكن مع قلته.

ويردّ أيضًا عدم صلاحية هذا المعنى لأن تُفسَّر به التسوية في حديث علي. والظاهر أن معنى التسوية في الحديثين واحد.

الوجه الثالث هو ممكן في حديث فضالة، فيكون المعنى: أجعلوا القبور متساوية لا يزيد قبر على قبر ولا ينقص عنه.

ولما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد حضر دفن جماعة من أصحابه، وقرر كيفية قبورهم، لزم أن تكون تلك القبور هي الإمام، فُيُجْعَل كل ما يطأ من القبور على هيئتها.

ويردُ بأمرين:

الأول: بما قدمناه أن هذا المعنى لا يأتي في حديث [ص ٣١] على، والظاهر أن معنى التسوية في الحديثين واحد، وقد يُعْتَذِرُ عن هذا بحمل التسوية في حديث عليٍّ على تسوية القبر المشرف بسائر القبور المعروفة المقررة هيئتها شرعاً.

ويردُ ما<sup>(١)</sup> سبق: أن التسوية إذا أطلقت كان الأصل أن المراد بها تسوية الشيء في ذاته، لا تسويته بغيره.

الثاني: أن حديث وضع الحجر وغيره يدل على جواز تمييز القبر بعلامة يتعرّف بها لقصدٍ شرعيٍّ. وهذا ينافي التسوية على الوجه الثالث، والتزام التخصيص لا حاجة إليه ما دام اللفظ محتملاً لمعنى آخر لا يحتاج إلى تخصيص.

على أن هذا الوجه يُؤُول إلى موافقة المعنى الثاني الذي هو المختار. المعنى الثاني هو المختار عندي، فالمراد بتسوية القبر جعله سوياً قويمًا على ما اقتضته الحكمة من غير إفراط ولا تفريط، وذلك على الهيئة التي فررها الشارع للقبور.

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد بيّن لأصحابه الهيئة التي ينبغي

---

(١) الأصل: «بما».

أن تكون القبور عليها، وبعد أن عَقَلُوهَا وعلموا أنها هي الهيئة السوية القوية، أمرهم بـلزومها في ما يطأ من القبور، وردّ ما خالفها إليها.

وهذا هو معنى ما في «كنز العمال» - إن صح -: «سوا القبور على وجه الأرض...» إلخ<sup>(١)</sup>.

[ص ٣٢] وإنما زاد قوله: «على وجه الأرض» تنبئاً على ما هو الأهم؛ لأن الغالب أن المخالفة إنما تقع في ظاهر القبور بالتجصيص والإشراف والبناء وغيره، وهذه الأشياء منافية لكون القبر سوياً بالنسبة لما على وجه الأرض منه، فأمر بتسويتها على وجه الأرض.

وأما ما رواه ابن حبيب<sup>(٢)</sup>، وفيه: «وأمر بهدمها وتسويتها بالأرض»؛ فلم يصح عندنا، فيلزمـنا النظر فيه، على أن الباقي قال عقب ذكره: قال ابن حبيب: وينبغي أن يسوى تسوية تسنيم.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: ومعنى ذلك عندي - والله أعلم - أن يسوى نفس القبر بالأرض، ويُرفع رفع تسنيم دون أن يُرفع أصله». اهـ.

أقول: يعني أن تبقى أطرافه مساويةً للأرض، ويرتفع وسطه مسـنـماً، كما هي هـيـةـ المسـنـمـ الذي يقتصر على إعادة تراب حفرـهـ إليها، وـجـمـعـهـ عليها.

وهـذـهـ الهيئةـ تـلـاقـيـ الهـيـةـ التـيـ قـرـرـهـ الشـارـعـ لـلـقـبـورـ،ـ ولـكـنـ لـيـسـ معـنىـ التـسوـيـةـ هـنـاـ،ـ هوـ المـعـنىـ المـخـتـارـ فـيـ الـحـدـيـثـيـنـ،ـ وـلـاـ ضـيـرـ،ـ فـإـنـ هـذـهـ الـزـيـادـةـ لـمـ يـعـلـمـ صـحـتـهاـ كـمـاـ تـقـدـمـ،ـ وـيـمـكـنـ أـنـ يـكـوـنـ قـوـلـهـ:ـ «ـبـالـأـرـضـ»ـ مـنـ زـيـادـةـ بـعـضـ

---

(١) تـقـدـمـ (ص ٢٠).

(٢) فـيـماـ نـقـلـهـ عـنـ الـبـاـجـيـ،ـ فـيـ «ـشـرـحـ المـوـطـأـ»ـ:ـ (ـ٤ـ٩ـ٤ـ/ـ٢ـ)،ـ وـسـبـقـ نـقـلـهـ (ص ٣٢ــ٣ـ١ـ).

الرواة، رواه بالمعنى الذي فهمه<sup>(١)</sup>.

[ص ٣٣] حديث ابن حبان: فيه أن من الهيئة المشروعة رفع القبر نحو شبر، وهذا من فعل الصحابة رضي الله عنهم، وخيارهم فيهم، وهم مجتمعون، فلا يصنعون بقبر النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم إلا ما يعلمون أنه المشروع، ولم ينقل عن أحدـ منهم خلاف، ولا بأيديـنا دليل يخالف فعلـهم، وعليـه فهو حـجة.

والأصل عدمـ الخصوصـيةـ، فالـذـي صـنـعـ بـقـبـرـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ هوـ المـشـرـوـعـ فـيـ القـبـورـ مـطـلـقاـ،ـ أـعـنـيـ مـاـ ذـكـرـهـ اـبـنـ حـبـانـ.ـ فـأـمـاـ الدـفـنـ فـيـ الـمـلـكـ،ـ وـفـيـ الـبـنـاءـ،ـ فـسـيـأـتـيـ الـكـلـامـ عـلـيـهـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ<sup>(٢)</sup>.

وـلـاـ يـظـهـرـ فـرـقـ فـيـ مـاـ تـضـمـنـهـ الـحـدـيـثـ بـيـنـ أـنـ يـكـوـنـ الـقـبـرـ فـيـ الـمـلـكـ،ـ وـأـنـ يـكـوـنـ فـيـ غـيـرـ الـمـلـكـ،ـ فـالـظـاهـرـ أـنـ ذـلـكـ الـفـعـلـ هـوـ الـمـشـرـوـعـ مـطـلـقاـ،ـ وـيـؤـيـدـهـ مـاـ يـأـتـيـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

[ص ٣٤] الخلاصة: رفع القبر نحو شبر مشروع<sup>(٣)</sup>.

حديث القاسم فيه قوله: «لا مشرفة، ولا لاطئة».

المشرف: المرتفع. واللاطئ: الالاصق بالأرض. فمعنىـهـ أنهاـ نـاـشـزـةـ عـنـ الـأـرـضـ قـلـيـلاـ.ـ وـقـدـ عـلـيـمـ مـنـ حـدـيـثـ اـبـنـ حـبـانـ قـدـرـ الرـفـعـ اـبـتـدـاءـ،ـ وـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـوـنـ تـنـاقـصـ،ـ وـعـلـىـ كـلـ حـالـ فـهـوـ مـؤـيـدـ لـحـدـيـثـ اـبـنـ حـبـانـ فـيـ هـذـاـ.

وـفـيـ قـوـلـهـ:ـ «ـمـبـطـوـحـةـ...ـالـخـ.ـ وـمـدـارـ الـحـدـيـثـ فـيـ عـلـىـ هـذـهـ الـكـلـمـةـ»ـ.

(١) تقدم (ص ٢٧).

(٢) في (المسودة) (ص ٢٧ - ٢٨).

(٣) كتب المؤلف الخلاصة عدة مرات، ثم استقر على هذه العبارة.

فأقول: البطح يأتي على معانٍ:

١- بسط الشيء وجعله مسطّحاً مستوياً.

قال الزمخشري في «الفائق»<sup>(١)</sup> مادة (رفف): «[ابن الزبير رضي الله عنه]<sup>(٢)</sup> لما أراد هدم الكعبة... وكانت في المسجد جراثيم، فقال: يا أيها الناس أبْطِحُوا. وروي: كان في المسجد حُفرَ منكرة، وجراثيم وَتَعَادِ، فأهاب الناس إلى بطحه....

البطح: أن يُجْعَلَ ما ارتفع منه من خفْضاً حتى يستوي ويذهب التفاوت...». اهـ.

٢- جعله مرتفعاً ارتفاعاً يسيراً، وهذا المعنى يؤخذ من الحديث «كانت كِمامُ أصحاب رسول الله [ص ٣٥] صلى الله عليه وآله وسلم بُطْحًا».

قال في «النهاية»<sup>(٣)</sup>: أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء. الكِمام: جمع كُمَّة، وهي القُلنسُوة. اهـ.

٣- إلقاء الإنسان على وجهه، ومنه قوله في حديث الزكاة: «بُطحَ لها بِقَاعَ قَرْقَر»<sup>(٤)</sup>. وقد يستعمل في غير الإنسان تشبيهاً به في ذلك.

٤- جعل البَطْحَاء - وهي الحَصَباء - على الشيء.

---

(١) (٧٤/٢).

(٢) الأقواس من المؤلف.

(٣) (٨٣/١).

(٤) أخرجه مسلم رقم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال في «النهاية»<sup>(١)</sup>: «وفي حديث عمر أنه أول من بَطَحَ المسجد، وقال: أَبْطَحْهُ من الوادي المبارك، أي: ألقى فيه البطحاء». اه.

فكون القبور مبطوحة بالمعنى الأول يقتضي التسطيح، وقد حاول ابن التُركمانى<sup>(٢)</sup> أن يدفع ذلك فلم يصنع شيئاً، وذلك أنه نقل عبارة «الفائق»: «البطح: أن يجعل...» إلخ، كما مر، ثم قال: «فعلى هذا قوله: «مبطوحة» معناه ليست بمشففة، وقوله: «لا مشففة ولا لاطئة» يدل على ذلك». اه.

وقد كان له أن يقول: إن استواء الشيء وذهب تفاوته لا يقتضي التسطيح، بل يصح أن يكون المسننَ مسْتَوِيًّا لا تفاوت فيه، وذلك باعتبار ظاهر سطحه، بحيث لو بُسطَ عليه ثوبٌ للصلب بجميع [ص ٣٦] أجزاء سطحه، نظير ما قلناه في التسوية، فإن هذا التوجيه لا يخلو من قوة، وإن كان الحق أن «البطح» بالمعنى الأول ينافي «التسنيم»، وبينه وبين لفظ «التسوية» فرق لا يخفى على المتأمل.

وبالمعنى الثاني؛ يقتضي التسنيم فيما يظهر.

وبالمعنى الثالث؛ يقتضي التسنيم قطعاً؛ لأن القبر المسنن يشبه هيئة الإنسان المبطوح، ولا سيما مع اعتبار ظاهر القبر ظهراً له.

وبالمعنى الرابع؛ يقتضي التسطيح على ما ذكره الشافعى في حديث جعفر بن محمد عن أبيه، كما مر<sup>(٣)</sup>، قال: «والحصباء لا تثبت إلا على قبرٍ مسطّح».

(١) (١٣٤/١). وصُحّح فيها إلى «ابطحوه» من المصادر الأخرى.

(٢) في «الجوهر النقي»: (٤/٤) - بهامش سنن البيهقي.

(٣) (٢٣).

ولا أدرى ما وجهه، وإنما يمتنع ثباتُ الحصباء على الشيء المسمى إذا كان صلباً، فأما إذا كان تراباً غير منعقد، فإن الحصباء تثبت عليه كما لا يخفى. فالذى نفهمه أن البطح بالمعنى الرابع لا يقتضي تسطيحاً ولا تسنيماً.

وأما الترجيح بين هذه المعانى، فالراجح الأخير، [ص ٣٧] لقوله: «ببطحاء العَرْصَةِ الْحَمْرَاءِ»، وذلك أن البطحاء على المسيل المتسع الذى فيه صغار الحصى، وتُطلق على نفس الحصى، كما مر.

قال الطّيبي في «شرح المشكاة»<sup>(١)</sup>: «والمراد به ههنا الحصى؛ لإضافته إلى العَرْصَةِ» اهـ.

أى: لأن العَرْصَة هي كل موضع واسع لا بناء فيه. وإضافة المسيل الواسع إلى الموضع الواسع غير ظاهرة.

أقول: والباء في قوله: «ببطحاء» تدل على أن المراد بالبطحاء الحصى، و بـ «مبطوحة» موضع عليها الحصى، وذلك أن الباء على هذا المعنى للتعددية، وعلى غيره للظرفية، ومجيء الباء للظرفية قليلٌ، بخلاف مجئها للتعددية، كما هو واضح.

[ص ٣٨] ولرجحان هذا المعنى على بقية المعانى استغنىنا عن الترجيح بين المعانى الباقية.

ثم الظاهر أن الحال التي كانت عليها القبور حين رأها القاسم هي الحال التي وُضِعَتْ عليها من أول مرة، إذ يبعد أن يجترئ أحدُ من الصحابة على تغييرها عما اتفقا عليه فيها، ويرؤيه أنها في بيت أم المؤمنين عائشة،

---

(١) (١٤١٢/٤).

وهي من الراسخين في العلم والدين.

ويؤيد مشروعية وضع الحصى مرسلٌ محمد بن علي، وإن كان ضعيفاً كما مرّ<sup>(١)</sup>، لكن بشرط أن لا يزيد في رفع القبر؛ لأن قدر الرفع في حديث ابن حبان هو الحاصل من التراب والحصباء، فلا يُزاد عليه.

الخلاصة: رفع القبر قليلاً، وإلقاء الحصى عليه مشروع.

[ص ٣٩] جابر - برواية أبي حفص بن شاهين -: نصٌ في أن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه كانت مسنّة، ولكننا لم نعلم صحته.

غُنِيم بن بسطام المديني: «رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز، فرأيته مرتفعاً نحو أربع أصابع» اهـ.

فيه دليل على أن المشروع ترك تعاهد القبور بزيادة عليها، وإن نقصت عن القدر المشروع أول مرة، وذلك أن القدر المشروع في الرفع والمصنوع بالفعل في قبره صلى الله عليه وآله وسلم هو نحو شبر، كما في حديث ابن حبان، فدل كونه بعد زمان بقدر أربع أصابع أنه لم يُتعاهد بزيادة مع تناقصه، إلا أنها لا نعلم ما صحة هذا الأثر.

[ص ٤٠] إبراهيم النخعي: فيه أن من الهيئة المشروعة الارتفاع ووضع الحصباء ونحوها، إلا أنه لم يصح كما علمت.

سفيان التمّار: فيه أن من الهيئة المشروعة التسنيم، والظاهر أن تلك الحال هي التي وضعَت عليها القبور؛ لأنه لم يثبت أنها كانت مسطحة كما علمت، ولأن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه لا يجُسُر أحدُ أن

---

(١) في (ص ٢٣).

يُقدم على تغييرها عما اتفق عليه الصحابة، خصوصاً في تلك المدة، والصحابة رضي الله عنهم أحياء، وفي التابعين أئمَّة فضلاء.

والتغيير الذي وقع في إمارة عمر بن عبد العزيز إنما هو بناء الجدار للاضطرار، ولم يثبت تغيير في هيئة القبر، ولا ضرورة تدعو إليه، ولو احتاج إلى إصلاح زالت به الهيئة الأولى، لما أرجح إلا بنحوها. وحسبك بعمر بن عبد العزيز علمًا وورعاً ودينًا، وهو يومئذ حاضرٌ وهو الأمير، ولا بد أن يكون استشارة من هنالك [ص ٤١] من العلماء، وعمل بمشورتهم<sup>(١)</sup>.

وقد مرّ أن عمل الصحابة الذي اتفقا عليه ولا معارض له حجة.

الخلاصة: التسنيم مشروع.

حديث الشعبي: «رأيت قبور شهداء أحد جُنُّى مسنّة».

قال في «اللسان»: «في حديث عامر: رأيت قبور الشهداء جُنُّى: يعني: أتربة مجموعة، وفي الحديث الآخر: فإذا لم نجد حجرًا جمعنا جشوةً من تراب» اهـ.

ظاهره أنه رأى قبور شهداء أحد كلها كذلك، وهي كثيرة يبعد كلَّ البعد أن تُغيَّر كلُّها عما جعلَت عليه بحضور النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وأن يتفق [ص ٤٢] الصحابة على تغييرها، أو التقرير عليه، فلو كان قبرًا واحدًا أو

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: (٩/١٠١): «ومعلوم عند جماعة العلماء أن عمر بن عبد العزيز كان لا يُنفذ كتاباً، ولا يأمر بأمر، ولا يقضى بقضية إلا عن رأي العلماء الجلة ومشاورتهم، والصدر عما يجمعون عليه وينهبون إليه، ويرونه من السنة المأثورة عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعن أصحابه المهتدين بهديه المقتدين بسته، وما كان ليُحدِّث في دين الله ما لم يأذن الله له به مع دينه وفضله» اهـ.

اثنين أو ثلاثة، لجاز تغييرها، فاما نحو أربعين قبراً فبعيداً جداً، فدلالة هذا الأثر قوية جداً.

**الخلاصة:** جمع التراب على القبور بهيئة التسنيم مشروع. مرسل محمد بن علي: فيه أن وضع الحصى على القبر مشروع، وقد مر ثبوته بأثر القاسم، ومر الجواب عن قول الإمام<sup>(١)</sup>: «والحصباء لا تثبت إلا مع قبر مُسْطَح».

وفيه: أن رشّ القبر مشروع، وقد رويت فيه أدلة أخرى، وليس هو من محلّ النزاع، فلم نستوفِ البحثَ فيه.

**حديث المطلب:** فيه أن من المشروع إعلام القبر إذا احتج إلى معرفته بعد ذلك؛ لقصدٍ شرعي، وقوله: «عند رأسه» محتمل أن تكون فوق القبر، وأن تكون بجانبه، والثاني هو المتعين، للنهي عن الرفع والزيادة.

ثم لا يخفى أن العلامة إنما يُحتاج إليها إذا خشي الاشتباه أو الانطمام، وفي الاحتمال الأول في قبر عثمان نظر؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضر الدفن هو وأصحابه، فكيف يُخْشى أن يشتبه عليه قبرٌ مسْنَمٌ نحو شبر حَضَرَه مع أصحابه، مع أنه ورد أن عثمان بن مظعون أول مدفون بتلك البقعة، وُخُصِّت لدفن المسلمين، وكانت سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر دفن موتاهم جمِيعاً.

واما الثاني؛ فلا يخلو من بُعد؛ لأن القبر إذا كان مسِنَّماً نحو شبر، لم ينطمس إلا بعد سنين.

---

(١) أي: الشافعي.

لكن هنا احتمال آخر، وهو أن يكون تراب الحفرة نقص عن تكوين ارتفاع يسير، وكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يزيد على القبر من غير حفرته، فاكتفى بوضع حجر عن رأسه، وقد يكون ذلك الحجر من أحجارٍ أُخْرِجَتْ من الحفرة، وكانت هي السبب في نقص تراب الحفرة.

وعلى هذا فلا يكون في الواقع زيادة، بل هي من نفس الحفرة، ومع هذا فالظاهر أنه إذا احتاج للعلامة لم يضر أن تكون من غير الحفرة، ولكن شرطها الاحتياج [ص ٤٦] إليها لقصد شرعي، وأن لا توضع فوق القبر، بل بجانبه عند الرأس، وأن لا تزيد عن قدر الحاجة، لا في القدر، ولا في الهيئة، فإن اختل شرطٌ من هذه لم يكن في الحديث دلالة على الجواز، وفي غيره من الأدلة التي ذكرنا بعضها في هذه الرسالة ما يدل على المنع. والله أعلم.

الآثار معناها واضحٌ، وهي مقررة لما ثبت بالأدلة المذكورة.

\*\*\*\*\*

فَذَلِكَ<sup>(١)</sup> مَا يتعلّق بظاهر القبور من الهيئة المنشورة:

- ١ - رد تراب الحفرة إليها وجمعه عليها بهيئة التسنيم حتى ترتفع نحو شبر باعتبار الوسط، ولا يُزَاد على ذلك إلا ما ثبت، كوضع شيء من الحصى لا يزيد في الارتفاع، ووضع حجر عند رأس القبر علامة بشرطه.
- ٢ - إبراز القبر.



---

(١) الفذلقة هنا بمعنى الخلاصة.

## الفصل الثاني

[ص ٤٧] تتمّة

هذه هي الهيئة المنشورة في نفس القبر باعتبار ظاهره، فكل ما زاد عنها فهو بدعة ضلاله، يتناوله عموم النهي عن البدعة، كالتسطيح، فإنه ينافي التسنيم، وكالرفع فوق شبر، فإنه ينافي الاقتصار على الرفع نحو شبر، وكالتجصيص، فإنه ينافي كون القبور جُثَّى مُسَنَّةً وغيره، مع منافاته لعدم الزيادة والبناء على جوانب القبر القرية، بحيث يسمى البناء قبرًا، فإنه بمعنى الرفع فوق شبر، مع منافاته لعدم الزيادة، سواءً أكان بحجر أم آجر، أم خشب كالتوابيت، أو غير ذلك، فهذه الأشياء منهيةٌ عنها ما لم يُخصص ببعضها بدليل.

وقد بقي علينا بيان الهيئة المنشورة فيما يتصل بالقبر.

فأقول: الهيئة المنشورة هي ما كان في عهده صلى الله عليه وآلـه وسلـمـ، وقد علـمـ أنه لم يكن يبني على القبور بناءً واسعاً<sup>(١)</sup>، ولا يُبني بناءً لتُجعل القبور فيه، ولا تُجعل القبور في بناءً معدّاً للسُّكـنـىـ.

فأما قبره صلى الله عليه وآلـه وسلـمـ فله سبـبـ خاصـ، يأتـيـ بـيـانـهـ إنـ شـاءـ اللهـ تعـالـىـ<sup>(٢)</sup>.

(١) كذا ضبطه المؤلف على أن الفعل مبني للمعلوم، والذى بعده مبني للمجهول.

(٢) انظر ما سبق (ص ٣٧ - ٣٨). ولم يأت شيء آخر بخصوص هذه المسألة.

ولا كانت توضع أستار على القبور، ولا تُنصَب عليها الرايات، وغير ذلك.

فالهيئة المشروعة عدم هذه الأشياء، فهذه الأشياء ونحوها بدعة ضلاله، يتناولها عموم النهي عن البدعة، وإنما يُؤخذ منه النهي عنها بالقياس الجلي، سواءً أقيناً: إن العلة في النهي عن الرفع والتخصيص ونحوه هي كراهة معاملة القبر الذي هو بيت البَلَى بما ينافيه من الإحکام والتزيين. أم قلنا: إنها كراهة تمييز القبر بما قد يؤدي إلى تعظيمه.

وقد ورد التعليل بالأولى عن المذاهب الأربعة.

ففي «المتهى»<sup>(١)</sup> من كتب الحنابلة متنًا وشرحًا: «وتُسْنِيْمُ أَفْضَل لِحَدِيثِ التَّمَّارِ، وَلَاَنَّ التَّسْطِيْحَ أَشْبَهُ بِبَنَاءِ أَهْلِ الدِّيَّنِ». اهـ.

وفي «الأم»<sup>(٢)</sup> للإمام الشافعی: «وأحب أن لا يُبَيَّنَ ولا يُجَعَّصُ، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منها». اهـ.

[ص ٤٨] وفي «الجوهرة المضية»<sup>(٣)</sup> من كتب الحنفية: «قوله: (ويكره الأَجْرُ وَالخَشْبُ) لأنهما لِإحْكَامِ الْبَنَاءِ، وَهُوَ لَا يَلِيقُ بِالْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ مَوْضِعُ الْبَلَى». اهـ. ثم حکى تقریر هذا التعليل عن السرخسي.

وفي «شرح الموطأ»<sup>(٤)</sup> للباجي من المالکية: «فَأَمَّا بَنِيَانُهُ وَرَفْعُهُ عَلَى

---

(١) (١٤٤/٢) - مع شرح البهوي ت: التركی).

(٢) (٦٣١/٢).

(٣) (٤٢٧/١). وهكذا وقع اسم الكتاب عند المؤلف، وصوابه «الجوهرة النيرّة» وهو شرح لمختصر القدوري لأبي بكر الحدادي.

(٤) (٤٩٤/٢).

وجه المباهاة، فممنوع». اهـ.

وورد التعليل بالعلة الثانية عن بعض أهل العلم مستدلاً بتواتر الأحاديث بلعن من اتَّخَذَ الْقُبُورَ مساجد، واشتداد غضب الله عليه، وفي بعضها تفسير ذلك ببناء المسجد على القبر، وصحة الأحاديث بالنهي عن الصلاة في المقبرة، وعن الصلاة إلى القبر، مع ما قاله ابن عباس وغيره من أئمَّةِ السلف في تفسير قوله تعالى: «وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ مَا لَهُتَّكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدَّا وَلَا سُوَاعًا...» الآية [نوح: ٢٣]: أن هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم... إلخ. في « صحيح البخاري »<sup>(١)</sup>.

وفي بعض الأحاديث لَعْنَ من اتَّخَذَ على القبر سراجاً<sup>(٢)</sup>.

وصرَّحَ العلماء في أهل المذاهب أن النهي عن الصلاة إلى القبر خشية أن يؤدِّي ذلك إلى تعظيمه، وسيأتي نقل شيءٍ من هذا عند الكلام في المساجد على القبور.

فكل هذا يدلُّ أن خشيةَ أن يؤدِّي تمييز القبور إلى تعظيمها، أمرٌ يعتبره

---

(١) رقم (٤٩٢٠) كتاب التفسير، باب: ولا تذرنَّ وَدَّا وَلَا سُوَاعًا....

(٢) ولفظه: «لَعْنَ الله زُوَارَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِّلِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدُ وَالسُّرُّجُ». أخرجه أحمد رقم (٢٠٣٠)، وأبو داود رقم (٣٢٣٦)، والترمذني رقم (٣٢٠)، والنسائي رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه رقم (١٥٧٥)، وابن حبان رقم (٣١٧٩). وغيرهم من طريق

عن محمد بن جُحادة عن أبي صالح عن ابن عباس به.

وفيه أبو صالح مولى أم هانع ضعيف مدلس، وقد تفرد بزيادة «وَالْمُتَخَذِّلِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدُ وَالسُّرُّجُ». فهي من مناكيره، وبباقي الحديث له شواهد يقوى بها.

الشرع، فتكون هذه هي العلة في منع الرفع ونحوه؛ لِمَا هو مشاهد أن القبر المميز على غيره برفعٍ وتجصيصٍ وبناءٍ وستِرٍ ونحوه يُعظّمُه الجُهَال دون غيره، والعلة المنصوصة أرجح من المستنبطة، مع أن القياس يصح على كلا (١) العلتين.

### النتيجة:

ثبت النهي عن تسطيع القبر، ورفعه فوق شبر، والزيادة عليه من تراب غير حفرته، إلا لتسويته بالأرض إذا نقص، وإلا شيئاً من حصى، وحَجَرًا للعلامة عند الحاجة.

وعن تجصيصه والبناء عليه، سواء أكان على جوانبه القريبة أم أوسع، سواء أبني بعد القبر أم قبله لأجله، أم قبله لسُكْنى ونحوها.

وعن سُتره بالثياب، ونصب الرایات عنده، والكتابة عليه، وكل ما صُنِع لأجله مما لم يثبت له دليلٌ شرعيٌ.

فكل هذه الأشياء ثبت النهي عنها:

أولاً: بدخولها تحت عموم «كل بدعة ضلاله»، وغيره من الأدلة.

ثانياً: لمنافاتها لتسوية القبور المأمور بها، أو منافاة بعضها لها، وإلحاد الباقي بالقياس الجلي. والله أعلم.



---

(١) كذا، والوجه: «كلتا».

## [الأحاديث والآثار الواردة في مسألة البناء على القبر]

[ص ٤٩] البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> تعليقاً: «لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة على قبره سنة، ثم رُفعت، فسمعت صائحاً يقول: ألا هل وجدوا ما فقدوا، فأجابه آخر: بل يئسوا فانقلبوا».

أقول: علقة البخاري بصيغة الجزم، وقد قالوا: إن ما كان كذلك فهو محمول على أنه صحيح لديه في الجملة، أي: إما على شرطه، وإما على شرط غيره على الأقل. وفي هذا إجمال، فإن من الأئمة الذين يصدق عليهم أنهم «غيره» من يتناهى في التصحيح.

ومع هذا فقد يصح أحدهم لمن يكذبه غيره، فلا بد من النظر في رجال السنن، وقد راجعنا «فتح الباري»<sup>(٢)</sup>، فذكر فيه ما لفظه (جزء ٣/ ١٦١): «أي: الخيمة، فقد جاء في موضع آخر بلفظ: «الفسطاط» كما رُويَنا في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن إسماعيل بن عبد الله المحاملي — رواية الأصحابيين عنه —. وفي كتاب ابن أبي الدنيا، في «القبور»<sup>(٣)</sup>، من طريق المغيرة بن مقْسَم قال: لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فُسْطاطاً، فأقامت عليه سنة، فذكر نحوه». اهـ.

[ص ٥٠] ولا ندرى ما حال السندين، إلا أن المغيرة بن مقْسَم كان أعمى ومدلساً.

(١) في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (٢/ ٨٨ — ط الميرية).

(٢) (٣/ ٢٣٨).

(٣) لم أجده في المطبوع منه، والمطبوع فيه نقص. وهو في «هواتف الجان» له (١٣١).

وقد ذكر البخاري هذه القصة في باب ما يُكره من اتخاذ المساجد على القبور، قال في «الفتح»<sup>(١)</sup>: «ومناسبة هذا الأثر لحديث الباب أن المقيم في الفُسطاط لا يخلو عن الصلاة هناك، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة، فتزداد الكراهة.

وقال ابن المنير: إنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالموتى بالقرب منه، تعليلاً للنفس، وتخليلاً... ومكابرة للحسن.... فجاءتهم الموعظة على لسان الهاشميين بتقييع ما صنعوا... إلخ.

أقول: تعقبه بعضهم بأن الظاهر أنها إنما ضربت الخيمة للاجتماع لقراءة القرآن.

وهذا مع كونه ممنوعاً أيضاً، مردود بقول الهاشميين: هل وجدوا ما فقدوا، بل يئسوا فانقلبوا.

فالقصة فيها زرارة على زوجة الحسن، وهي كما في «الفتح»: فاطمة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهم، بل وعلى أهل البيت الموجودين حينئذ كلهم.

فالذى عندي أن هذه القصة لا تصح، فإن أهل البيت أعلم بالله عز وجل وأكمل عقولاً، وأثبت قلوباً، من أن يقع لهم مثل هذه القصة، [ص ٥١] وفي الحديث: «لعن زوارات القبور»<sup>(٢)</sup> أي: المكثرات لزياراتها، وضرب الخيمة على القبر، والإقامة فيها سنة أبلغ من إكثار الزيارة، وأهل البيت أولى من

---

(١) (٢٣٨/٣).

(٢) سبق تخرجه (ص ٤٣).

يُنَزَّهُ عن ذلك.

هذا، مع عِلْمِنا أنَّ مثلَ هذَا لا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، بل القَصْةُ بِنَفْسِهَا فِي ذِكْرِ  
كَلَامِ الْهَادِفِينَ تَدْلِي إِلَى قُبْحِ ذَلِكَ الْصَّنْعِ، وَلَكِنْ رَأَيْنَا حَقًّا عَلَيْنَا الذَّبَّ عَنْ  
أَهْلِ الْبَيْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

\*\*\*

[ص ٥٢] البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> تعليقاً أَيْضًا، في باب الجريد على  
القبر: «وقال خارجة بن زيد: رأيتني ونحن شُبّانٌ في زمان عثمان رضي الله  
عنه، وإن أشدنا وثبةً الذي يَثْبُتُ قبرَ عثمان بن مظعون حتى يجاوزه».

قال في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: وقد وصله المصنف في «التاريخ الصغير» من  
طريق ابن إسحاق.

أقول: قال في «التاريخ الصغير» (ص ٢٣)<sup>(٣)</sup> طبعة إله آباد: حدثنا  
عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَبِي عَقْوَبَ ثَنَا أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ خَارِجَةَ بْنَ  
زَيْدَ بْنَ ثَابَتَ: رَأَيْتِنِي وَنَحْنُ غَلْمَانٌ شُبَّانٌ فِي زَمَانِ عَثَمَانَ، وَإِنَّ أَشَدَّنَا وَثَبَّةً  
الَّذِي يَثْبُتُ قَبْرَ عَثَمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ حَتَّى يَجاوزَهُ أَهْ.

وقد مر قريرًا<sup>(٤)</sup> الكلام على ما يعلقه البخاري بصيغة الجزم، وأنه لا  
يغنى ذلك عن النظر في سنته، وقد علم هنا سنته، فأقول:

(١) (٩٥/٢ - ط الميرية).

(٢) (٢٦٥/٣).

(٣) «التاريخ الأوسط» رقم (١٢٦ - ط الرشد).

(٤) (ص ٤٥).

شيخ ابن إسحاق لم أر له ترجمة<sup>(١)</sup>، وابن إسحاق كما تقدم في حديث فضالة أنه قال الذهبـي: «ما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

١ - [ص ٥٣] ولا نعلم أحداً تابعه في هذا الأثر، ولا ثمة قرينة تدل على حفظه، ينجرب بها تفريده، ففي الأثر نكارة.

٢ - بل على القول بأنه يفهم منه رفع القبر فوق الشبر شذوذ، إذ المعروف المشهور أن القبور لم تكن تُرفع في ذلك العصر.

٣ - بل نفس قبر عثمان بن مظعون، ورد أن النبي صلـى الله عليه وآلـه وسلم [وضع] حجرـاً، وقال: «أعْلَم بـه قـبر أخـي»<sup>(٣)</sup>، وأسلفنا أن ذلك يدل أنه لم يرفع عن وجه الأرض.

٤ - ومع ذلك فيبعد جداً أن يخرج الشباب من أولاد الصحابة يتواكبون على قبر رجل من أفضـل السـابقـين، بحيث إنه لا يجاوز القـبر إلا أشـدـهم وثـبةـ، وغالـبـهمـ تـقـعـ وـثـبـتـهـ عـلـىـ القـبـرـ، معـ أـنـ بـجـوارـهـ مـنـ قـبـورـ أـبـنـاءـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ قـبـرـ إـبـرـاهـيمـ، وـغـيـرـهـ.

نعم، قد كان بعض الصحابة والتابعـينـ - وـمـنـهـ خـارـجـةـ - لا يـرـونـ بـأـسـاـ بالـجـلوـسـ عـلـىـ القـبـرـ، ولكنـ أـيـنـ الـجـلوـسـ مـنـ التـوـثـبـ، وقدـ كانـ أـبـنـاءـ الصحـابـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ بـغـاـيـةـ التـمـسـكـ بـالـأـدـابـ الشـرـعـيـةـ، وـلـأـسـيـمـاـ مـثـلـ خـارـجـةـ بـنـ زـيـدـ.

(١) ترجمـ لهـ البـخارـيـ فـيـ «ـالـتـارـيـخـ الـكـبـيرـ»ـ:ـ (٢٨٤ـ /ـ ٨ـ)،ـ وـابـنـ حـبـانـ فـيـ «ـالـثـقـاتـ»ـ:ـ (٦٠٣ـ /ـ ٧ـ).

(٢) «ـالـمـيـزـانـ»ـ:ـ (٣٩٥ـ /ـ ٤ـ).

(٣) سـبـقـ تـخـرـيـجـهـ (صـ ٢٣ـ -ـ ٢٤ـ).

٥- [ص ٤٥] وفي «تهذيب التهذيب»<sup>(١)</sup> في ترجمة خارجة: قال ابن ثمير وعمرٌ بن علي: مات سنة (٩٩). وقال ابن المديني وغير واحد: مات سنة مائة. اه.

فالأكثر كما ترى أنه مات سنة مائة.

وقال ابن عساكر في «تاریخه»<sup>(٢)</sup>: «الصحيح الذي عليه أكثر الروايات أنه توفي سنة مائة». اه.

وذكر قبل ذلك ما لفظه: «وقال العجلي: خارجة مدنی... وقال: رأیت في المنام كأني بنيت سبعين درجة، فلما فرغت منها تهورت<sup>(٣)</sup>، وهذه السنة لي سبعون سنة قد أكملتها. فمات فيها» اه.

أقول: وقد ذكر هذه القصة ابن سعد في «الطبقات»<sup>(٤)</sup> من روایته عن الواقدي بسنده، ونقلها عنه ابن خلگان<sup>(٥)</sup>، فإن صَحَّ هذا كان مولده سنة (٣٠). فيكون سنه يوم قتل عثمان نحو خمس سنين؛ لأن عثمان قتل سابع ذي الحجة سنة (٣٥)، فكيف يكون من الشّباب زمن عثمان.



(١) (٩٥/٣).

(٢) (٣٩٥-٣٩٦/١٥).

(٣) كذا هنا وفي (المسودة ص ٣١) والتاريخ، وفي بعض المصادر: «تدهورت».

(٤) (٢٥٨/٧ - ط الخانجي).

(٥) في «الوفيات»: (٢٢٣/٢).

## [ص ٥٥] حديث علي رضي الله عنه<sup>(١)</sup>

قال الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٢)</sup> (جزء ١ / ص ١٢٨ - ١٢٩): وكيع وعبد الرحمن عن سفيان عن حبيب عن أبي وائل عن أبي الهيّاج قال: قال لي علي - وقال عبد الرحمن: إن علياً رضي الله عنه قال لأبي الهيّاج - «أبعلك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآلها وسلم: أن لا تدع قبراً مُشرفاً إلا سوّيته، ولا تمثلاً إلا طمسه».

أقول: الحديث رواه عن سفيان جماعة: منهم عبد الرحمن وخلاد بن يحيى والقطان وكيع ومحمد بن يوسف ومحمد بن كثير. ووقع فيه خلاف سندًا ومتناً.

أما السند؛ فإن عبد الرحمن وخلادًا جعلا الحديث من روایة أبي وائل عن علي، وجعله الباقون من روایة أبي الهيّاج عن علي. وأما المتن؛ فيأتي تفصيله.

### \* روایة عبد الرحمن وخلاد:

أما عبد الرحمن؛ فرواه عنه محمد بن بشار عند الترمذى<sup>(٣)</sup>، والإمام أحمد في «مسنده» كما تقدم، ومن طريق الإمام أحمد رواه الحاكم في «المستدرك»<sup>(٤)</sup>.

(١) كتب المؤلف فوقه: «يؤخر بعد حديث عائشة». لكن لم يعقد المصنف لحديث عائشة رضي الله عنها بحثاً مستقلاً.

(٢) رقم (١٠٦٤).

(٣) رقم (١٠٤٩).

(٤) (٣٦٩/١).

وأما خلّاد؛ فرواه عنه معاذ بن نجدة القرشي عند الحاكم في «المستدرك» أيضاً.

ولفظ محمد بن بشار... عن أبي وائل: أن علياً قال لأبي الهيّاج: «أبعثك على ما بعثني عليه النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم [ص ٥٦]: أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سوّيته، ولا تمثلاً إلا طمسْته».

وهكذا الباقون، إلا أنهم قالوا: «على ما بعثني عليه (رسول الله) صلـى الله عليه وآلـه وسلم».

وفي «المستدرك» عن أبي (هيّاج).

وقد رواه عن عبد الرحمن أيضاً عبد الله (أظنه القواريري) عند أبي يعلى في «مسنده»<sup>(١)</sup>، ولكن فيه: «عن حبيب بن أبي ثابت أن علياً قال لأبي الهيّاج».

هكذا لم يذكر «عن أبي وائل»، وأظنه من إسقاط النسخ؛ لأن النسخة خطية غير مصححة<sup>(٢)</sup>، وبافي الحديث ك الحديث الإمام أحمد.

\* رواية الآخرين:

- القطان: رواه عنه أبو بكر بن خلاد الباهلي عند مسلم<sup>(٣)</sup>، ذكر مسلم

(١) رقم (٣٣٨).

(٢) وهكذا ذكر محقق مسند أبي يعلى أن ذكر «عن أبي وائل» سقط من النسختين، فلعله سقط قديم. أو من أخطاء المسعودي، فإنه ضعيف الحفظ. وسيأتي كلام المصنف في ذلك.

(٣) رقم (٩٦٩/٢).

رواية وكيع، وفيها:... عن حبيب... عن أبي وائل عن أبي الهياج قال: قال لي عليّ: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ص ٥٦]: أن لا تدع تمثالاً إلا طمسه، ولا قبراً مُشرفاً إلا سويته».

ثم ذكر رواية القطان... أخبرني حبيب بهذا الإسناد وقال: «ولا صورة إلا طمستها».

فدلّ هذا أن لفظ القطان: «ألا أبعنك... ألا تدع قبرًا مشرفاً إلا سويته، ولا صورة إلا طمستها».

- وكيع: رواه عنه جماعة، منهم يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، ومحمد بن سعيد الأصفهاني، والإمام أحمد.

فعن الثلاثة الأولين: مسلم في «صحيحة»، وقد مر لفظه.

وعن الثاني أيضاً: إسماعيل بن قتيبة، وعن الرابع: علي بن عبد العزيز،  
كلاهما عند الحاكم في «المستدرك»، ولم يصرّح باللفظ، بل قال: بنحوه،  
أي: بنحو لفظ عبد الرحمن وخلاد.

وروى عن الثالث أيضاً: أبو يعلى في «مسنده»، ولفظه كلفظ الثلاثة عند مسلم، إلا أنه أسقط «الا» وقال: «أن لا أدع»، وفي النسخة تحرير من النسخ.

وأما الإمام أحمد ففي «مسنده» قرن وكيعاً بعد الرحمن مرأة، وأفردها أخرى<sup>(1)</sup> أسقط «لا» فيهما، وقدّم في الأولى ذكر القبر، وقد مررت الأولى.

١) رقم (٧٤١).

- محمد بن يوسف: رواه عنه أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السَّلْمِيُّ عَنْ الْبَيْهَقِيِّ  
في «السنن»<sup>(١)</sup>، ولفظه: «... عن أبي الهياج الأَسْدِيِّ قال: قال لِي عَلِيٌّ بْنُ  
أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبْعَثُكُمْ عَلَى مَا بَعَثْنَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَلَا تَرْكُ قَبْرًا مُشْرَفًا إِلَّا سُوَيْتَهُ، وَلَا تَمْثَالًا فِي بَيْتٍ إِلَّا طَمَسْتَهُ».  
فأسقط «لا» وزاد «في بيت»، وقدَّمَ ذِكْرَ الْقَبْرِ، وقال: «ترَكَ» بدل  
«تدَعَ».

- محمد بن كثير: رواه عنه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ولفظه: ... عن أبي الهياج  
الْأَسْدِيِّ قال: بَعَثْنَا عَلَيْهِ قَال: أَبْعَثُكُمْ عَلَى ... أَنْ لَا أَدْعُ قَبْرًا مُشْرَفًا إِلَّا سُوَيْتَهُ،  
وَلَا تَمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ».

فزاد «بَعَثْنَا عَلَيْهِ»، وأسقط «أَلَا»، وقدَّمَ ذِكْرَ الْقَبْرِ، وجعل الفعل  
للمتكلّم.

#### [ص ٥٧] الحكم في الاختلاف:

الأصل الثابت المقرَّر: أنه إذا وقع اختلاف مع الاشتراك في عدم  
الضعف يُفْزَعُ إلى الجمع، فإنْ أمكن الجمع فالكُلُّ صَحِيحٌ، وإنْ لمْ يُمْكِن  
الْتُّجْهِيَّةُ إلى الترجيح، فإنْ أمكن، فالأرجح هو الصَّحِيحُ، وإنْ لَمْ يُمْكِنْ  
الاضطراب.

فلنعتبر الاختلاف في هذا الحديث بهذا الأصل.

(١) (٤/٣).

(٢) رقم (٣٢١٨).

## \* الاختلاف في السنن:

يمكن الجمع بأحد وجهين:

الأول: بالحكم لروايةقطان ومن معه، لاحتمال رواية عبد الرحمن وخلال التدليس من بعض الرواية.

الثاني: بتصحيح كلام<sup>(١)</sup> الروايتين.

ويشبه أن يكون مسلم رحمة الله مال إلى الوجه الأول، وإلا لما عدل عن رواية عبد الرحمن مع ما فيها من الفوائد: كجلالة عبد الرحمن، وعلوّ طريقه، وسلسلتها بالأئمة، ويبعد أن يكون مال إلى الترجيح، أعني بالحكم على طريق عبد الرحمن بالخطأ، فإنه عالم أنه لا يُصار إلى الترجيح إلا إذا لم يمكن الجمع.

وقد يُستأنس للتدليس باختيارقطان الرواية التي فيها «عن أبي الهياج»، والقطان يتحرّز عن تدليس سفيان، بل وعن تدليس بعض شيوخ شيوخه، انظر «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (ص ٧٧).

وعندي أنه لا وجه للتدليس هنا؛ لأن أبي وأئل لم يوصف بالتدليس، بل وُصفَ بعدهم، وحبيباً لو دلّس هنا بإسقاط شيخ شيخه كما هو صورة البحث لكان تدليس التسوية، ولم يوصف به، وإنما وُصفَ بمطلق التدليس، فيُحمل على أخفّ أنواعه، أعني التدليس عن شيوخه.

---

(١) كذا في الأصل، والوجه: «كلتا».

(٢) (٢١٩/١).

ولهذا تراهم يعمدون إلى السنن الذي فيه من وصف بمطلق التدليس، ولكنه صرخ بالتحديث عن شيخه، فيحكمون له بالصحة، وإن كان شيخه أو شيخ شيخه لم يصرخ بالسماع، إلا أن يوصف بالتسوية، فلا بد من التصرير بالسماع منه إلى آخر السنن.

ووجهه أن تدليس التسوية أقبح وأشنع من مطلق التدليس، إذ لا يخلو عن الكذب، فالظاهر سلامة الثقة منه، وإن وصف بمطلق التدليس.

انظر كتب الفن في تدليس التسوية.

أما سفيان: فقد قيل: إنه كان يدلس التسوية، ولكن في «فتح المغيث»<sup>(١)</sup> (ص ٧٧) قال البخاري: لا يُعرف لسفيان الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقل تدليسه! اهـ.

[ص ٥٨] وظاهر هذا يتناول تدليس التسوية، وإلا لقال البخاري: ولكنه كان يسوّي فيما رواه عن حبيب، أو نحو ذلك. مع أن سفيان أثبت إن شاء الله من أن يسوّي فيما رواه عن شيخ قد تنزه عن التدليس عنه، فإن ذلك أشدّ غرّاً من التسوية مع عدم التنزه عن التدليس؛ لأن العلم بتتنزهه عن التدليس عن شيخه، يَحْمِل على الظن بأنه لم يسوّي فيما رواه عنه.

على أن ههنا مانعاً آخر من الحمل على التدليس، وهو سقوط «ألا» في روایة عبد الرحمن وخلاد أصلاً، وثبوتها في روایة الآخرين غالباً، وهذا يدل أنهما روایتان من الأصل.

---

(١) المصدر نفسه.

ويؤيده أن الحاكم حكم بصحة رواية عبد الرحمن وخلاد على شرط الشيختين، كما يأتي، وأقره الذهبي.

وأيضاً فالحمل على التدليس نوع من الترجيح، والجمع الممحض أولى منه.

وبمجموع ما ذكرنا ينتهض الوجه الثاني، وهو تصحيف الروايتين معاً، إن شاء الله.

فأقول: قد حكم بصحتهما معاً الحاكم في «المستدرك»، فإنه ذكر رواية عبد الرحمن وخلاد، ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيختين ولم يخر جاه، وأظنه لخلاف فيه عن الثوري، فإنه قال مرة: عن أبي وائل عن أبي الهياج، وقد صح سمع أبي وائل عن علي رضي الله عنه». اه.

ثم ذكر رواية وكيع، وتوجيهه: أن أبا وائل سمع الحديث مرةً من علي، ومرةً من أبي الهياج، فكان يحدث بهذا تارةً، وبهذا أخرى، وتبعه حبيب، فتبعه سفيان.

وقد علمت أن رواية عبد الرحمن وخلاد اطُرد فيها سقوط «ألا»، وسيأتي أن الأصل في رواية الآخرين ثبوتها، فيظهر من هذا: أن علياً رضي الله عنه عرض على أبي الهياج البعث بقوله: «ألا أبعثك...» إلخ ولم يعزم عليه، فخرج فلقي أبا وائل فأخبره، ثم اتفق اجتماعهما عند علي رضي الله عنه، فعزم على البعث، فقال لأبي الهياج: «أبعثك...» إلخ.

أما ما في «مسند أبي يعلى» عن عبيد الله عن عبد الرحمن، وفيه: «عن حبيب بن أبي ثابت أن علياً...» كما تقدم، فهو من خطأ النساخ جزماً، فإن

الكاتب إذا كتب «أبي ثابت» ثم نظر في الكتاب الذي نسخ منه فرأى «أبي وائل» ظن أنه قد كتبها لاشتباه الْكُنْيَتَيْنَ [ص ٥٩] والنسخة الخطية غير مصححة<sup>(١)</sup>.

### \* الاختلاف في المتن:

أما رواية عبد الرحمن وخلاد فلم يقع فيها خلاف يُغَيِّرُ المعنى، فلا كلام عليها، وقد ترجح أنها رواية مستقلة، فلا يضرها الخلاف الواقع في الرواية الأخرى.

وأما الخلاف في الرواية الأخرى؛ فمنه ما لا يغير المعنى، كالتقديم والتأخير، وإبدال «تمثال» بـ«صورة»، وـ«تدع» بـ«ترك»<sup>(٢)</sup>، وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم وغيره، فهذا من الرواية بالمعنى، وكانت شائعة بينهم، فلا تضر.

ومنه ما لا يخلو عن تغيير للمعنى، وهو الاختلاف في ثبوت «ألا» مع زيادة ابن كثير<sup>(٣)</sup> «بعثني عليّ»، وزيادة ابن يوسف<sup>(٤)</sup> «في بيت».

فإن الكلام مع ثبوت «ألا» عَرْض، ومع سقوطها جزْمٌ، ولا سيما زيادة «بعثني عليّ»، وكذلك قول ابن يوسف «في بيت» قيْدٌ، ينافي إطلاق بقية الروايات.

(١) انظر ما سبق (ص ٥١) وسيأتي (ص ٥٨).

(٢) رسمها في الأصل: «ترك».

(٣) في رواية أبي داود، وقد تقدمت.

(٤) في رواية البيهقي، وتقدمت أيضاً.

والجواب: بالجمع، بـأنَّ الأصل في هذه الرواية ثبوت «ألا» ولكن كأنَّ سفيان رحمه الله أسقطها مـرة بـناءً على أن إسقاطها لا يغيـر معنى المرفوع، مع أنَّ دلالة الكلام بعد إسقاطها على الجزم لا يضر، بعد صحة الجزم بالرواية الأخرى. وأثبـتها مـرة على الأصل، أو لأنـه تنبـه أن لإثباتـها فـائدة في الجمع بين الروايتـين، فـسمع منه أصحابـه الإثباتـ والإسـقاط، فـروـى بعضـهم هذا، وبـعـضـهم هذا، وـروـى وكـيـعُ الأمـرين.

لـكنـ نسبة إـسـقـاط «ألا» إلى سـفيـانـ، يـرـدـهـ ماـ فيـ «ـمسـندـ أـبـيـ يـعـلـىـ»ـ قالـ: «ـحدـثـنـاـ عـبـدـ اللهـ نـاـ يـزـيدـ بـنـ هـارـونـ أـنـاـ الـمـسـعـودـيـ عـنـ حـبـيـبـ بـنـ أـبـيـ ثـابـتـ (ـ١ـ)ـ عـنـ أـبـيـ الـهـيـاجـ قـالـ: قـالـ عـلـيـاـ (ـكـذاـ)ـ أـبـعـثـكـ عـلـىـ مـاـ بـعـثـنـيـ عـلـيـهـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ: لـاـ تـدـعـ قـبـرـاـ إـلـاـ سـوـيـتـهـ، وـلـاـ تـمـثـالـاـ إـلـاـ طـمـحـتـهـ (ـكـذاـ)ـ»ـ.

[ص ٦٠] هـكـذاـ فيـ النـسـخـةـ لـيـسـ فـيـهـ: «ـعـنـ أـبـيـ وـائـلـ»ـ وـيـظـهـ أـنـهـ مـنـ إـسـقـاطـ النـسـاخـ، كـمـاـ مـرـ (ـ٢ـ)ـ.

وـهـذـهـ النـسـخـةـ لـاـ يـوـثـقـ بـهـاـ، لـكـنـ إـذـاـ وـجـدـ فـيـ نـسـخـةـ صـحـيـحـةـ وـلـيـسـ فـيـهـ «ـأـلـاـ»ـ، فـالـظـاهـرـ أـنـ إـسـقـاطـ جـاءـ مـنـ حـبـيـبـ، أـسـقـطـ مـرـةـ، وـأـثـبـتـ أـخـرىـ، فـسـمـعـ الـمـسـعـودـيـ إـسـقـاطـ، وـسـمـعـ سـفـيـانـ الـأـمـرـينـ، فـحـدـثـ بـهـذـاـ مـرـةـ، وـهـذـاـ أـخـرىـ كـمـاـ مـرــ.

فـأـمـاـ زـيـادـةـ مـحـمـدـ بـنـ كـثـيرـ «ـبـعـثـنـيـ عـلـيـ»ـ فـمـنـ عـنـدـهـ، وـذـلـكـ أـنـهـ سـمـعـ

(ـ١ـ) بـعـدـهـ رـمـزـ (ـ٧ـ)ـ.

(ـ٢ـ) (ـصـ ٥١ـ، ٥٧ـ).

الرواية بإسقاط «ألا» ففهم الجزم، فزاد هذه الكلمة ظانًا أنها إيضاح للمعنى لا تغيير له، مع أن محمد بن كثير غمزه ابن معين، وأظنه من جهة الضبط<sup>(١)</sup>.

وأما زيادة ابن يوسف «في بيت» فعلى الخلاف في زيادة الثقة قيدها لما أطلقه غيره، انظر «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (ص ٩٠).

ومما يقوى طرحتها، قول ابن عدي في محمد بن يوسف هذا: له إفرادات عن الثوري<sup>(٣)</sup>.

#### تنبيه:

حديث أبي يعلى عن عبيد الله عن يزيد عن المسعودي صحيحٌ إن ثبت في نسخة صحيحة وصله عن أبي وائل، كما هو المظنون، بل وإن لم يثبت فقد عُلِّم برواية سفيان أن أبا وائل هو الساقط، ولا أدرى لعل حبيباً أدرك أبا الهياج، فلينظر.

فأما ما ثبت أن المسعودي اختلط وخلط فلا يضر؛ لأن سمعاً يزيد عنه كان قبل ذلك، انظر «فتح المغيث»<sup>(٤)</sup> (ص ٤٩٣).

#### تنبيه آخر:

ذكر الحافظ رحمه الله هذا الحديث في كتابه «إتحاف المهرة»<sup>(٥)</sup> فقال:

(١) كما في رواية ابن الجنيد رقم (٣٤٣، ٣٤٤).

(٢) (٢٥٠-٢٥١).

(٣) «الكامل»: (٦/٢٣٢).

(٤) (٤/٣٨٨). وانظر «الكتاكب التيرات»: (ص ٢٨٢).

(٥) رقم (١٤١٩٤).

حصين بن حيان الأستدي أبو الهياج عن علي، حديث: قال لي علي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أن لا تدع تمثلاً إلا طمسه... ثم ذكر رواية الحاكم الثانية، أعني التي فيها «عن أبي الهياج» إلى أن قال: «عن أبي وائل عنه به». ثم ذكر رواية الحاكم الأولى، أعني رواية خلاد وعبد الرحمن، ثم قال: وقال «صحيح على شرطهما»، وقال: أظنهما....

قلت: قد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بسنده. ثم ذكر رواية أحمد عن يونس بن محمد، وسيأتي.

[ص ٦١] ثم قال: وعن وكيع وعبد الرحمن عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج به. اه.

وفي عبارته ثلاثة مواضع موهمة لخلاف الواقع:

«[الأول]: قوله بعد ذكر أكثر لفظ الحديث، وسوقه رواية الحاكم الثانية: «عن أبي وائل عنه به».

هذا يوهم أن الحاكم صرّح بلفظ الحديث، وأنه باللفظ الذي تقدم أكثره، وليس الأمر كذلك، فإنما قال الحاكم: «فذكر الحديث بنحوه» أي بنحو لفظ عبد الرحمن وخلاد المذكور في الرواية الأولى.

وقد اختلفت ألفاظ الرواية عن وكيع، فلا يُذرى للفظ الذي ثبت عند الحاكم ولم يصرح به، فهو كلفظ مسلم الذي صدرّ به الحافظ، وحكم بأنه هو، أم لا؟.

فإن قيل: إن أبي بكر بن أبي شيبة أحد الراوين عن وكيع عند الحاكم،

هو أحد رواة لفظ مسلم، والظاهر الاتفاق.

قلت: فما نصنع بالراوي الآخر وهو الأصبهاني، وعلى كل حال فلا يخلو المقام من مسامحة.

الموضع الثاني: أنه بعد ذكر عبارة الحاكم: «صحيح على شرطهما...» إلخ. قال: «قلت: قد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بسنده».

وهذا صريح في أن قول الحاكم: «ولم يخرجاه» يعني الحديث من أصله، فاحتياج إلى تعقبه بأن مسلماً قد أخرجه بسنده، وإنما قال الحافظ: «قد أخرجه مسلم عن أبي بكر...» إلخ. مع أن مسلماً أخرجه عنه، وعن غيره مقونين؛ لأن الحاكم رواه من طريق أبي بكر أيضاً.

وقوله: «بسنده» أي: بنفس السند الذي ذكره الحاكم، وبهذا يتم الحكم على الحاكم بالوهم.

وقد علمت أن الحاكم إنما أورد تلك العبارة عقب الرواية الأولى، أعني رواية عبد الرحمن وخلاد، فقوله: «هذا الحديث» متوجّه إليها، وكذا قوله: «ولم يخرجاه» كما هو ظاهر، وهو المُطرد في اصطلاحه في «المستدرك»، يذكر الحديث ثم يتكلم عليه. وأصرح من هذا قوله في آخر العبارة: «وقد صحّ سمع أبي وائل من علي».

وبهذا يعلم أن حكم الحاكم صحيح، فإنَّ حديث عبد الرحمن وخلاد<sup>(1)</sup> لم يخرجه أحدٌ من الشيفين بسنده، بل ولا متنه.

الموضع الثالث: قوله في ذكر رواية أحمد عن وكيع وعبد الرحمن...

(1) الأصل: «خالد» سهور.

عن أبي الهياج به، وقد علمت لفظ الإمام أحمد حيث قال بعد «عن أبي الهياج»: «وقال عبد الرحمن...» إلخ، فدل أن العبارة [ص ٦٢] الأولى هي عبارة وكيع فقط، كما لا يخفى، وقد قابلنا حديث الإمام أحمد بنسخة خطية، ولم نكتف بالمطبوعة، مع أن رواية الحاكم من طريقه صريحة في ذلك.

رجوع:

قد اندفع ما زعمه بعض الجهال<sup>(١)</sup>: أن الحديث مضطرب سندًا ومتناً، فإن شرط الاضطراب التقاوم، أي: أن لا يمكن الجمع ولا الترجيح، وقد يمكن الجمع ههنا كما أشار له الحاكم، وقررناه أحسن تقرير، والحمد لله.

وهذا الجمع أولى وأقرب مما جمعوا به بين حديثي فاطمة بنت قيس مرفوعًا:

١- «إن في المال لحقًا سوى الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

٢- «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(٣)</sup>.

دفعوا الاضطراب بأن قالوا: يُجمَعُ بأنها سمعت اللفظين، والحق الأول المستحب، والثاني الواجب.

(١) يشير المؤلف إلى حسن صدر الدين الكاظمي الرافضي في رسالته «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٣) حيث زعم أن الحديث مضطرب المتن والسدن!

(٢) أخرجه الترمذى رقم (٦٥٩، ٦٦٠) والدارقطنى: (١٢٥)، والبيهقي: (٤/٨٤). قال الترمذى: «هذا حديث إسناده ليس بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعفه، وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله، وهذا أصح».

(٣) أخرجه ابن ماجه رقم (١٧٨٩).

والغريب أن ذلك الجاهل خَبَطَ في تقرير الاضطراب بما يُضْحَكُ منه.

قال: «فتارة يذكر «عن أبي وائل أن علياً قال لأبي الهياج»، كما في رواية أحمد عن وكيع <sup>(١)</sup>، ورواية أبي داود عن محمد بن كثير <sup>(٢)</sup>، ورواية الترمذى عن محمد بن بشار، وتارة يذكر «عن أبي الهياج أنه قال: قال لي علي»، كما في رواية أحمد عن عبد الرحمن <sup>(٣)</sup>، ورواية مسلم عن وكيع <sup>(٤)</sup>.

ويعرف خبطه بما قدمناه.

وزعم أن في سند الحديث أبا وائل القاّص، وذلك أنه نظر بباب الكنى في «الميزان» <sup>(٥)</sup>، فلم يجد أبا وائل إلا واحداً هو القاّص، ولم يدر أن أبا وائل الذي في سند الحديث ليس من براذين <sup>(٦)</sup> «الميزان»، وهو شقيق بن سلمة الأُسدي، أبو وائل الكوفي، أحد سادة التابعين، محضرم، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل وطائفة.

ولم يتتبه ذلك الجاهل إلى أن القاّص لم يرو عن علي، ولا روى عنه حبيب، ولا أخرج له مسلم.

نعم، في الحديث عنونة حبيب، وهو مدلس، وليس بأيدينا شيءٌ من المستخرجات لعلنا نجد في شيءٍ منها تصریحه بالتحديث، وليس في «إتحاف المهرة» شيءٌ عن أبي عوانة في هذا الحديث.

(١) هكذا كتب المؤلف هذه الأقواس، ولا ندرى ما مقصوده منها، إلا إن أراد أن يكتب مواضعها من الكتب، وقد سبقت.

(٢) (٢٥٨/٦).

(٣) جمع بِرْذُون، وهو البغل. يعني ليس من جملة الضعفاء المذكورين في «الميزان».

لكن هنا عدة أمور ينجرر بها هذا الوهن:  
الأول والثاني: أن الحديث في الصحيح، وهو أصل في الهدم، فلا  
يقال: إنه متابعة لحديث فضالة، ومتمن روأه القطان، كما مر.

وقال في «فتح المغيث»<sup>(١)</sup> (ص ٧٧) في الكلام على ما في  
«الصحيحين» من عنونة المدلسين: «قال ابن الصلاح – وتبعه النووي  
وغيره – محمول على ثبوت السماع عندهم فيه من جهة أخرى، إذا كان في  
أحاديث الأصول لا المتابعات، تحسينا للظن بمصنفيهما. يعني: ولو لم  
نقف نحن على ذلك... [ص ٦٣] وأشار ابن دقيق العيد إلى التوقف في  
ذلك...»

وأحسن من هذا كله قول القطب الحلبي في «القدح المعلى»: أكثر  
العلماء أن المعنونات التي في «الصحيحين» مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةُ السماع، يعني: إما  
لمجيئها من وجِهٍ آخر بالتصريح، أو لكون المعنون لا يدلُّس إلا عن ثقة،  
أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع  
المعنى لها، ولذا استثنى من هذا الخلاف... وأبو إسحاق فقط بالنسبة  
ل الحديث القطان عن زهير عنه،... والثوري بالنسبة ل الحديث القطان عنه» اهـ.

١- والذى عندي: أن صاحب الصحيح لا يصحّح عنونة من عَرَفَ أنه  
يدلُّس إلا بعد الوثوق بثبوت السماع، وإنما لم يثبت السند المصرّح فيه؛ لأنَّه  
نازُلٌ، أو نحو ذلك.

---

(١) (٢١٨-٢١٩). وتمام اسم كتاب القطب الحلبي (ت ٧٣٥): «القدح المعلى في  
الرد على أحاديث المحتلّ». ذكره ابن الملقن في «البدر المنير»: (٢٩١/١) وقال:  
«في جزء جيد، وما أكثر فوائده».

فإن قيل: قد يثبت عنده السمع من طريق فيها من لا يوافق على توثيقه.

قلت: هذا خلاف الظاهر، بل الغالب على الظن أنه قد ثبت لديه من طريق متفق على تصحيحها، وإنما لا يبرزها.

نظير ما قالوه في سفيان بن عيينة: أنه لا يدلّس إلا عن ثقة، مثل الثقة الذي صرّح به، ولكن مع هذا كلّه لا يزال في النفس شيء، خشية أن يكون خفي على صاحب الصحيح كون ذلك المعنون يدلّس، أو خفي عليه جرح في بعض رجال الطريق التي ثبتت لديه فيها التصرّيف بالتحديث، أو نحو ذلك.

إلا أنه على كل حال إذا كانت عنعة المدلّس في الصحيح يكون الظن بشّوت السمع أقوى مما لو كانت في غير الصحيح.

[٦٤] - وأما ما نقلناه عن «الفتح» في شأن القطان، فهو لا يتناول هذا الحديث؛ لأنّه إنما التزم عدم روایة ما عنّته مدلّس، ولم يثبت له سمعه في روایته عن زهير عن أبي إسحاق، والمدلّس أبو إسحاق، وفيما رواه عن سفيان، والمدلّس سفيان، وحديث الباب من روایته عن سفيان عن حبيب، والمدلّس حبيب.

لكن قد ثبت عن القطان التحرّز عن أن يقع منه ما فيه رائحة من تدلّس، وثبت بما هنا احتياطه أن لا يروي عن شيخه سفيان إلا ما صحي سمع سفيان له، وأن لا يروي عن شيخه زهير عن أبي إسحاق إلا ما صحي سمع أبي إسحاق له، فكان في هذا ما يدلّ على احتياط الرجل في الجملة، فيقوى ظن السمع فيما رواه عن سفيان عن حبيب.

٣- قد صحَّ حاكم رواية عبد الرحمن وخلاد، وأقرَّ صحة الرواية الأخرى، وتبعه الذهبي، فلعله ثبت لديهما ما يدفع احتمال التدليس.

٤- إن دلس حبيب فهو ثقة لا يدلُّس إلا عن ثقة متفق على توثيقه، أو ثقة عنده على الأقل.

٥- الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(١)</sup> (جزء١ / ص ١٤٥): يزيد أبناؤه أشعثُ بن سوار عن ابن أشوع عن حنش بن<sup>(٢)</sup> المعتمر، أنَّ علَيَّاً رضيَ اللهُ عنه بعثَ صاحبَ شرطةً فقال: «أبعثكَ لما بعثني رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآلِه وسَلَّمَ: لا تدعُ قبراً إلا سُوَيْتَهُ، ولا تمثَّلَ إلا وضَعْتَهُ».

عبدُ اللهُ في «زوائد المسند»<sup>(٣)</sup> (جزء١ / ص ١٥٠): حدثني عبيدُ اللهُ بنِ عمر القواريري ثنا السَّكَنُ بنِ إبراهيم ثنا الأشعث.. فذكره بسنده، ونحو متنه.

أبو يعلى في «مسنده»<sup>(٤)</sup> بمثيل سنده ومتنه.

[ص ٦٥] أبو يعلى في «مسنده»<sup>(٥)</sup> أيضًا: حدثنا عبدُ الغفارُ بنُ عبدِ اللهِ حدثنا عليٌّ بنُ مُسْهِرٍ عن أشعث، فذكره بسنده، ونحو متنه.

أقول: في أشعث كلام، حاصله أنه صدوق يخطئ.

---

(١) رقم (١٢٣٩).

(٢) في «المسند»: «أبي» وكلاهما صحيح، لأنَّه ابنُ المعتمر وأبو المعتمر.

(٣) رقم (١٢٨٤).

(٤) رقم (٥٥٩).

(٥) رقم (٥٠٣).

وقال ابن عدي<sup>(١)</sup>: لم أجد لأشعر متنًا منكراً، إنما يغلط في الأحادين في الأسانيد، ويخالفه. اهـ. «ميزان»<sup>(٢)</sup>.

وقد أخرج له مسلم في «صحيحة» متابعة.

وأما ابن أشوع فثقة، من رجال «الصحيحين»، غمزه الجُوزجاني بالتشييع، والجُوزجاني متشدد على الكوفيين.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»<sup>(٣)</sup> في ترجمة أبان بن تغلب الربعي: «الجُوزجاني لا عبرة بخطه على الكوفيين».

وحنَّش وثَّقه أبو داود، وقال أبو حاتم: «صالح، لا أراهم يحتاجون به». ولينه غيرهما بما لا يسقطه عن الاعتبار.

فأقل ما يقال في هذا السندي: إنه صالح للاعتبار.

٦- الإمام أحمد في «المسند»<sup>(٤)</sup> من طرق عن الحكم بن عتيبة عن أبي محمد الهُذَّلي عن علي رضي الله عنه، ذكر قصة بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له، ولفظه في بعض الروايات: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلاً من الأنصار: أن يسوّي كل قبر، وأن يلطخ كل صنم، فقال: يا رسول الله، إني أكره أن أدخل بيوت قومي، قال: فأرسلني..».

---

(١) «الكامل»: (١/٣٧٤).

(٢) (١/٢٦٥).

(٣) (١/٩٣).

(٤) رقم (١١٧٦).

وفي أخرى<sup>(١)</sup> قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم في جنازة، فقال: «أيكم ينطلق إلى المدينة، فلا يدع بها وثنا إلا كسره، ولا قبرًا إلا سوأه، ولا صورة إلا لطخها...» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم: «من عاد لصنعة شيءٍ من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآلـه وسلم».

أقول: أبو محمد الهمذاني مجاهول، لم يرو عنه إلا الحكم بن عتبة، ولم يوثق ولم يجرح، لكنه تابعي، روى عن علي رضي الله عنه، وروى عنه التابعي العلـم الثبت الجليل: الحكم بن عتبة، فهو ثقة على مذهب ابن حبان، وصالح للاعتبار عند الجمهور.

فكلُّ واحدٍ من هذين السندين صالح أن يبلغ درجة الحسن لغيره، إذا اعتمد. انظر «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (ص ٢٤).

٧- قد روى هذا الحديث عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند»<sup>(٣)</sup>، من طريق يونس بن خباب عن جرير بن أبي الهيأج<sup>(٤)</sup>، عن أبيه. وفيما مر كفاية.

يونس شيعي، كان يطعن في عثمان، قال مرة: قتل بنتي النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم، فقيل له: قتل الأولى، فلـم زوجـه الثانية؟ فلم يدر ما يقول!

(١) رقم (٦٥٧).

(٢) (٧٥/١).

(٣) رقم (٨٨٩)، ومضى في «المسند» رقم (٦٨٣).

(٤) كما في الأصل «جرير بن أبي الهيأج»! خطأ، وصوابـه كما في المسند: «جرير بن حيـان».

وبمجموع هذه الوجوه يندفع احتمال التدليس، وينتهض الحديث للحججية، كما لا يخفى. والله تعالى أعلم.

[ص ٦٧] الباقي في «شرح الموطأ»<sup>(١)</sup>: قال ابن حبيب: وروى جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرْفَعَ القبور، أو يُبَنَىَ عليها، وأمر بهدمها، وتسويتها بالأرض. وفَعَلَهُ – يعني الهدم والتسوية – عمر بن الخطاب. اهـ.

في «كنز العمال»<sup>(٢)</sup>: عن عثمان: أنه كان يأمر بتسوية القبور». (ابن جرير).

أقول: ذكرت هذين استئناساً.



---

(١) (٤٩٤/٢).

(٢) رقم (٤٢٩٢٧).

## [حديث جابر]

[ص ٦٨] الإمام أحمد «مسند»<sup>(١)</sup> (جزء ٣ / ص ٣٣٩): ثنا حجاج ثنا ابن جرير أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يجصّص، أو يُبني عليه».

### تابع الإمام أحمد عن الحجاج:

- ١ - يوسف بن سعيد عند النسائي<sup>(٢)</sup>، وعند أبي عوانة في «صحيحه»، وعند ابن حبان<sup>(٣)</sup>، كما في «إتحاف المهرة»<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - ومحمد بن إسحاق الصفاني عند البيهقي<sup>(٥)</sup>.
- ٣ - وهارون بن عبد الله عند مسلم في «الصحيح»<sup>(٦)</sup>.
- ٤ - وهلال بن العلاء عند أبي عوانة.

### تابع حجاجاً عن ابن جرير جماعة، منهم:

- ١ - عبد الرزاق، رواه عنه الإمام أحمد «مسند»<sup>(٧)</sup> (جزء ٣ / ص ٢٩٥)،

(١) رقم (١٤٦٤٧).

(٢) رقم (٢٠٢٨).

(٣) رقم (٣١٦٥).

(٤) رقم (٣٤٠٠).

(٥) (٤/٤).

(٦) رقم (٩٧٠).

(٧) رقم (١٤١٤٨).

وعن الإمام رواه أبو داود في «سننه»<sup>(١)</sup>.

٢ - و محمد بن رافع عند مسلم في «الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

٣ - ...<sup>(٣)</sup> عند أبي عوانة.

و منهم أبو معاوية، روى عنه سعيد بن منصور في «المستدرك»<sup>(٤)</sup>،  
و إسحاق بن إبراهيم عند ابن حبان<sup>(٥)</sup>.

و منهم محمد بن خازم روى عنه أسد عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(٦)</sup>.

و منهم محمد بن ربيعة، روى عنه عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو البصري، عند الترمذى في «سننه»<sup>(٧)</sup>، و محمد بن إسكاب (كذا) عند أبي عوانة.

و منهم حفص بن غياث، روى عنه:

١ - أبو بكر بن أبي شيبة، عند مسلم في «الصحيح»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) رقم (٣٢٢٥).

(٢) رقم (٩٧٠).

(٣) كذا ترکه المؤلف.

(٤) (٣٧٠ / ١).

(٥) رقم (٣١٦٤).

(٦) (٥١٥ / ١). و محمد بن خازم هو أبو معاوية المتقدم في رواية الحاكم.

(٧) رقم (١٠٥٢).

(٨) رقم (٩٧٠).

٢- عثمان بن أبي شيبة، عند ابن حبان<sup>(١)</sup>.

٣- وسلٰم بن جنادة بن مسلم القرشي، في «المستدرك»<sup>(٢)</sup>.

٤- ومسدٰد، في «شرح معاني الآثار»<sup>(٣)</sup>.

وفي صيغ الرواية وألفاظ الحديث بعض اختلاف عن حديث أَحْمَدَ، لِمَ نَبَيْنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ بَحْثٌ.

[ص ٦٩] أبو داود في «سننه»<sup>(٤)</sup>: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَعُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا ثَنَا حَفْصُ بْنُ غَيْاثٍ عَنْ أَبْنَ جَرِيجٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى، وَعَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ (أَيِّ الْمُتَقْدِمِ).

قال أبو داود: وقال عثمان: «أو يزاد عليه»، وزاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه»، ولم يذكر مسدد في حديثه: «أو يزاد عليه».

قال أبو داود: وخفى على من حديث مسدد حرف «وإن».

أقول: رواه أبو عوانة عن أبي داود، ورواه البيهقي في «السنن»<sup>(٥)</sup> بسنده إلى أبي داود عن عثمان، فذكر رواية عثمان.

وقد رواه النسائي<sup>(٦)</sup> عن هارون بن إسحاق عن حفص بسنده ومتنه، إلا

---

(١) رقم (٣١٦٣).

(٢) (٣٧٠ / ١).

(٣) (٥١٦ / ١).

(٤) رقم (٣٢٢٦).

(٥) (٤ / ٤).

(٦) رقم (٢٠٢٧).

أنه لم يذكر القعود، وقدّم وأخّر.

[سيأتي في حديث جابر في بعض طرقه النهي عن الزيادة على القبر.

ويُعترض بأنها لم ترد إلا في رواية حفص بن غياث، وحفظ ساء حفظه بعد ما استقضى، وصرحوا أنه لا يحتاج من حديثه إلا بما كان في كتابه، وقد روى الحديث عن ابن جريج جماعةً كما سيأتي، ولن يست هذه الزيادة عن أحدٍ منهم غير حفص، بل حفص نفسه لم تثبت عنه هذه الزيادة في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص.

وقد قيل: إن صاحبى الصحيح إنما يخرجان لحفظ ما ثبت أنه حدث به من كتابه.

فزيادة النهي عن الزيادة شاذة، مع أنها لم ترد إلا فيما عنده ابنُ جريج، وهو مدلّس.

لكن قد يقال: إن لها شاهدًا ضعيفًا ذكره البيهقي في «ستنه»<sup>(١)</sup> عَقِب ذكره رواية حفص، قال: ورواه أبان بن أبي عياش عن الحسن وأبي نصرة عن جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: «وَلَا يَزَادُ عَلَى حُفْرَتِهِ التَّرَابُ».

ثم قال: «وَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ كَفَافِيَةُ، أَبَانُ ضَعِيفٍ». اهـ.

وفي «كنز العمال»<sup>(٢)</sup>: عن جابر قال: «نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

---

(١) (٤١٠/٣).

(٢) رقم (٤٢٩١٩).

وآله وسلم أن تُجَحَّصَ القبور، وأن يُجْعَلَ عليها من غير حُفْرَتِها». ابن التجار.

[ص ٢٤] وأما عنعنة ابن جريج؛ فإنها وإن كانت قادحة في الصحة، فإنها لا تقتضي شدة الضعف؛ لأنها تحتمل الوصل وعدمه، فإن كان الأول؛ فالحديث صحيح، وإن كان الثاني؛ فالحديث على الأقل حسن عند ابن جريج؛ لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة عنده على الأقل، ولذلك جعلوا ما عنعنة المدلّس مما يصلح أن يبلغ درجة الحسن لغيره إذا اعتمد، بل نصوا على أن من الضعيف الذي يبلغ درجة الحسن لغيره إذا اعتمد ما كان فيه انقطاعٌ بين ثقتين حافظتين، مما عنعنة المدلّس من باب أولى؛ لاحتماله الوصل. انظر «فتح المغيث»<sup>(١)</sup> (ص ٢٤).

فأما ما ورد من مشروعية زيادة مخصوصة، كوضع شيءٍ من الحصى، وكوضع الحجر؛ فإنه يكون تخصيصاً لعموم النهي عن الزيادة، فلا يدلّ على عدم النهي مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٣)</sup> (جزء ٣ / ص ٢٩٥): ثنا محمد بن بكر ثنا ابن جرّيغ قال: قال سليمان بن موسى قال: قال جابر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم ينهى أن يُقْعَدَ على القبر، وأن يُجَحَّصَ، وأن يُبْنَى

---

(١) (١/٧٥).

(٢) من قوله: «سيأتي في حديث جابر...» إلى هنا ذكره المؤلف في الفصل الأول، ثم كتب فوقه: (ينقل إلى الفصل الثاني شرح حديث جابر) ولم يحدد مكانه، فلعل هذا مكانه المناسب.

(٣) رقم (١٤١٤٤).

عليه».

وروى منه النهي عن الكتابة فقط ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن سعيد عن حفص بسنده.

[ص ٧٠] «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup>: وحدثنا يحيى بن يحيى أنا إسماعيل بن عليه عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى عن تقصيص القبور». النسائي في «سننه»<sup>(٣)</sup>: أخبرنا عمران بن موسى قال حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآلته وسلم عن تجصيص القبور».

ابن ماجه<sup>(٤)</sup>: حدثنا أزهر بن مروان و محمد بن زياد قالا: ثنا عبد الوارث عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآلته وسلم عن تقصيص القبور».

الإمام أحمد مسنده<sup>(٥)</sup> (جزء ٣ / ص ٣٩٩): ثنا عفان ثنا المبارك حدثني نصر بن راشد سنة مائة عمن حدثه عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «نهانا رسول الله صلى الله عليه وآلته وسلم أن تُجَصَّصَ القبور، أو تُبَنَى علية». اهـ.

---

(١) رقم (١٥٦٣).

(٢) رقم (٩٧٠).

(٣) رقم (٢٠٢٩).

(٤) رقم (١٥٦٢).

(٥) رقم (١٥٢٨٦).

الباجي: قال ابن حبيب: وروى جابر: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تُرْفَعَ القبور، أو يُبْنَى عليها، وأمر بهدمها وتسويتها بالأرض...» إلخ كما تقدم<sup>(١)</sup>.

يظهر أنه ليس من طريق أبي الزبير ولا سليمان؛ لأن فيه زيادة ليست عندهما. والله أعلم.

\*\*\*\*\*

---

(١) (ص ٦٩) وسبقت الإحالة على كتاب الباجي.

## [ص ٧١] حال أبي الزبير<sup>(١)</sup>

قال الشافعي: «يحتاج إلى دعامة». ومعنى ذلك أنَّ فيما انفرد به نكارة.

وقال أبو زُرْعَة وأبو حاتم: «لا يحتاج به». وهذه الكلمة من المرتبة التي تلي أخفَّ مراتب الجرح، وصاحبها صالح للمتابعة.

وقال شعبة: رأيته يَزِنُ ويسترجح في الميزان.

وأجاب عن هذه ابن حبان بأنَّ ذلك لا يقتضي الترك.

أقول: وغاية هذا المنافاة لكمال المروءة، وليس ذلك بجرح

وروى عنه سويد بن عبد العزيز أنه قال: لا يحسن يصلني.

وسويد ضعيف.

وقال: بينما أنا جالس عنده، إذا جاء رجل فسألَه عن مسألة، فرَدَ عليه، فافتري عليه، فقلت له: يا أبا الزبير، أتفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟ لا رويت عنك حديثاً أبداً.

أقول: الافتراء حقيقته مطلق الكذب، ولكن ظاهر السياق أنه سَبَّ، والافتراء إذا أُطلِقَ في حكاية السبّ، فالظاهر أنه أُريد به القذف، والقذف كبيرة تُسقط العدالة.

وجوابه:

---

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٦/٥٠٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/٤٤٠)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٠/٣٣٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٥/١٦٢).

١- أن الافتاء ليس نصاً في القذف، فقد يُراد به مطلق السبّ، ولا سيما إذا كان شنيع اللفظ، كالإعضاض.

وعليه، فقد يكون السائل أساء الأدب، فأعضّه أبو الزبير. وفي الحديث: «من تعزّى بعزاء العجاهلية، فأعُضُّوه بِهَنِّ أبيه، ولا تكنوا»<sup>(١)</sup>.

٢- على تسليم أن شعبة أراد بها القذف، فلم يبين لفظ أبي الزبير. فيحتمل أنه قال كلمةً يراها شعبة قذفاً، وغيره لا يوافقه، ولهذا قال الفقهاء: إذا قال الشاهد [ص ٧٢]: أشهد أن فلاناً قد فلاناً، لم يُقبل حتى يفسّر.

ولا يَرِد على هذا قول شعبة: فقلت له: أفتري... إلخ. وسكت أبي الزبير عن نفي ذلك؛ لأن شعبة قد يكون إنما قال له: أتقول هذا الرجل مسلم. ثم روى بالمعنى في رأيه. أو يكون أبو الزبير ترك نفي ذلك؛ لأنه على كُلّ حال قد أخطأ، فرأى الأولى الاعتذار بأنها كلمة جرت على لسانه لشدة الغضب، وهذا عذرٌ صحيحٌ، كما سيأتي إن شاء الله.

٣- على تسليم أنه قَذْفٌ صريح، فقد يكون أبو الزبير مُطلعاً أن ذلك هو الواقع، وسكت عن ذكره لشعبة؛ لأنه على حال مما لا يليق، وإنما جرى على لسانه لشدة الغضب.

ويُستأنس بهذه الوجهة بأنه لو كان القذف صريحاً، والمقدوف بريئاً، لذهب فشكاه إلى الوالي، والحدود يومئذ قائمة.

---

(١) أخرجه أحمد رقم (٢١٢١٨)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٨٨١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (١٠٠٠)، وأبي حبان رقم (٣١٥٣)، وغيرهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه. انظر «السلسلة الصحيحة» (٢٦٩).

٤- على كل حال، فقد أجاب أبو الزبير عن نفسه بقوله: «إنه أغضبني» أي: فلشدة الغضب جرت على لسانه - وهو لا يشعر - كلمة مما اعتاد الناس النطق به.

وقد جاء في الحديث: «لا طلاق في إغلاق»<sup>(١)</sup>، وفسّر بشدة الغضب.

وقال الله عزّ وجلّ: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيَّمَنِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَنَ» [المائدة: ٨٩].

وقال جل ذكره: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا» [الأحزاب: ٥].

وفي حديث مسلم<sup>(٢)</sup> عن أنس مرفوعاً: «الله أشدّ فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم... ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح».

٥- قال الذهبي في «الميزان»<sup>(٣)</sup> في ترجمة ابن المديني: «ثم ما كلّ من فيه بدعة، أو له هفوة أو ذنب يُقدّح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ». اهـ.

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٦٣٦٠)، وأبو داود رقم (٢١٩٣)، وابن ماجه رقم (٢٠٤٦)، والحاكم: (١٩٨/٢)، والبيهقي: (٣٥٧/٧). وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن عبيد ضعفه أبو حاتم ولم يبحّ به مسلم. وانظر «الإرواء»: (٢٠٤٧).

(٢) رقم (٢٧٤٤).

(٣) رقم (٤/٦١).

وفي «إرشاد الفحول»<sup>(١)</sup> للشوكاني (ص ٤٩): [ص ٧٣] قال ابن القُسّيري: والذِي صَحَّ عن الشافعِي أَنَّهُ قَالَ: فِي النَّاسِ مَنْ يَمْحَضُ الطَّاعَةَ، فَلَا يَمْجَحُهَا بِمَعْصِيَةٍ، وَ[لَأَنَّ]٢ فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَمْحَضُ الْمَعْصِيَةَ وَلَا يَمْجَحُهَا بِالْطَّاعَةَ، فَلَا سَبِيلٌ إِلَى رَدِّ الْكُلِّ، وَلَا إِلَى قَبْوِ الْكُلِّ، فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ أَمْرِهِ الطَّاعَةُ وَالْمَرْوِعَةُ، قُبِّلَتْ شَهَادَتُهُ وَرَوَايَتُهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَعْلَبُ الْمَعْصِيَةُ وَخَلَافُ الْمَرْوِعَةِ، رَدَّدُهُمَا»<sup>(٣)</sup> اهـ.

وفيه من جملة كلام عن الرازبي: «والضابط فيه: أن كل ما لا يؤمن به<sup>(٤)</sup> جراءته على الكذب، ترد الرواية، وما لا، فلا» اهـ.

وفيه: قال الجويني: «الثقة هي المعتمد عليها في الخبر، فمتى حصلت الثقة بالخبر قُبِّل» اهـ.

أقول: وهذا هو المعقول، وعليه الأئمة الفحول، فإن الحكمة في اشتراط العدالة في الراوي هي كونها [مانعة له] عن الكذب، فيقوى الظن بصدقه. فإذا جرت منه هفوة لا تخدش قوَّةَ الظن بصدقه، لم تخدش قبول روایته.

[ص ٧٤] والحاصل: أن تلك الكلمة التي جرت على لسان أبي الزبير بدون شعوره لشدة غضبه، لا ينبغي أن يُهُدَّرَ به مئات الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع التحقق بكمال صدقه، وحفظه.

(١) (٢٦٤/١) - دار الفضيلة.

(٢) زيادة من ط المحققة.

(٣) الأصل: «ردّتها» والمثبت من المحققة.

(٤) المحققة: «معه».

وضبطه، وَتَحْرِيْهِ، وَإِتْقَانِهِ.

٦- والظاهر من حاله، وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته، أنه تاب عنها في الوقت، وإن كانت إنما جرت على لسانه بدون شعور.

ويلوح لي أن بعض أعدائه، بل أعداء الدين دسوا إليه ذلك السائل ليرصده، حتى إذا كان شعبة عنده جاء فأغضبه، ابتغاء أن يسبق لسانه بكلمة ينقمها عليه شعبة، وقد كان كذلك.

ولكن حيلتهم لم تطفئ نورَ الله في صدر أبي الزبير، فاعتمده جمهور الأئمة الأعلام، واحتجوا به.

[ص ٧٥] توثيق الأئمة له نقاًلاً عن كتب الفن:

ابن المديني: ثقة ثبت.

ابن عون: ليس أبو الزبير بدون عطاء بن أبي رباح.

يعلى بن عطاء: كان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم.

عطاء: كنا نكون عند جابر فيحدثنا، فإذا خرجنا تذاكراً، فكان أبو الزبير أحفظنا.

ابن معين والنسائي وغيرهما: ثقة.

ابن عدي: هو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون الضعف من جهتهم.

عثمان الدارمي: قلت ليعيني: فأبو الزبير؟ قال: ثقة. قلت: محمد ابن المنكدر أحب إليك، أو أبو الزبير؟ فقال: كلا هما ثقتنان.

وممن وثّقه مالك، فإنه روى عنه، ولا يروي إلا عن ثقة.

وأحمد والساجي وابن سعد وابن حبان.

وقال الذهبي: هو من أئمة العلم، اعتمدته مسلم، وروى له البخاري  
متابعة.

والظاهر أن المؤثرين اطّلعوا على قصة شعبة، واطّلعوا على ما يدفع ما  
فيها من الإيهام، وفيهم ابن معين والنسائي وابن حبان، وحسبك بهم تعتنّا مع  
أن معهم بضعة عشر إماماً.

وسيظنّ ظانون أنه ما حدانا إلى الدفاع عن أبي الزبير، إلا حرصنا على  
صحة حديثه هذا، فليعلموا أن الحجة قائمة بدونه مما مضى، وما سيأتي.

وأنّ رواية أبي الزبير ليست قاصرة على هذا الحديث [ص ٧٦] فدافعنا  
عنه هنا يلزمها أن نقبله لنا وعليها، وهذا مما يلزمها الحق نفسه. والله أعلم.

وقد صرّح ابن جرير بالسماع من أبي الزبير، وأبو الزبير بالسماع من  
جابر في رواية الإمام أحمد ومسلم، فزال ما يُخْشى من تدليسهما، لكن  
الروايات التي فيها النهي عن الزيادة والكتابة كلها عنعنها ابن جرير.

وأما قول الذهبي في «الميزان»<sup>(١)</sup> في ترجمة أبي الزبير: «وفي صحيح  
مسلم عدة أحاديث فيما لم يوضح فيها أبو الزبير السمع عن جابر، ولا هي  
من طريق الليث، ففي القلب منها، فمن ذلك: ... وحديث النهي عن  
تجصيص القبور، وغير ذلك» اهـ.

---

(١) (١٦٤/٥).

فإنما أراد رواية أیوب التي فيها النهي عن تقصيص القبور فقط، فلم يثبت التصریح بالتحدیث فيها، ومسلم إنما ساقها متابعة. والله أعلم.

\* \* \* \*

## حال سليمان بن موسى نقلًا عن كتب الفن<sup>(١)</sup>

قال البخاري: عنده مناكير.

النسائي: ليس بالقوى.

أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب.

أقول: أما عبارة البخاري في «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (ص ١٦٢): قال ابن دقيق العيد في «شرح الإمام»: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روایته حتى تکثر المناکير في روایته، ویتهی إلى أن یقال فيه: «منکر الحديث»؛ لأن «منکر الحديث» وصف في الرجل یستحق به الترك لحديثه.

والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيِّيِّ: «يَرْوِي أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً». [ص ٧٧] وهو ممن اتفق عليه الشیخان، وإليه المرجع في حديث: «الأعمال بالنيات». اهـ.

أقول: وقولهم: «عنه مناكير» ليس نصاً في أن النكارة منه، فقد تكون من بعض الرواية عنه، أو بعض مشايخه.

قال في «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (١٦٢): «قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناکير عن الضعفاء. قال الحاکم: قلت للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدّث بها عن قوم

---

(١) ترجمته في «تهذيب الكمال»: (٣٠٤/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٢٦/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٠١/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٤١٥/٢).

(٢) (١٢٦/٢).

ضعفاء، أما هو فثقة» اه.

وقد علمت الفرق بين قول البخاري: «عنه مناكير» وقوله: «منكر الحديث»، مع قوله: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، لا يحتاج به»، وفي لفظٍ: «لا تحل الرواية عنه».

وقد سرد في «الميزان» ماله من الغرائب، وهي يسيرة، وبين أنه توبع في بعضها، ثم قال: «كان سليمان فقيه الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها» اه.

أقول: وبعضها من رواية ابن جرير عنه بالعنونة، وابن جرير يدلّس، فربما كانت النكارة من شيخ لابن جرير، دلس له عن سليمان.

وعلى نحو ذلك تُحمل كلمة أبي حاتم، مع أن قوله: «بعض الاضطراب» يشعر بقلته جداً، وقد قررناها بقوله: « محله الصدق».

أما كلمة النسائي؛ فتوهينٌ خفيفٌ غير مفسر. وأبو حاتم والنسائي من المتعتتين في الرجال.

[ص ٧٨] المؤثرون له:

سعيد بن عبد العزيز: لو قيل لي: من أفضل الناس؟ لأنّي أخذت بيد سليمان بن موسى.

ابن عدي: تفرد بأحاديث، وهو عندي ثبت صدوق.

يحيى بن معين: سليمان بن موسى عن الزهري، ثقة.

دُحيم: كان مقدّماً على أصحاب مكحول.

وفي كلمة يحيى إيهام أنه في غير الزهري يخطئ، فلعله لتلك الغرائب، وقد مر الجواب عنها.

والحاصل: أن توثيقه راجح، فهو المعتمد، ومع هذا كله فليس حديث الباب من أفراده، لكن أردنا تحقيق حاله من حيث هو، كما صنعنا في شأن أبي الزبير.

بقي أن في «تهذيب التهذيب» في ترجمته: «أرسل عن جابر... وقال ابن معين: سليمان بن موسى عن مالك بن يُخَامِر وعن جابر مرسل» اهـ. مع أن في «مسند الإمام أحمد»<sup>(١)</sup> (جزء ٣ / ص ٢٩٥): ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج قال سليمان بن موسى: أنا جابر....

ثنا محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أخبرني جابر....

فقول سليمان في الأول: «أنا جابر» صريح في السمع، لكن فيه تدليس ابن جريج، وأما الثاني: فسالم [ص ٧٩] من التدليس، ومحمد بن بكر وابن جريج على شرط الشيفين، ويبعد كـلـ الـبعـد أـنـ يـكـونـ هـنـاـ تـحـرـيفـ مـنـ النـسـاخـ في السندين المتابعين معاً، وقد ثبت أن سليمان ثقة، وهو أعلم بنفسه من ابن معين، مع أنها لا نعلم مستند ابن معين، وقد أدرك سليمان من حياة جابر مدة.

وقال الحافظ في «إتحاف المهرة»<sup>(٢)</sup>: سليمان بن موسى الأشدق<sup>(٣)</sup> (الأموي) عن جابر، ولم يدركه، وأورد له حديثه هذا الذي في «المسند»،

---

(١) رقم (١٤١٤٣، ١٤١٤٤).

(٢) رقم (٢٧٠٥).

(٣) يشبه رسمها في الأصل: «الأسدي»، والصواب ما أثبتت.

ولم يتعرّض لصيغة روایته عن جابر، وليس عندنا نسخة خطية من «مسند أحمد» نراجعها، فمن وجد فليراجع.

وقال المزي في «الأطراف»<sup>(١)</sup> – في الكلام على حديث ابن جرير الذي قال فيه: عن سليمان بن موسى وأبي الزبير عن جابر – قال المزي: سليمان لم يسمع من جابر، فلعل ابن جرير رواه عن سليمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أقول: يرده أن ابن جرير عن سليمان وحده، كما عند أبي داود، وقد ذكره المزي أيضاً. والله أعلم.

هذا، مع علمنا بأن ثبوت سماعه من جابر لا يفيد صحة حديث الباب، ما دامت عنعنة ابن جرير قاطعةً الطريق، (مع أن في حديثه الذي نقلناه عن «المسند»: ثنا ابن جرير قال: قال سليمان بن موسى قال: قال جابر. وهذا كالصریح في أن بين سليمان وبين جابر واسطة، وإن احتمل التأویل. انظر «فتح المغیث» (ص ٥٢).<sup>(٢)</sup>)

وإنما جلّ مقصودنا من ذكر روایته أن يكون دعامةً لأبي الزبير، تأديباً مع  
كلمة الإمام الشافعی<sup>(٣)</sup>.

---

(١) (١٨٦/٢).

(٢) من قوله: «مع أن في حديثه...» إلى هنا يحتمل أن يكون حاشية من المؤلف، لأنه وضع على كلمة «الطريق» رقم (١) وكتب هذه العبارة أسفل الصفحة، ورجحنا إثباتها في المتن، لأن المؤلف سبق له هذا الصنف في عدة مواضع في اللحق، ولأن الكتاب مسوّدة لا يحتمل التحشية.

(٣) يعني قوله في أبي الزبير: «يحتاج إلى دعامة».

تبينه:

أما النهي عن التجصيص والبناء والجلوس؛ فقد ثبت فيها سماع ابن جريج من أبي الزبير، وسماع أبي الزبير من جابر، فهي صحيحة.

وأما النهي عن الكتابة والزيادة، فلم ترد إلا في روایات معنونة، أو في روایات ابن جريج عن سليمان بن موسى، بدون تصريح ابن جريج بالسماع من سليمان، ولا تصريح سليمان بالسماع من جابر - إن كان أدركه -.

بل في حديث الإمام أحمد ما يدل أن سليمان روى الحديث بواسطة عن جابر، كما مر.

ثم إن زيادة النهي عن الزيادة لها علل غير هذه:

منها: أنها من رواية حفص بن غياث، وحفص ساء حفظه بعدهما استُقصي، وذكروا أنه لا يحتاج من حديثه إلا بما حدث به من كتابه، وروايته التي عند مسلم ليس فيها هذه الزيادة، وقد قيل: إن صاحبى الصحيح إنما يخرجان له ما حدث به من كتابه.

ومنها: انفراده بهذه الزيادة، دون سائر من روى الحديث عن ابن جريج.

لكن في «كنز العمال»<sup>(١)</sup>: عن جابر ما لفظه: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تُجَصَّص القبور، وأن يُجْعَل عليها<sup>(٢)</sup> من غير حُفْرَتها». (ابن النجار). (لا أدرى ما صحته).

---

(١) رقم (٤٢٩١٩).

(٢) في «كنز العمال»: «عليها تراب...».

وفي «سنن البيهقي»<sup>(١)</sup> ما لفظه: ورواه أبان بن أبي عياش عن الحسن وأبي نصرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ولا يزداد على حفته»<sup>(٢)</sup> التراب...» أبان ضعيف. اهـ.



---

(١) (٤١٠/٣).

(٢) في «السنن»: «حُفِيرتَه».

## [حديث أبي سعيد الخدري]

[ص ٨٠] ابن ماجه في «سننه»<sup>(١)</sup>: حدثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الملك الرقاشي ثنا وهب (وفي نسخة: وهب، وهو الصحيح) ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم بن مُخيمرة عن أبي سعيد: «أن النبي صلى الله عليه وآلـه وسلم نهى أن يُبـنى على القبر».

«مسند أبي يعلى»<sup>(٢)</sup> - (خط يد): حدثنا العباس بن الوليد النـرسـي نـا وهـبـ نـا عبدـ الرـحـمـنـ بنـ يـزـيدـ<sup>(٣)</sup> بنـ جـابـرـ عنـ القـاسـمـ بنـ مـخـيمـرـةـ عنـ أبيـ سـعـيدـ قالـ: نـهـىـ نـبـيـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ أـنـ يـبـنـىـ عـلـىـ القـبـورـ، أـوـ يـقـعـدـ عـلـىـ إـلـيـهـاـ.ـ

«جامع الزوائد»<sup>(٤)</sup> - خط يد -: وعن أبي سعيد قال: نهى نبـيـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ أـنـ يـبـنـىـ عـلـىـ القـبـورـ، أـوـ يـقـعـدـ عـلـىـ إـلـيـهـاـ.ـ رواه أبو يعلى، ورجـالـهـ ثـقـاتـ.

أقول: في سنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، تكلـمـ فـيهـ بـعـضـهـمـ خطـأـ،ـ وهوـ الفـلاـسـ،ـ قالـ:ـ «ضـعـيفـ الـحـدـيـثـ،ـ حـدـثـ عـنـ مـكـحـولـ بـأـحـادـيـثـ مـنـاكـيرـ عـنـدـ أـهـلـ الـكـوـفـةـ»ـ اـهـ.

---

(١) رقم (١٥٦٤).

(٢) رقم (١٠١٦).

(٣) في المطبوعة «زيد» تصحـيفـ.

(٤) (٦١/٣).

تعقبه الخطيب<sup>(١)</sup> فقال: «روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن ابن جابر، وهموا في ذلك، فالحمل عليهم، ولم يكن ابن تميم ثقة» اه.

وفي «الميزان»<sup>(٢)</sup>: لم أر أحداً ذكره في الضعفاء غير أبي عبد الله البخاري، فإنه ذكره في الكتاب الكبير في الضعفاء، فما ذكر شيئاً يدل على ضعفه أصلًا... إلخ.

[ص ٨١] وفيه القاسم بن مخمرة عن أبي سعيد.

\*\*\*

### حال القاسم بن مخمرة

في «تهذيب التهذيب»<sup>(٣)</sup> – أول ترجمته –: روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة... إلخ. ثم ذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم نسمع أنه سمع من أحد من الصحابة.

وقال في آخر ترجمته: قال ابن حبان: سأله عائشة عمما يلبس المحرم. اه.

أقول: لم أجده فرصةً لتفتيش كتب الحديث لتحقيق سمع القاسم من

(١) في «تاریخ بغداد»: (٢١٢/١٠).

(٢) (٣١٢-٣١٣/٣).

(٣) (٣٢٧/٨).

أبي سعيد، لكنه عاصره قطعاً، فقد ثبت بما قاله ابن حبان أن القاسم أدرك عائشة وسألها، وقد كانت وفاتها سنة (٥٧)، فإذا كان لأبي سعيد بُين واضح؛ لأن أقل ما قيل في وفاة أبي سعيد أنها سنة (٦٣)، وأكثره سنة (٧٤)، ووفاة القاسم على ما ذكر ابن سعد في «الطبقات»<sup>(١)</sup> في خلافة عمر بن عبد العزيز، أي سنة (١٠٠) تقريباً<sup>(٢)</sup>.

وثبت بسؤاله لعائشة زيارته للحرمين، وذكروا أنه سكن دمشق، وقد وصل أبو سعيد إلى دمشق، وقد كان التابعون - ولا سيما أهل العلم - حريصين على لقاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأخذ عنهم، فلقاء القاسم لأبي سعيد مظنون، وبما أنه روى عنه بالعنون وهو ثقة غير مدلس، ولا معروف بالإرسال الخفي، فالظاهر السماع، وإن لم يعلم صريحاً، فعدم العلم ليس علمًا بالعدم.




---

(١) (٤١٩/٨).

(٢) انظر «تحفة التحصيل»: (ص ٤١٤). وقال البوصيري في «مصابح الزجاجة»: (١/٢٧٧) في الكلام على هذا الحديث: «منقطع؛ لأن القاسم لم يسمع من أبي سعيد».

## [بحث شرط اللقاء]

[٨٢] ولِي بحثُ في اشتراط اللقاء أحببت أن ألخّصه هنا، فأقول: الأصل في الرواية أن تكون عما شاهده الرواوي أو أدركه، فتأمل هذا، وافرض أمثلة بريئة عن القرائن من الطرفين:

كأن تكون ببلدة، فتسمع ببرجل غريب جاءها، وبعد أيام تلقاءه، فيخبرك عن أناس من أهل تلك البلدة: أن فلاناً قال كذا، وفلاناً قال كذا، من دون أن يصرح بسماع، ولا علمت لقاءه لهم، ولكنك تعتقد أنه لا مانع له من لقائهم.

ثم توسع في الأمثلة ولا حِظ أنها واقعة في عصر التابعين، حين لا برق ولا بريد ولا صحافة ولا تأليف، وإنما كان يُتلقى العلم من الأفواه، والناس مشمرون لطلب العلم، ولا سيما للقاء أصحاب نبيهم صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. ثم لا حِظ أنه لم يكن يوجد منهم إلا نادراً من لم يزِرَ الحرميْن، وفيهما يمكن اجتماع الرواوي بالمرwoي عنه، إذا كانا معاصرِيْن. وبهذا يندفع ما يوهمه تباعد البلدين من عدم اللقاء.

فإذا كان الحال ما ذُكِرَ، وثبت أن أحد المعاصرِيْن روى عن الآخر بلا تصريح بسماع ولا عدمه، كان المتبادر السمع، فكيف إذا لاحظت أن كثيراً من السلف كان يزور الحرميْن كُلَّ عام، فكيف إذا كان أحد هما ساكن أحد الحرميْن، فكيف إذا ثبت أن الآخر زارهما؟ وكذا إذا كان أحد الشخصيْن ببلدِ قد زاره الآخر، فاما إذا كانا ساكنيْن بلدَا واحداً، فإنه يكاد يقطع باللقاء.

ووزد على هذا أن الإسناد كان شائعاً في عهد السلف، لا تكاد تجد أحداً إلا وهو يقول: عن فلان أن فلاناً أخبره عن فلان، مثلاً، مع أن السلف كانوا

أهل ثبت واحتياط.

[ص ٨٣] إذا تقرر هذا، فما المانع من الأخذ بهذه الدلالة الظاهرة المحصلة للظن، المستوفية لنصاب الحجية؟

إن قيل: كان اصطلاح السلف خلاف ما يقتضيه الأصل، بدليل شيوخ الإرسال فيهم.

قلت: أما الإرسال الجلي فمسلم، ولكن أقل من الإسناد، كما يعلم بالاستقراء، فهو كالمجاز، لا يقدح شيوخه في تقديم الحقيقة عليه.

وأما الخفي؟ فقليل، حتى إنه أقل من التدليس.

فإن قيل: فإن ذهاب ابن المديني والبخاري رحمهما الله تعالى إلى اشتراط اللقاء، يدل على شيوخ الإرسال الخفي في السلف.

قلت: الاستقراء أقوى من هذا الاستدلال، مع أن مسلماً رحمة الله نقل في مقدمة صحيحه الإجماع على عدم اشتراط اللقاء، أي: قبلهما، كما أشار إليه بالتشنيع على بعض معاصريه.

فقيل: إنه أراد به البخاري، ولا مانع من أن يريده وشيخه ابن المديني، فقد كان أيضاً معاصرَ الـه، فلا يخدش خلافهما وخلاف من عاصرهما أو تبعهما في الإجماع السابق.

على أن أقل ما يثبت بنقل مسلم أن الغالب في عهد السلف أن تكون الرواية على السمع، والبخاري وشيخه لا ينكران أن الظاهر من الرواية السمع، بدليل تصريحهما لعنعة الملاقي غير المدلس، فلولا وفاقهما على أن الظاهر من الرواية السمع، لكانا إنما يعتمدان مجرداً اللقاء، فيلزمهما أن

يثبتا لكل من لقي شخصاً أنه سمع منه جميع حديثه، وهذا كما ترى.

[ص ٨٤] وإنما اشترط ثبوت اللقاء؛ لأن الدلالة معه تكون أقوى وأظهر، وهذا صحيح غالباً، ولكنه لا يقتضي إهدار الدلالة الحاصلة مع عدم ثبوت اللقاء، ما دامت دلالة ظاهرة محسّلة للظن، مستكملاً للنصاب كما مر.

قد ألزمهما مسلم رحمهم الله عدم تصحيح المعنعن أصلاً؛ لأنه كما أن عنعنة من لم يثبت لقاوئه تحتمل عدم السماع، فكذلك من ثبت لقاوئه.

وأجيب: بأن احتمال السماع في الثاني أقوى.

ويردُّ: بأن احتمال السماع في الأول قويٌّ ظاهرٌ محسّلٌ للظن، فلا عبرة بزيادة الثاني، إذ هي زيادة على النصاب، مع أن لنا أموراً تجبر هذه الزيادة: منها: قلة الإرسال الخفي في السلف.

ومنها: أنه أقبح وأشنع من التدليس، كما سيأتي.

فالثقة أشد تباعداً عنه، تديننا وخوفاً من نقد النقاد الذين كانوا يومئذ بالمرصاد، بخلاف التدليس، فإنه أشد خفاءً على الناقد.

وأجيب أيضاً: بأن احتمال العنعنة لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، اتهامٌ للراوي بالتداليس، والفرض سلامته منه، بخلاف احتماله له مع عدم ثبوت اللقاء، فإنما فيه اتهامه بالإرسال الخفي فقط.

ويردُّ: بأنه قد نقل محققو من أهل الفن أن الإرسال الخفي تدليسٌ، منهم ابن الصلاح والنwoي والعرّافي، وقال: إنه المشهور بين أهل العلم بال الحديث.

ولنا بحث في تحقيق ذلك، والإجابة عما ذكره [ص ٨٥] الحافظ رحمة الله، لا حاجة لإثباته هنا؛ لأن الخلاف لفظي، لاتفاق على أن في الإرسال الخفي إيهاماً، فاتهام الراوي به كاتهامه بالتدليس، فإذا اتهمتم الراوي بأنه يرسل خفيّاً - وإن لم يوصف به - فليزعمكم أن تهمنوا الراوي بأنه يدلس وإن لم يوصف به.

فإن قلتم: إن الأصل في الثقة عدم التدليس؟  
قلنا: وكذا الإرسال الخفي.

فإن قلتم: الإيهام في الإرسال الخفي أضعف منه في التدليس، فهو أقرب إلى اتصاف الثقة به.

قلنا: مُسَلِّمٌ غالباً، ولكن هذا لا يقتضي أن لا يكون الأصل في الثقة عدمه، ما دام فيه إيهامٌ وتغريبٌ وغشٌّ منافٍ لكمال الثقة، مع أن الإيهام في الإرسال الخفي لأمررين، كلاهما خلاف الواقع: السماع لذلك الحديث، واللقاء.

بخلاف التدليس، فإنه وإن دل على الأمرتين، فاللقاء موافقٌ للواقع، فتبين أن الإرسال الخفي أقبح وأشنع من التدليس، كما قاله ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(١)</sup>، ونحوه ليعقوب بن شيبة. انظر «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> (ص ٧٤-٧٥).

وعليه، فالثقة أشدّ بعدها عنه؛ تدينًا وخوفًا من نقد النقاد، كما مرّ.

---

(١) (٢٧-٢٨/١).

(٢) (٢١٠-٢١١/١).

إِنْ أَتَهْمَتْ ثَقَةَ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَصَّفَ بِهِ، لِزَمْكَمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى اتِّهَامِ  
الثَّقَةِ بِالْتَّدَلِيسِ، وَإِنْ لَمْ يُوَصَّفْ بِهِ.

فَإِنْ قَبِيلَ: لِعَلِ السَّامِعِ يَكُونُ عَالَمًا بَعْدَ الْلَّقَاءِ، فَلَا إِيَّاهَامِ، فَلَا إِرْسَالِ  
خَفِيًّا.

[ص ٨٦] قَلْنَا: وَكَذَلِكَ لِعَلِ السَّامِعِ يَكُونُ عَالَمًا بَعْدَ السَّمَاعِ مُطْلَقًا، أَوْ  
لَذِكَ الْحَدِيثِ، فَلَا إِيَّاهَامِ، فَلَا تَدَلِيسِ.

وَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الرَّاوِي يَعْلَمُ بَعْدَ الْلَّقَاءِ، أَوْ عَدَمِ السَّمَاعِ، وَهُوَ ثَقَةُ  
غَيْرِ مَدَلِيسٍ، لَبِينَهُ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّ الثَّانِي كَانَ عَالَمًا بِذَلِكَ،  
فَاسْتَغْنَى عَنِ التَّبَيِّنِ، فَيُلْزِمُ الثَّانِي أَنْ يَبْيَنَهُ لِلثَّالِثِ، وَهَكُذا.

فَإِذَا جَاءَنَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ غَيْرِ الْمُوْصَوِّفِينَ بِالْتَّدَلِيسِ، أَوْ  
الْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ إِلَى ثَقَةٍ كَذَلِكَ رُوِيَ بِالْعَنْعَنَةِ عَمَّنْ عَاصَرَهُ، وَأَمْكَنَ لِقَاؤُهُ لَهُ،  
وَلَمْ يَنْصُ أَحَدٌ مِنْ رِجَالِ السَّنَدِ وَلَا غَيْرُهُمْ عَلَى عَدَمِ الْلَّقَاءِ، فَهُوَ كَمَا جَاءَنَا  
الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ غَيْرِ الْمُوْصَوِّفِينَ بِالْتَّدَلِيسِ إِلَى ثَقَةٍ كَذَلِكَ رُوِيَ  
بِالْعَنْعَنَةِ عَمَّنْ لَقِيَهُ، وَأَمْكَنَ سَمَاعَهُ لِذَلِكَ الْحَدِيثِ مِنْهُ، وَلَمْ يَنْصُ أَحَدٌ مِنْ  
رِجَالِ السَّنَدِ أَوْ غَيْرِهِمْ عَلَى عَدَمِ السَّمَاعِ، فَفِي قَبُولِ الْأُولَى احْتِمَالِ الْلَّقَاءِ  
وَالسَّمَاعِ، وَفِي رَدِّهِ اتِّهَامِ الثَّقَةِ بِإِيَّاهَامِ الْلَّقَاءِ وَالسَّمَاعِ، وَفِي قَبُولِ الثَّانِي  
احْتِمَالِ السَّمَاعِ فَقَطِّ، وَفِي رَدِّهِ اتِّهَامِ الثَّقَةِ بِإِيَّاهَامِ السَّمَاعِ فَقَطِّ، فَهَذِهِ بِتَلِكَ.

فَإِذَا لَاحَظْنَا قَلْلَةَ الْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ فِي السَّلْفِ، وَاعْتِيَادِهِمْ [ص ٨٧]  
لِلْإِسْنَادِ، وَخَوْفِهِمْ مِنْ نَقْدِ النَّقَادِ، كَانَ الْأَمْرُ أَوْضَعُ، فَكِيفُ إِذَا اعْتَرَنَا الْقَرَائِنِ  
الْدَّالَّةُ عَلَى الْلَّقَاءِ، كَمَا سَبَقَ بِيَانِهَا أَوْلَى الْبَحْثِ؟

فالمحترم ما قاله مسلم رحمه الله: أن ثبوت اللقاء ليس بشرط الصحة.

ولم نخرره لما ذكره من الإجماع والإلزام، بل لما قدمنا أن الدلالة حينئذ دلالة ظاهرة، محصلة للظن، مستكملة لنصاب الحجية. والله أعلم.

وقد رأيت عن الحافظ رحمه الله ما يوافق ما قلنا. قال تلميذه السخاوي في «فتح المغیث»<sup>(١)</sup> (ص ٦٢): «ولكن قيده ابنُ الصیرفی بـأن يكون صرح بالتحديث ونحوه. أما إذا قال: عن رجل من الصحابة، وما أشبه ذلك، فلا يقبل.

قال: لأنني لا أعلم أسمع ذلك التابع منه، أم لا؟ إذ قد يُحَدَّثُ التابع عن رجل وعن رجلين عن الصحابي، ولا أدرى هل أمكن لقاء ذلك الرجل، أم لا؟ فلو علمت إمكانه فيه لجعلته كمدرك العصر.

قال الناظم (العرقي): وهو حَسَنٌ مُتَّجِهٌ، وكلام من أطلق محمول عليه. وتوقف شيخنا (الحافظ) في ذلك؛ لأن التابع إذا كان سالماً من التدليس حُمِّلت عننته على السمع، وهو ظاهر.

قال: ولا يقال: إنما يتأتى هذا [ص ٨٨] في حقّ كبار التابعين الذين جُلّ روایتهم عن الصحابة، بلا واسطة. وأما صغار التابعين الذين جُلّ روایتهم عن التابعين، فلا بد من تحقق إدراكه لذلك الصحابي، والفرض أنه لم يسمعه حتى نعلم هل أدركه، أم لا؟ لأننا نقول: سلامته من التدليس كافية في ذلك، إذ مدار هذا على قوة الظن، وهي حاصلة في هذا المقام» اهـ.

---

(١) (١٧٨/١).

أقول: وإذا كان هذا مع احتمال عدم إدراك المعنون للصحابي، فضلاً عن لقائه، ففي مسألتنا أولى وأظهر؛ لأنَّه قد ثبت الإدراك، وربما قامت عدة قرائن تدل على اللقاء، كم مر.

والعجب من الحافظ رحمه الله، كيف مشى معهم في ترجيح رد عنونة من علِّمت معاصرته دون لقائه، ولو مع قيام القرائن على اللقاء. وتوقف عن ردّها، بل احتاج لقبولها في حق من لم تُعلَّم معاصرته أصلًا، فسبحان من له الكمال المطلق!

وإنما ذكرنا هذا، ليعلم صحة ما ذكرناه: من أن الدلالة ظاهرةٌ مستكملةٌ نصاب الحجية. والله أعلم.



## [حديث أم سلمة]

[ص ٨٩ الإمام أحمد «مسند»<sup>(١)</sup> (جزء ٦ / ص ٢٩٩): ثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ناعم مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم أن يُبْنِي على القبر أو يُجَصِّص». ثنا علي بن إسحاق ثنا عبد الله أخـبرـناـ ابنـ لهـيـعـةـ حـدـثـيـ يـزـيدـ بـنـ أـبـيـ حـبـيـبـ عـنـ نـاعـمـ مـوـلـيـ أـمـ سـلـمـةـ: «أـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ نـهـىـ أـنـ يـجـصـصـ قـبـرـ، أـوـ يـبـنـيـ عـلـيـهـ، أـوـ يـجـلـسـ عـلـيـهـ». قال أـبـيـ لـيـسـ فـيـهـ أـمـ سـلـمـةـ. اـهـ.

وهذه الجملة: «قال أـبـيـ...» إـلـخـ، من قول عبد الله بن الإمام أحمد.

أـقـولـ: فيـ اـبـنـ لهـيـعـةـ كـلـامـ كـثـيرـ.

فـأـطـلـقـ بـعـضـهـمـ الثـنـاءـ عـلـيـهـ، وـقـالـ جـمـاعـةـ، مـنـهـ اـبـنـ مـهـدـيـ، وـالـإـمـامـ أـحـمـدـ، وـأـحـمـدـ بـنـ صـالـحـ: سـمـاعـ الـمـتـقـدـمـيـنـ عـنـهـ صـحـيـحـ.

وـقـالـ الـحـافـظـ عـبـدـ الـغـنـيـ وـالـسـاجـيـ: إـذـاـ روـيـ الـعـبـادـلـةـ عـنـ اـبـنـ لهـيـعـةـ فـهـوـ صـحـيـحـ.

وـقـالـ أـحـمـدـ بـنـ صـالـحـ: كـانـ اـبـنـ لهـيـعـةـ صـحـيـحـ الـكـتـابـ، طـلـابـاـ لـلـعـلـمـ.

وـقـالـ أـبـوـ زـرـعـةـ: سـمـاعـ الـأـوـأـئـ وـالـأـوـاـخـرـ مـنـهـ سـوـاءـ، إـلـاـ اـبـنـ الـمـبـارـكـ وـابـنـ وـهـبـ، كـانـاـ يـتـبـعـانـ أـصـوـلـهـ، وـلـيـسـ مـنـ يـحـتـجـ بـهـ.

---

(١) رقم (٢٦٥٦٧، ٢٦٥٦٦).

[ص ٩٠] وأطلق جماعةٌ توهينه.

وقال ابن معين: هو ضعيف، قبل أن تحرق كتبه، وبعد احتراقها.

وفضل الخطاب في حقه ما ذكره الذهبي في «الميزان»<sup>(١)</sup>. قال: «قال ابن حبان: قد سبرتُ أخباره من روایة المتقدمين والمتاخرین، فرأیت التخلیط في روایة المتاخرین عنه موجوداً، وما لا أصل له في روایة المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأیته كان يدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام رأهم ابن لهيعة ثقات، فألزق تلك الموضوعات بهم». اه.

أقول: فكأنَّ مَنْ أطلق الثناء عليه نَظَرَ إِلَى صِدْقَه وعِدَالَتِه، وسَعَةِ عِلْمِه. ومن قال بصحَّةِ سماعِ المتقدمين، نَظَرَ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ ضَابِطًا حِينَئِذٍ، فالسماع منه صحيح، وإنْ كَانَ يَدْلِس. ومن خَصَّ العَبَادَةَ، فلَأَنَّهُمْ مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ الْمُتَحَرِّرِينَ.

وأما أبو زُرْعَة؛ فكأنَّه علم أنَّ كتابه صحيح، كما قال أَحْمَدُ بْنُ صَالِحَ، فصَحَّحَ سَمَاعَ مَنْ كَانَ يَتَبعُ أَصْوَلَه.

ولما رأى أنَّ مَا لا أَصْلَ له كثيِّرٌ في روایةِ المتقدمين، أيِّ مَنْ لَمْ يَتَبعْ كتابه، ظهرَ لَهُ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَكُنْ ضَابِطًا أَوْ لَا وَآخَرًا، فأَطْلَقَ قَوْلَهُ: «وَلَيْسَ مَنْ يَحْتَجُ بِهِ»، وَلَوْ اعْتَدَرَ كَمَا اعْتَدَرَ ابن حبانَ لَظَهَرَ لَهُ مَا ظَهَرَ لَهُ.

[ص ٩١] وأما من أطلق التوهين؛ فنَظَرَ إِلَى الظَّاهِرِ، وَلَمْ يَعْتَدِرْ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ فِي صِحَّةِ كِتَابِهِ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَمَهُورُ بِأَنَّهُ صَحِّحٌ، وَتَدَلِّيْسِهِ عَنِ الْعَسْفَاءِ لَا يَقْدِحُ فِي صِحَّةِ كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ

(١) (١٨٩-١٩٧).

لم يكن يعلم بضعفهم، مع أنهم قد وثقوا كثيراً ممن كان يدلّس عن الضعفاء،  
كما يُعلم بمراجعة تراجم المدلّسين، انظر ترجمة «بقية» في «الميزان»<sup>(١)</sup>.

إذا تقرر هذا، فالرواية الأولى لحديث الباب، وهي الموصولة، هي من  
رواية المتأخرین عن ابن لهيعة، فهي ضعيفة.

والرواية الثانية هي المرسلة، من رواية عبد الله وهو ابن المبارك وهو  
من المتقدمين، ومن العادلة، ومتى كان يتبع أصول ابن لهيعة، وقد صرّح  
بالسماع من ابن لهيعة، فهي صحيحة.

فالزيادة والنقص في سند الرواية الأولى ومتى من تخليل المتأخرین،  
والرواية الثانية هي الصحيحة، فالحديث مرسلٌ صحيحٌ.

وناعم مع إدراكه كثيراً من الصحابة، قليل الحديث، لم يحدث إلا عن  
مولاته أم سلمة<sup>(٢)</sup>، فالظاهر أن إرساله مما سمع من الصحابة.



---

(١) (٣٣١/١).

(٢) زاد في النسخة الأخرى: «وعن عبد الله بن عمرو».

[ص ٩٣] آثار<sup>(١)</sup>

البخاري تعليقاً<sup>(٢)</sup>: «ورأى ابن عمر رضي الله عنه فُسطاطاً على قبر عبد الرحمن، فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله» اه.

البيهقي في «السنن»<sup>(٣)</sup>: «ورويانا عن أبي موسى في وصيته: «ولا تجعلن على قبري بناءً»، وعن أبي سعيد الخدري: «لا تضربن على فسطاطاً»، وعن أبي هريرة كذلك» اه.



---

(١) قال المؤلف في أول الورقة (٩٣) بعد أن ساق أحاديث: «ينقل إلى الفصل الأول، و يجعل هنا حديث: لا تجعلوا بيوتكم مقابر». لكنه لم يذكر هذا الحديث في الرسالة لا في هذه النسخة ولا في (المسودة).

(٢) ٩٥/٢ - الميرية). كتاب الجنائز باب الجريد على القبر.

(٣) (٤/٤).

## [ص ٩٤] الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة

- مُعلق البخاري في القصة المروية عن زوجة الحسن بن الحسن:

قد علمت مما تقدم أن القصة لم تصح عندنا، ولا نظنها تصح، ولو صحت لكان فيها ما يُستأنس به لمنع ذلك الفعل، وهو ما فيها عن الهاهاتفين. وعلى كل حال، فهذه القصة لا ينبغي أن يقام لها وزن أصلاً، ولو صحت ولم يرد فيها ما يدل على المنع لما كانت دليلاً على الجواز، إذ ليست من الأدلة الشرعية في شيء.

- معلق البخاري عن خارجة:

قد سبق الطعن في صحته من خمسة أوجه<sup>(١)</sup>، وعلى فرض صحته، فيجب عنده بوجوه:

الأول: أنه إذا ثبت أن عمرَ خارجةَ حين قُتِلَ عثمانَ كان نحو خمس سنين، وحمل قوله: «شَيَّان» على المجاز، بقرينة تقدُّم قوله: «غلمان» عليها، أطلق الشباب على ما يقابل الصغر المُفرط، فلا دلالة في الأثر على ارتفاع القبر؛ لأن الغلام الذي عمره نحو خمس سنين مهما كانت قوته يشق عليه وثب نحو ثلاثة أذرع على وجه الأرض، وهذا تقريراً هو عرض القبر، فإذا لاحظنا أن القبر كان مُسْنَماً نحو شبر ازداد الأمر وضوحاً.

ووهم من قال: إن البخاري فهم منه الرفع، وأنه لذلك ساقه في باب الجريد على القبر؛ لأن الرفع يستلزم زيادة تراب أو حَجَرَ على القبر، وذلك

---

(١) (ص ٤٨ - ٤٩).

يدلّ على جواز وضع الجريد في الجملة<sup>(١)</sup>.

وهذا وهم ظاهر، ما كان على صاحبه إلا أن ينظر ما في ذكر البخاري بعد هذا الأثر، وهذه عبارته بعد قوله: «حتى يجاوزه»: «وقال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة، فأجلسني على قبر، وأخبرني عن عمّه يزيد بن ثابت قال: إنما كرّه ذلك لمن أحدث عليه.

وقال نافع: كان ابن عمر رضي الله عنهم يجلس على القبور». اهـ.

فواضح جدًا أنَّ البخاري إنما ذكر هذه الآثار لدلائلها، [ص ٩٥] وفهم من هذا الأثر أنَّ خارجة ذكره - كالذي بعده - مستدلاً على جواز الجلوس على القبر: أنهم كانوا يتواكبون على قبر عثمان بن مظعون، أي: ولم ينفهم من رأهم من الصحابة، مع أنهم غلمان شُبَّان، أي: مميزون بحيث ينبغي زجرهم عما يخالف الآداب الشرعية.

وهذا تقرير للاستدلال، أي: لأنهم لو كانوا صغارًا جدًا، يحتمل أن من يراهم من الصحابة يعرض عنهم، لأنهم لم يبلغوا حدَّ التمييز، فأما بعد بلوغ حدَّ التمييز فإنه يبعد أن يراهم أحد، ويُسكت عنهم.

فاما إيراد البخاري هذه الآثار في باب الجريد على القبر، فلأنه - والله أعلم - لم يصحَّ على شرطه حديث<sup>(٢)</sup> في الجلوس على القبر، فرأى أن وضع الجريد على القبر يدلّ على جواز الجلوس؛ لأنَّ الجلوس هو عبارة

(١) لعل المؤلف قصد الحافظ في «فتح الباري»: (٢٦٥/٣) إذ قال: «ومناسبته من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض» اهـ.

(٢) تحتمل في الأصل: «حديثها»، والمثبت أصح.

عن وضع شيء على القبر، وذكر هذه الآثار في هذا الباب استثناساً بها، وليشير بها إلى الاستدلال بوضع الجريد على الجلوس.

الثاني: إذا فرض صحة الأثر، وعدم صحة ما ذكره ابن سعد وابن عساكر، وحمل قوله: «غلمان شبان» على أنهم مقاربون الشباب، فليس في الأثر أنهم كانوا يثبون القبر عرضاً، فهو محتمل لأن يكون الوثب طولاً، ووثب القبر طولاً يشق على ابن الثمانية سنين ونحوها، ولو لم يكن مرتفعاً عن وجه الأرض.

فإذا لاحظنا أنه كان مرفوعاً نحو شبر ازداد هذا الوجه قوّة.

الثالث: لو فرض - زيادة على ما مر - دلالة الأثر على أن القبر كان مرفوعاً، فلا يُدرى من رفعه، مع أنه قد ورد في قبر عثمان بن مظعون نفسه ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بحيث خيف انطماسه في مدة قليلة، حتى احتاج إلى وضع حجر عند رأسه، وقال: «أعلم بها قبر أخي»<sup>(١)</sup>.  
بل الظاهر من ذلك أنه جعله مساوياً للأرض، كما مر في الفصل الأول<sup>(٢)</sup>.

وقد روي عن الصحابة النهي عن الرفع، والأمر بالهدم، فيبعد أن يفعله أحدٌ منهم.

[ص ٩٦] الرابع: لو فرض مع ما مر أن الرافع رجلٌ من الصحابة، فليس في فعل الصحابي حجةٌ، ولم يكن القبر ظاهراً لجميع الناس حتى يدعى

(١) تقدم تخريرجه (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢) (ص ٢٨ وما بعدها).

الإجماع.

الخامس: لو فرض مع ما مر أنه كان ظاهراً، فالصحابة رضي الله عنهم في مدة عثمان وبعده كانوا متفرقين في البلاد، مشغولين بالفتن والمحن والإحن.

السادس: لو فرض مع ما مر أنهم كانوا مجتمعين، فقد صح عن كثير منهم رواية النهي عن ذلك، وصح عنهم العمل بموجهه كما مر، وهذا كافٍ في نفي الإجماع.

السابع: لو فرض مع ما مر أنه لم يرد ما ينفي الإجماع، ففي حجّيته خلافٌ مشهور.

الثامن: لو فرض مع ما مر تسلیم حجية الإجماع، فبشرط أن يعلم، ولا سبيل إلى ذلك كما هو مقرر في الأصول.

التاسع: لو فرض مع ما مر أنه لا يشترط العلم به، بل يكتفى بأنه لم يُنقل ما يخالفه، فإنما يكون حجة إذا لم يَرِد في كتاب الله عزّ وجلّ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يخالفه.

وهذا هو الثابت عن عمر وعبد الله وغيرهما، وعن الشافعي وأحمد وغيرهما، انظر باب [١) في «الأم».

وذلك أن احتمال وجود مخالف لقول من قبلنا لم ينقل قوله، أقوى من احتمال كون النص على خلاف ظاهره، فضلاً عن احتمال النسخ، فضلاً عن احتمال كون الحديث الثابت بالإسناد كذباً.

---

(١) كذا ترکه المؤلف بياضاً.

فهذه أربعة عشر وجهاً في سقوط الاحتجاج بهذا الأثر، فمن لم يكتف بها فإنه لا يكتفي إلا بالسوط، فإذا يكن فعذاب الآخرة أشد وأبقى.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْبِنْتَ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُولُوا النَّاسُ إِلَى الْقُسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَفِعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرَسُلُهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوْيٌ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

خلاصة حديث فضالة<sup>(١)</sup>:

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم أن يجعلوا القبور على الهيئة المنشورة التي قررها لهم، وأن هذه الهيئة منافية لتكثير التراب.



---

(١) هذه الخلاصة ذكرها المؤلف في الفصل الأول وقال: «تنقل الخلاصة إلى الفصل الثاني».

## الفصل الثالث

### شرح حديث علي رضي الله عنه

قد مر معنى التسوية في حديث فضالة<sup>(١)</sup>، والإشراف: هو الارتفاع.

وما زعمه بعضهم أنه يحتمل أن يراد بـ«مشرف»: مسّنم أخذًا من شرف البعير، أي: سنانه، فلا وجه له؛ لأنّه لم يُسمّع اشتقاء فعل من «شرف البعير»، ولو سُمع لكان إطلاقه على القبر مجازاً، والأصل الحقيقة.

وقد ورد إطلاقه على القبر في حديث القاسم المار في الفصل الأول، وفيه: «فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة، ولا لاطئة»<sup>(٢)</sup>.

مع أنه قد مرّت أدلة قاضية بأن السنة هي التسنيم، فكيف يؤمر بإزالته؟!

بقي ما قيل: إن الظاهر أن تلك القبور قبور كفار، ويدل عليه ذكر الصنم.

والجواب: أنّ هذا وإن احتمل في بعث النبي صلّى الله عليه وآلّه وسلام على رضي الله عنه، لا يحتمل في بعث علي لصاحب شرطته؛ لأن علياً رضي الله عنه كان بالكوفة، وبعثه لعامل شرطته إنما يكون في الكوفة نفسها؛ لأن عامل الشرطة إنما يؤمر على ما يقرب من الأمير، والكوفة إنما بُنيت في الإسلام، فالقبور التي فيها إن لم يكن كلها قبور مسلمين فغالبها، فأمر علي بتسويتها مطلقاً يدل بأبلغ دلالة على أحد أمرين:

---

(١) (ص ٢٦ وما بعدها). وحديث علي تقدم (ص ٥٠).

(٢) تقدم تخريرجه.

١- أن يكون في القبور التي بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتسويتها قبور مسلمين ماتوا قبل مقدمه صلى الله عليه وآله وسلم، فدُفِنوا ورُفِعَت قبورهم. وربما يستأنس لهذا بما في رواية أبي محمد الهذلي: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة حين بعث علياً»<sup>(١)</sup>، فيشبه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علماً أصحابه أن لا يرفعوا القبر الذي هو حنيثٌ حاضر الدفن فيه، فأخبر بأنهم رفعوا قبور الذين ماتوا من المسلمين قبل مقدمه، عملاً بعادتهم في رفع القبور، فبعث علياً لتسويتها مع غيرها.

٢- أن يكون علماً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا فرق في وجوب التسوية، ولا أصرح في عدم الفرق من قوله: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، وعلى رضي الله عنه هو الذي تلقى الأمر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو أعلم بحقيقةه.

ولا يخفى أن الإشراف هنا المراد به الارتفاع فوق الشبر، لمقابلته بالتسوية، والتسوية: جعله على الهيئة المنشورة، ومن الهيئة المنشورة: الرفع نحو شبر فقط، وسواء أكان الإشراف بتراب، أو رمل، أو حصى، [ص ٩٨] أو حجر أو مدر، أو خشب، كالتوابيت، أو غير ذلك.

ومنه البناء الذي يكون على جوانب القبر القريبة، بحيث يطلق على البناء قبر، وما لم يتناوله الإشراف بعمومه من الأشياء الرائدة على الهيئة الشرعية التي مرّ بيانها في خاتمة الفصل الثاني، فإنه يتناولها الدليل بطريق القياس.

---

(١) في «مسند أحمد» رقم (١١٧٦). وقد سبقت (ص ٦٧-٦٨).

فكل قبر أخرج عن الهيئة المشروعة فهو مأمور بتسويته، أي: بردّه إلى الهيئة المشروعة.

وقد قال قائل<sup>(١)</sup>: لَيْتْ شَعْرِيْ! لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْقَبُورِ الَّتِي أَمْرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَسْوِيْتِهَا، هِيَ عَامَةُ الْقَبُورِ عَلَى الإِطْلَاقِ، فَأَيْنَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ الْحَاكِمُ الْمُطْلَقُ يَوْمَئِذٍ - عَنْ قَبُورِ الْأَنْبِيَاءِ الَّتِي كَانَتْ مَشِيدَةَ عَلَى عَهْدِهِ، وَلَا تَرَالْ مَشِيدَةً إِلَى الْيَوْمِ فِي فَلَسْطِينِ وَسُورِيَّةَ، وَالْعَرَاقَ، وَإِيْرَانَ..الخ.

والجواب: أن هذا كذبٌ من ثلاثة أوجه:

الأول: إثبات معرفة قبور الأنبياء، وقد مر أنه لا يُعلم قبر أحدٍ منهم غير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: إثبات البناء على قبورهم في عهد عليٍّ رضي الله عنه، وهذا لا يثبت، وإنما كان في الكوفة شيءٌ من ذلك من فعل الأعاجم القريبي عهد بالإسلام، فأمر رضي الله عنه بإزالته، ولو ثبت وجود شيءٍ يومئذٍ في غير الكوفة، فلم يعلم به رضي الله عنه، ولم يفرّع للبحث عن ذلك.

الثالث: إدخال سوريا وفلسطين تحت حكم عليٍّ رضي الله عنه، ولا أصرح من هذا الكذب؛ إذ هو صادرٌ من رجلٍ شيعي يستحيل أن يجهل من تاريخ أمير المؤمنين رضي الله عنه ما يتعلّق بأساس التشيع، بل لا يكاد يوجد عاقلٌ - فضلاً عن مسلمٍ - إلا وهو عالمٌ أن الشام كانت بيد معاوية.

---

(١) نقله حسن الصدر في «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٤) عن بعض المعاصرين من الرافضة.

ثبت الأمر بأن تردد القبور إلى الهيئة المشروعة إذا جعلت على خلافها.  
ابن حبيب: قد تقدم أنه إذا صح، كان قوله: «بالأرض» من زيادة بعض  
الرواية. والله أعلم.

وفيه أن عمر رضي الله عنه كان مُحْيِيًّا لهذه السنة.  
أثر عثمان: فيه أن عثمان كان عاملاً بهذه الأدلة.  
فكان هذا الحكم قائماً معمولاً به في عصر الخلفاء الراشدين. والله  
أعلم.

[ص ٩٩] حديث جابر وأبي سعيد وناعم: فيها النهي عن البناء على القبر  
وتجصيصه، والجلوس عليه.  
وفي حديث جابر: النهي عن الزيادة عليه والكتابة.

\*\*\*\*\*

## الكتابة

بعد أن صححها الحاكم على شرط مسلم قال: «وليس العمل عليها، فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوبٌ على قبورهم، وهو عملٌ أخذ به الخلف عن السلف»<sup>(١)</sup>. اهـ.

تعقبه الذهبي فقال: ما قلت طائلاً، ولا نعلم صحابياً فعل ذلك، وإنما هو شيءٌ أحدثه بعض التابعين، فمن بعدهم، ولم يبلغهم النهي. اهـ.

وتعقبه ابن حجر الهيثمي<sup>(٢)</sup> بقوله: «ويُرد بمنع هذه الكلية وبفرضها، فالبناء على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المُسَبَّلة، كما هو مشاهد، لا سيما بالحرمين ومصر ونحوها، وقد علموا بالنهي، فكذا هي.

إإن قلت: هو إجماعٌ فعلٌ، فهو حجة كما صرّحوا به.

قلت: ممنوعٌ، بل هو أكثرٌ فقط، إذ لم يُحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين [لا]<sup>(٣)</sup> يرون منعه. وبفرض كونه إجماعاً فعلياً، فمحل حجيته – كما هو ظاهر – إنما هو عند صلاح الأزمنة، بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تعطل ذلك منذ أزمنة»<sup>(٤)</sup>. اهـ.

(١) «المستدرك»: (١/٣٧٠) ووقع في الأصل: «الخلف عن السلف» سبق قلم. وكلام الذهبي في «تلخيص المستدرك» بهامشه.

(٢) في «تحفة المحتاج»: (٣/١٩٧) مع حواشـي الشرواني والعبادي.

(٣) زيادة يستقيم بها السياق.

(٤) وقال المؤلف معلقاً على كلام ابن حجر في المسودة الثانية (ص ٥٣ - ٥٦) مانصـه: «أقول: وهذا صحيح، وقد مضت عدة قرون لا تكاد تسمع فيها عالم قائم بالمعروف لا يخاف في الله لومة لائم، بل لا تجد رجلاً من أهل العلم إلا وهو حافظ لحديث: حتى إذا رأيت هــي مــتبــعاً وــشــحــا مــطــاعــا وــإــعــجــابــ كل ذــي رــأــيــه فــعــلــك بــخــوــيــصــةــ =

أقول: النهي عن الكتابة لم يرد إلا في الروايات التي عنعن فيها ابن حُريج، وهو مدلّس كما تقدم، ولكن يؤخذ النهي عنها من الأحاديث بطريق القياس.

\*\*\*\*\*

---

= نفسك ودع عنك أمر العامة» يعتذر به عن نفسه ويعذر به من رأه يتعرض لإنكار شيء من المنكر.

وقد وُجد ذلك في آخر عصر الصحابة بعد الثلاثين سنة، فكان أبو سعيد الخدري رضي الله عنه واحد عصره في التجاُسُر على إنكار المنكر بقدر الإمكان، حتى شدّ في ذلك عبد الملك بن مروان، خطب على منبر وقال: «والله لا يقول لي أحدٌ: أتق الله، إلا ضربت عنقه...» ثم توارثها الملوك والأمراء إلا من شاء الله.

ولهذا عَظِم عند الناس ابن طاووس وعمرو بن عبيد وغيرهما ممن كان يتجاُسُر على النهي عن المنكر.

وعلى كل حال فالمعروفون من العلماء بذلك أفراد يعدون بالأصابع والجمهور ساكتون. وأما في القرن المتأخر فشاعت المنكرات بين الملوك والأمراء والعلماء وال العامة ولم يبق إلا أفراد قليلون لا يجسرون على شيء، فإذا تحمس أحدهم وقال كلمةً، قالت العامة: هذا مخالف للعلماء ولما عرفنا عليه الآباء.

وقال العلماء: هذا خارق للجماع مجاهر بالابداع.

وقال الملوك والأمراء: هذا رجل يريد إحداث الفتنة والاضطرابات، ومن المحال أن يكون الحق معه، وهؤلاء العلماء ومن تقدمهم على باطل، وعلى كل فالمصلحة تقتضي زجره وتأدبيه!

وقال بقية الأفراد من المتمسّكين بالحق: لقد خاطر بنفسه وعرضها للهلاك، وكان يسعه ما وَيَسِعُ غيره!

وهكذا تمت غُربة الدين، فإنما الله وإنما إليه راجعون!

[ص ١٠٠] الزيادة على القبر

(قد مر الكلام عليها في الفصل الأول) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## الجلوس على القبر

اختلف فيه؛ فقال مالك ومن تبعه: لا بأس به <sup>(٢)</sup>.

وتأولوا الأحاديث بأن المراد القعود لقضاء الحاجة، واستدلوا:  
أولاً: بأن في بعضها التقييد به، فمحمل عليه الباقي، حملاً للمطلق على  
المقييد.

وثانياً: بحديث وضع الجريد على القبر، إذ هو وضع شيء على القبر،  
فيقاس عليه الجلوس، كما أشار إليه البخاري، ونبهنا عليه في أثر  
خارجية <sup>(٣)</sup>.

وثالثاً: بآثار رويت عن بعض الصحابة، أنهم كانوا يجلسون على  
القبور، ويقولون: إنما نهي عن القعود لقضاء الحاجة.

وقد مر بعض هذه الآثار، في أثر خارجة بن زيد <sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ٤٤-٤٥).

(٢) انظر «عقد الجواهر»: (١/٢٧٢)، و«مواهب الجليل»: (٢/٧٥).

(٣) (ص ١٠٥-١٠٦).

(٤) (ص ١٠٥).

قالوا: وأما ما في بعض الروايات بلفظ: «وأن توطأ» فمن تصرُّف الرواة، ظن الراوي أن النهي عن الجلوس على إطلاقه، فعبر بالوطء؛ لأنه أشد منه. وقال الجمُهُور: بل هو ممنوع<sup>(١)</sup>. واستدلوا بالأحاديث المطلقة، وب الحديث أَحْمَد بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَمْرُو بْنَ حَزْمٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَكَبِّلًا عَلَى قَبْرٍ، فَقَالَ: لَا تَؤْذِ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ، أَوْ لَا تَؤْذِهِ»<sup>(٢)</sup>.

فأما من لا يقول بـتحمل المطلق على المقيد، فاستدلاله واضح. وأما من يقول بالحمل – كالشافعية – فيجاب من طرفهم بأنَّ حديث أَحْمَد نُصُّ لا يتحمل التقييد؛ لأن الاتكاء لا يكون مع قضاء الحاجة.

وعليه، فيتعينبقاء الأحاديث المطلقة على إطلاقها، كما هو المقرر في المطلق الدائِر بين قيدين متضادين. انظر كتب الأصول.

ويجاب عن القياس الذي أشار إليه البخاري: بأن لوضع الجريدة حِكْمة خاصة، كما يعلم من الحديث، لا يعلم وجودها في غير الجريدة، فلا يتم القياس، ولو فُرض صحة القياس، فهو مصادم للنص بـ الحديث أَحْمَد.

ويجاب عن الآثار المروية عن بعض الصحابة رضي الله عنهم: بأنها لا تصلح لمعارضة الدليل الثابت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، مع أننا لا ننكر أنهم لا يرون ما رأوه إلا متمسكون بـ دليل، ولكن ليس لنا أن نترك دليلاً قد علمناه وتحققتناه، ونأخذ بـ دليل نظن أنهم ظنوه.

(١) انظر «المغني»: (٣/٥١٦)، و«روضة الطالبين»: (٢/١٣٩).

(٢) أخرجه أَحْمَد رقم (٩٤٠٠/٣٩). قال الحافظ في «الفتح»: (٣/٢٦٦): إسناده صحيح. وانظر «السلسلة الصحيحة» (٢٩٦٠).

هذا، مع أن قولهم معارضٌ بقول صحابة آخرين، كعمرٍ وبن حزم.  
وقد يتأول الأولون حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمَ بِأَنْ يَقَالُ: لَعْلَ الْمَرَادَ  
[ص ١٠١] بِصَاحِبِ الْقَبْرِ فِيهِ وَلِيَ الْمَدْفُونُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَأَذَّى مِنْ جُلُوسِ الْأَجْنَبِيِّ  
عَلَى قَبْرِ مَيْتَهُ، فَيَكُونُ النَّهِيُّ إِذَا لِأَجْلِ تَأْذِيَ الْحَيِّ، لَا لِأَجْلِ الْقَبْرِ.  
وَيُجَابُ عَنِ هَذَا: بِأَنَّهُ خَلَفَ الظَّاهِرَ، مَعَ أَنَّ الْقَبُورَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي ذَلِكَ  
الْعَهْدِ فِي غَيْرِ الْمَلْكِ.

وَعَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ تَأْذِيَ الْوَلِيَّ بِمُجْرِدِ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ قَبْرَ مَيْتَهُ، كَالْمُسْتَحْقِقِ لَهُ،  
فَلَا عَبْرَةَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَيْتِ، بِالنِّظَرِ لِبَاطِنِ الْحَفْرَةِ، فَأَمَّا  
ظَاهِرُهَا فَإِنَّهُ بِأَقِيلٍ عَلَى الإِبَاحةِ عَلَى قَضِيَّةِ مَذْهَبِكُمْ.

وَإِنْ كَانَ لَظْنُهُ أَنْ فِي الْإِتْكَاءِ اِنْتَهَاكًا لِحُرْمَةِ الْمَيْتِ، أَوْ أَنْهُ يَتَأْذِي بِذَلِكَ،  
فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظْنُهُ خَطْأً، فَلَا عَبْرَةَ بِهِ، وَكَانَ الْأُولَى أَنْ يَبْيَنَ الْحَالَ لِلْأُولَائِينَ بِأَنَّ  
ذَلِكَ الظُّنُنُ بَاطِلٌ، مَعَ أَنَّكُمْ لَمْ تَقِيدُوا الإِبَاحةَ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَأْذِيَ الْحَيِّ، وَلَا تُقْلِلُ  
عَمْنَ كَانَ يَرَى الإِبَاحةَ مِنَ السَّلْفِ مَا يَدْلِلُ عَلَى هَذَا الْقِيدِ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَوَابًا، فَيُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْكَاءُ مُنْهِيًّا عَنْهُ لِذَاتِهِ، فَرَجَعْنَا  
إِلَى الْمَعْنَى الظَّاهِرِ، فَلَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِهَذَا التَّأْوِيلِ، إِلَّا تَأْكِيدُ النَّهِيِّ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى  
أَنَّ فِي الْإِتْكَاءِ إِيذَاءَ الْحَيِّ وَالْمَيْتِ.

وَقَدْ يَتَأَوَّلُونَهُ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَعْلَهُ كَانَ الْقَبْرُ قَبْرًا لِبَعْضِ أَقْارِبِ عَمْرُو، فَاتَّكَأَ  
عَلَيْهِ يَكْيِي عَلَيْهِ، فَيَكُونُ إِيذَاؤُهُ لِلْمَيْتِ بِالْبَكَاءِ عَلَيْهِ، لَمَّا وَرَدَ «أَنَّ الْمَيْتَ  
يَعْذَبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ رَقْمَ (١٢٩٠)، وَمُسْلِمٌ رَقْمَ (٩٢٧) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ  
الْبَخَارِيُّ رَقْمَ (١٢٨٦)، وَمُسْلِمٌ رَقْمَ (٩٢٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والجواب: أن هذا خلاف الظاهر، فقول عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ: «عَلَى قَبْرٍ» يدل أنه قبر مُطلق ليس له مزية تتناسب النهي عن الاتكاء، ودعوى خلاف ذلك تمحُّل لا وجه له.

فإن قيل: يدل عليه ذهاب بعض الصحابة إلى جواز الجلوس المطلق، وتقييد النهي عن الجلوس بأن يكون لقضاء الحاجة.

قلت: كل هذا بعيد.

أما الأول؛ فلأننا متعبدون بظاهر ما بلغنا عن الشارع، لا ندعه إلا إذا بلغنا عن الشارع ما يخالفه، وقول بعض الصحابة ليس قولًا للشارع، فإنه قد يخفى عليهم الدليل، فيجتهدون ويخطئون، مع أن قولهم معارض بقول غيرهم من الصحابة كما مر. [ص ١٠٢] ولم يقل أحدٌ: إن ذهاب بعض الصحابة إلى حكم يوجب تأويل ما يخالفه مما ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما الثاني؛ فلأن التقييد إنما ورد في التعليق على إثم خاصٌ، فغايته أن يفهم أن ذلك الإثم بخصوصه لا يكون مع مطلق الجلوس.

فاما أن يفهم عدم الإثم أصلًا فلا، مع أن دلالة حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ منطوق، وهو مقدّم على المفهوم مطلقاً.

وتأول بعض الأجلة<sup>(١)</sup> الجلوس المنهي عنه، بالجلوس للاستشفاف بصاحب القبر، والسؤال منه. والكلامُ عليه يعلم مما قبله، مع أن ظاهر الأدلة ولا سيما حديث عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ الإطلاق. والله أعلم.

---

(١) جاء في بعض مسوّدات المؤلف الإشارة إلى أن قائل ذلك أحد المعاصرين.

ثم اختلف الجمّهور؛ فقال بعضهم: النهي للتحريم. وقال آخرون: بل هو للكرابية.

احتُجَّ الأوّلون: بأنّ الأصل في النهي التحرّم، ولا صارفٌ عنه. ولم يأت الآخرون بشيءٍ، إلا أنّهم ربّما<sup>(١)</sup> ذكروا ما تمسّك به القائلون بالإباحة، وقد مرّ الكلام عليه.

قال الشوّكاني في «نيل الأوّل»<sup>(٢)</sup>: «(وأن يقعد عليه) فيه دليلٌ على تحرّم القعود على القبر، وإليه ذهب الجمّهور...» إلخ.

وقال النووي في «شرح مسلم»<sup>(٣)</sup>: «وفي هذا الحديث كراهيّة تجسيص القبر والبناء عليه، وتحريم القعود، والمراد بالقعود: الجلوس عليه، هذا مذهب الشافعي، وجمهور العلماء... قال أصحابنا: تجسيص القبر مكروه، والقعود عليه حرام، وكذا الاستناد إليه، والاتكاء عليه...» إلخ.

وتُعَقَّبُ بأنّ الذي عليه الشافعي والجمّهور كراهيّة ذلك تنزيهًا، وقد يُناقَشُ ما ذكره النووي رحمة الله بأنه يلزمُه الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ النهي، [ص ١٠٣] وذلك أنّ كون النهي على حقيقته – وهي التحرّم – تقتضي حُرمة البناء والتجسيص والقعود، فالقول به في بعضها دون بعض حملُ الكلمة على الحقيقة والمجاز معاً.

واختيار جوازه أو القول بأنّ هذا ليس منه، بل من عموم المجاز. يردُّه أنه يحتاج إلى دليل، وإنما فالمجاز البسيط أولى منه، فضلاً عن الحقيقة.

(١) الأصل: «ربّهم» ولعلها ما أثبتت، أو تكرر قول المؤلّف «أنّهم».

(٢) (١٦٩/٥ - ت طارق عوض).

(٣) (٣٧/٧).

ومع هذا، ف الحديث عَمْرُو بْنُ حَزْمَ صَرِيْحٌ فِي التَّحْرِيمِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ الاتِّكَاءَ عَلَى الْقَبْرِ إِيْذَاءً لِصَاحِبِهِ، وَإِيْذَاءً لِلْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ حَرَامٌ بِلَا خَلَافٍ.

فَإِنْ قِيلَ: وَكَيْفَ يَكُونُ الإِيْذَاءُ لِلْمُمْتَيْتِ؟

قَلْتَ: إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ، صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الاتِّكَاءَ عَلَى الْقَبْرِ يَؤْذِي صَاحِبَهُ، فَسَمِعْنَا وَأَطْعَنَا، وَعْلَمْنَا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ يَكُونُ الْجُلُوسُ عَلَى الْقَبْرِ وَوَطْوَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْلَى مِنَ الاتِّكَاءِ، فَقُلْنَا بِهِ.

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنِّي أَذْكُرُ هُنَّا احْتِمَالًا يُفْهَمُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَدْلَةِ الْوَارَدَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَرْوَاحِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَعَلَى مَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ الْبَحْثِ أَنْ يَرَاجِعَ تِلْكَ الْأَدْلَةَ.

لَعْلَ الْرُّوحُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرُفَعَهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَإِرْجَاعُهَا إِلَى الْقَبْرِ لِلْسُّؤَالِ، تَبْقَى مَجَاوِرَةً لِجَسْدِهَا، وَيُمْكِنُهَا مَعْرِفَةُ مَا يَجْرِي عَلَى الْقَبْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا لَا يَحْرُمُ الْجُلُوسُ عَلَى مَنْ كَانَ يَحْبِبُهُ الْمُمْتَيْتُ.

قَلْتَ: كَلَّا، فَلَعْلَهُ قَدْ طَرَأَ أَوْ تَبَيَّنَ لِلْمُمْتَيْتِ مِنْ حَالِ الْحَيِّ مَا يَبْغُضُهُ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَهْمِمُ الْمُمْتَيْتُ إِلَّا مَا يَنْفَعُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَهَذِهِ أَمْوَالٌ غَيْبِيَّةٌ، وَعِلْمٌ غَيْرِ يَقِينِيَّةٌ، وَالْأَحَادِيثُ مُطْلَقَةٌ، فَالْمُتَعَنِّينُ إِطْلَاقُ الْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\*\*\*\*

### تجصيص القبر

التجصيص والتقصيص بمعنىٍ، وهو ظاهرٌ، وسيأتي حكمه إن شاء الله.

## [ص ٤١٠] البناء على القبر<sup>(١)</sup>

قد يقال: يحتمل أن يراد بالبناء ما كان فيه انتهاك لحرمة القبر، وأن يكون للسكنى، ويدل عليه قرنه بالجلوس.

والجواب: أن البناء في الحديث مطلق، وقرنه بالجلوس يعارضه قرنه بالتجصيص الذي هو تشيد للقبر، لا إهانة، بل هذا أبين دلالة، إذ التجصيص من جنس البناء، مع أن البناء للسكنى لا يستلزم انتهاك حرمة القبر، فقد يترك بجانب من البيت على حاله، بل إن ذلك تعظيم للقبر واحترام له، ولذلك جاء النهي مطلقاً، يتناول البناء للسكنى وغيره.

فإن قيل: الأصل في الكلام الحقيقة، والحقيقة في البناء على القبر البناء على متنه.

قلت: بل الحقيقة في البناء على القبر ما كان مستعلياً عليه، فيتناول البناء حواليه مسقوفاً، إذ هو باعتبار السقف مستعلٍ على القبر حقيقةً.

مع أنه لو سُلِّمَ ما قلتم، أو لم يرد النهي إلا عن التجصيص فقط، لكان في ذلك دليلاً على النهي عن البناء الضيق والواسع، المنسقون وغير المنسقون، بل وعن البناء بقرب القبر غير مشتمل عليه، ولكنه لأجله، بل وعن البناء بعيداً عنه لأجله، كالشاهد، وكذا كل ما فيه تمييز للقبر، كرفعه زيادةً على الشبر، ووضع الستور عليه، ونصب الرأيات عنده، وإيقاد السرج.

والحاصل: كل شيء يكون فيه إكرام للقبر أو تشيد له مما لم يثبت

(١) في المسودة الثانية (ص ٤٠ - ٣٠) هذا البحث مع زيادة فائدة، فأثبتناه للفائدة في آخر الرسالة.

بالسُّنَّة، فِإِنَّ كُلَّ هَذَا يَدُلُّ الْحَدِيثَ عَلَى النَّهِيِّ عَنْهُ بِالْقِيَاسِ، سُوَاءً أَكَانَتِ الْعَلَةُ كَرَاهِيَّةً تُشَيِّدُ الْقَبُورَ وَتُزَيِّنُهَا، أَمْ كَرَاهِيَّةً تُمِيزُ الْقَبْرَ الَّذِي يُخْشَىُ أَنْ يُؤْدِي إِلَى تَعْظِيمِهِ، وَقَدْ مَرَ إِيْضَاحُ هَذَا آخِرَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ عَوْرَضَ إِطْلَاقُ الْبَنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ فِي النَّهِيِّ بِإِطْلَاقَاتٍ أُخْرَى: مِنْهَا: الْإِذْنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَصْنَعَ فِي مَلْكِهِ مَا يَشَاءُ. وَمِنْهَا: الْأَمْرُ بِاحْتِرَامِ الصَّالِحِينَ.

وَمِنْهَا: الْأَمْرُ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ، وَإِعْانَتِهِمْ عَلَى الْبَرِّ. فَعَلَى الْأَوَّلِ؛ يُقَيِّدُ النَّهِيُّ عَنِ الْبَنَاءِ [ص ١٠٥] بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَلْكِ. وَعَلَى الثَّانِي؛ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى قَبُورِ الصَّالِحِينَ. وَعَلَى الثَّالِثِ؛ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ (التَّظْلِيلُ) الْزَّوَّارُ.

وَالجَوابُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاتِ لَيْسْ مَطْلَقَةً، بَلْ هِيَ مَقْيَدَةٌ بِمَا لَمْ يَنْهِ عَنِ الْشَّرْعِ، وَالْبَنَاءُ مَطْلَقًا مِمَّا نَهَى عَنِ الْشَّرْعِ، فَلَا مَعَارِضَةٌ؛ وَإِلَّا لِسَاغِ تَقْيِيدِ النَّهِيِّ عَنِ اتِّخَادِ الْأَصْنَامِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَلْكِ. وَتَقْيِيدِ النَّهِيِّ عَنِ الرِّيَاءِ، بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْإِهْدَاءِ إِلَى صَالِحٍ، أَوْ لِأَجْلِ الصَّدَقَةِ، وَتَقْيِيدِ النَّهِيِّ عَنْ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الصَّبَحِ مُثْلًا عَنْ وَقْتِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِخَدْمَةِ الْوَالَّدِينِ، وَغَيْرُ هَذَا مِنِ الْمَصَالِحِ الَّتِي لَا تُحْصَى.

وَلَوْ سُلِّمَ التَّعَارُضُ لِكَانَ الْمُتَعَيْنُ تَقْيِيدُ تَلْكَ الْمَطْلَقَاتِ بِالنَّهِيِّ عَنِ الْبَنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ عَلَةَ النَّهِيِّ عَنِ الْبَنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ مُوْجَدَةٌ فِي كُلِّ قَبْرٍ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ أَنَّ النَّهِيِّ مَطْلُقٌ لَا يَقْبِلُ التَّقْيِيدَ، بَلْ وَجُودُهَا فِي الْمَلْكِ أَبْيَانٌ وَأَوْضَحُ؛ لِأَنَّ مَجْرِدَ الدُّفْنِ فِي الْمَلْكِ مُعَنِّي مُنَافَاتَهُ لِلْسُّنَّةِ فِي حَقِّ الْآيَةِ، فِيهِ مُنَافَاةٌ لِمَا

(١) (ص ٤٢ - ٤٤).

يليق بالموت الذي هو باب البلى، والخروج من الدنيا، والتساوي مع الفقراء، وفيه تمييز للقبر، وتعظيم له، فعِلَّةُ النهي عن البناء موجودة في مجرد الدفن في الملك، فضلاً عن التجصيص والبناء.

وكذلك وجود العلة في قبر الصالح أشد؛ لأنَّه أقرب إلى حمل الناس على تعظيمه، وما مثلَّ من (١) يجيز البناء على قبر الصالح، إلا كمن يبيح شرب القَدْر المُسْكُر من الخمر للمجاهدين، فإنَّ البناء على قبر غير الصالح كشرب الجرعة والجرعتين من الخمر، والنهي عن البناء على قبر الصالح، كالنهي عن شرب القَدْر المُسْكُر من الخمر، فإنَّ البناء على قبر الصالح - لأنَّ فيه احتراماً للصالحين - كإباحة السُّكُر للمجاهدين؛ لأنَّ فيه شدة على الكافرين، مع أنَّ علة تحريم الخمر خوف السُّكُر، وعلة تحريم البناء خوف الكفر، وشتان بينهما.

وهكذا تظليل الزوَّار، إنَّهُ إلا تحقيق لوجود العلة؛ لأنَّ الزيارة التي تحتاج إلى التظليل لا تكون غالباً مشروعة، مع أنَّ التظليل ليس من المصلحة في شيء، لا مصلحة الميت كما هو واضح؛ لأنَّ إنْ كان للدعاء له، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ بكل شيء علِيم، فإنَّ أراد أن يبلغه ثواب الدعاء فسيبلغه، ولو كان الداعي بأقصى الأرض عن قبره.

[ص ١٠٦] ولا لمصلحة الزوَّار؛ لأنَّه إنْ أريد المصلحة الشرعية التي بينَّها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: «إِنَّهَا تَذَكَّرُكُمُ الْآخِرَة» (٢). فهذه

(١) تكررت في الأصل.

(٢) أخرجه مسلم رقم (٩٧٦) بلفظ «إِنَّهَا تَذَكَّرُكُمُ الْمَوْتَ». عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد رقم (١٢٣٦) وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

يصلح لها كل قبر، فلا معنى لتخصيص بعض القبور حتى يحتاج إلى البناء عليها للتظليل.

وإن أريد أن صاحب القبر يشفع لهم إذا فعلوا ما يرضيه، فهو ميت لا يرضيه إلا ما ينفعه عند الله، والذي ينفعه عند الله هو الدعاء له بشرطه.

وقد مر أن الله عزَّ وجلَّ إن أراد أن يبلغه ثواب دعائهم بلغه أينما كان، وإن أريد أنه يحتاج إلى أن يُسأل، فإنهم يزعمون أنه يبلغ، بل يسمع سؤالهم ولو كان بعيداً.

وعلى كل حال، فهذه مجازة لهم على باطلهم، وإن قد بين الإسلام أن النفع والضر بيد الله عزَّ وجلَّ، وأنه لا ينال ما عند الله إلا بطاعته، ولا يُطاع الله إلا بما شرع، ولا يعلم ما شرع إلا بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن فرض أنه حصل لأحد من الناس نفع بشيءٍ من هذه المنهيات، فإنه لا يدل على جوازه، ألا ترى إلى السحر يتتفع به صاحبه، وهو كفر؟

وقد يستدرج الله عزَّ وجلَّ بعض عباده إذا أصرَّ على الإعراض عن الحق، فاستوجب الخذلان، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِرُوا بِهِ فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَرٍّ حَقَّ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أَوْتُوا لَخَذَنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].

وقال جل ذكره: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًا شَيْطَانَ أَلِّيْسَ وَالْجِنَّةَ يُوْحِي بَعْضُهُمُ إِلَيْهِ بَعْضٌ رُّخْرُفَ الْقَوْلِ غَرِّرْوَهُ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَقْتُلُونَ ﴾١١٢﴾ ولتصفح إلينه أَفْعَدَهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ

وَلَيَقْرِئُوا مَا هُمْ مُقْرَرُونَ ﴿١١٣﴾ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ  
 إِلَيْكُمُ الْكِتَبَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ مَاتُوا نِعَمُ الْكِتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ  
 فَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْمُسْتَرِّينَ ﴿١٤﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صَدِقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلٌ لِكَلِمَتِهِ  
 وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٥﴾ وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلُلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ  
 إِنْ يَتَّعِنُوكُمْ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلِلُ عَنْ  
 سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَتَّدِينَ ﴿١٧﴾ [الأنعام: ١١٢ - ١١٧].

يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك، واهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، ووفقنا وال المسلمين لما يرضيك. آمين.

والحاصل: أن التقيد المذكور إن هو إلا تحقيق للمفسدة، وإيغال في الغرور، كما يقال في المثل العامي: أراد أن يكحل عينه فأعماها. فنعود بالله من الخذلان.

هذا، مع أن المقرر في الأصول: أن درء المفاسد أولى من جلب المصالح مطلقاً، وأن درء المفسدة الكبرى بارتكاب الصغرى متعيناً إذا دار الأمر بينهما، ولا شك أن ذرائع الكفر - ومنها تمييز القبر - أشد المفاسد، فلو دار الأمر بينها وبين مفسدة أخفّ منها؛ لتعين ركوب الأخفّ، فكيف إذا لم يقابلها مفسدة أصلأ.

[ص ١٠٨] وقال بعضهم: يتحمل أن يكون (البناء المنهي عنه) بناء الخيمة والفسطاط؛ لإقامة الحِدَاد، وتعظيم المصيبة.

والجواب: أن هذا تقييداً بمجرد التشهّي، لو صح مثله لأصبح الدين ألعوبة، وأيضاً بما به قُرْن بالتجصيص؟

وقال آخر<sup>(١)</sup>: هؤلاء المسلمين منذ العصور الأولى إلى اليوم بما فيهم من الصحابة والتابعين وتابعـي التـابـعـين، ما زالوا يتـقـرـبـونـ إـلـىـ اللهـ زـلـفـيـ بـتـعـظـيمـ مقـابـرـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـأـوـلـيـاءـ، وـبـتـعـمـيرـهـاـ وـتـشـيـدـهـاـ، وـإـقـامـةـ الـأـبـنـيـةـ الضـخـمـةـ عـلـيـهـاـ.

وهذا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): هو أول من بنى حُجْرَة قبر النبي صلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ بـالـلـبـنـ، بـعـدـ أـنـ كـانـتـ مـقـوـمـةـ بـجـرـيـدـ التـخـلـ، نـصـ علىـ ذـلـكـ السـمـهـوـدـيـ فـيـ «ـكـتـابـ الـوـفـاءـ»<sup>(٢)</sup>، ثـمـ تـنـاوـبـ الـخـلـفـاءـ عـلـىـ تـعـمـيرـهـاـ.

أقول: أسمـعـ جـعـجـعـةـ وـلـاـ أـرـىـ طـحـنـاـ، دـعـنـاـ مـنـ حـُجـرـةـ قـبـرـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ، فـإـنـ لـهـ سـبـبـاـ خـاصـاـ كـمـاـ مـرـبـيـانـهـ<sup>(٣)</sup>. وـمـعـ ذـلـكـ فـمـاـ نـقـلـتـهـ عـنـ كـتـابـ «ـالـوـفـاءـ»ـ لـأـنـ رـاهـ يـصـحـ، فـإـنـ أـمـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـائـشـةـ كـانـتـ سـاـكـنـةـ فـيـ الـحـجـرـةـ، وـلـعـلـهـ ذـهـبـ وـهـمـ الـرـاوـيـ مـنـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ.

وـأـمـاـغـيـرـ قـبـرـهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ؛ فـقـدـ نـزـأـ اللـهـ الصـحـابـةـ رـضـوـانـ اللـهـ عـلـيـهـمـ، إـلـاـ أـنـ يـصـنـعـ بـعـضـ جـهـلـةـ التـابـعـينـ شـيـئـاـ، فـيـبـادـرـوـنـ إـلـىـ هـدـمـهـ، كـمـاـ سـيـأـتـيـ.

وـكـذـاـ أـتـابـ التـابـعـينـ، وـمـنـ بـعـدـهـمـ غالـبـاـ، قـالـ الإـمـامـ الشـافـعـيـ<sup>(٤)</sup>ـ: لـمـ أـرـ قـبـورـ الـمـهـاجـرـيـنـ وـالـأـنـصـارـ مـجـصـصـةـ. وـقـالـ: رـأـيـتـ [ـمـنـ الـوـلـاـةـ مـنـ يـهـدـمـ]ـ بـمـكـةـ [ـمـاـ يـبـيـنـ فـيـهـاـ فـلـمـ أـرـ الـفـقـهـاءـ يـعـيـبـونـ ذـلـكـ]<sup>(٥)</sup>ـ.

(١) هو حسن الصدر الكاظمي في «الرد على فتاوى الوهابية» (ص ٧٠ - ٧١).

(٢) (٤٨١/٢).

(٣) (ص ٣٧ - ٣٨).

(٤) النـصـانـ فـيـ «ـالـأـمـ»ـ: (٦٣١/٢).

(٥) الـعـبـارـةـ فـيـ الـأـصـلـ: «ـوـقـالـ: رـأـيـتـ اـ...ـ بـمـكـةـ...ـ»ـ وـأـكـمـلـنـاـهـاـ مـنـ «ـالـأـمـ»ـ.

وقال الشعبي: رأيت قبور الشهداء جُنُّى مسنّة<sup>(١)</sup>.

وأما بعد ذلك؛ فقد وقع بعض ما تزعم، فكان ماذا؟!

[ص ١٠٩] أيكون ذلك ناسخاً لما ثبت بالشرع عن صاحب الشرع، إذاً فَمِنْ الشَّرْعِ أَنْ يُسْبِّبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ دَامَ سَبِّهُ عَلَى الْمَنَابِرِ عَشْرَاتِ مِنَ السَّنَنِ؟ وَمِنْ الشَّرْعِ أَنْ يُشَرِّبَ الْخَمْرُ وَيُخْتَلِّي بِالْأَجْنِيَّاتِ؟ فَقَدْ اسْتَمَرَ ذَلِكَ شَائِعًا فِي آخِرِ مُلْكِ الْأَمْوَالِينَ، وَمُلْكِ الْعَبَاسِيِّينَ، وَبَعْدَهُمْ، فِي أَشْيَاءِ يَطْوُلُ تَعْدَادُهَا.

فَأَمَا دُعْوَى الْإِجْمَاعِ؛ فَسِيَّاتِي دَحْضُهَا فِي الْفَصْلِ الْثَالِثِ<sup>(٢)</sup>، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ ذَكَرَ شِيئًا رَوَاهُ الْبَنَانِيُّ<sup>(٣)</sup> (وَاضْعَفَ) أَهْلُ الْحِجَازِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا كَذْبٌ، وَلَوْلَا أَنِّي طَالَتِ الرِّسَالَةُ بِنَفْسِي لَمَا صَدَقْتُ أَنَّ

(١) تقدم تخریجه.

(٢) كذا، وقد مرّ بعض ذلك. انظر (ص ١١١، ١١٣) وانظر المسودة (ص ٣٧، ٥٩).

(٣) كذا في الأصل في الموضعين، وفي رسالة الصدر «البناني»، وقد ورد بغير ذلك، وفي مصادر الرافضة التي ذكرت روايته: «أبو عامر الساجي واعظ أهل الحجاز». انظر «وسائل الشيعة» (باب ٢٦ من كتاب المزار)، و«تهذيب الأحكام» للطوسي: (٦/٢٢، رقم ٥٠، ١٨٩). ومع أن هذا الساجي لا يُعرف إلا أن الساوى عنه «عمارة بن زيد» أشد جهالة منه بل لا وجود له، فقد اختلف الرواية عنه وهو عبد الله بن محمد البلوي؛ إذ سأله: مَنْ عَمَارَهُ هَذَا الَّذِي تَرَوَى عَنْهُ؟ فقال: رَجُلٌ نَزَلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ فَحَدَّثَنِي ثُمَّ عَرَجَ! انظر «معجم رجال الحديث» (٨٦٨١) للخوئي. أقول: وقد كتب المؤلف (وَاضْعَفَ) بين هؤلؤين تهكّماً باللقب الذي ذكروه به (واعظ أهل الحجاز)!

عاقلاً يورد مثل ذلك بمعرض الاستدلال.

ثم قال: قال في «المنهج»: «والأصل في بناء القبور وتعميرها ما رواه البناي واعظ أهل الحجاز» اه.

أقول: فيا له من أصل! من أراد الاطلاع على تلك الرواية، فلينظرها في رسالة حسن صدر الدين الكاظمي (١).

ثم قال: «... إن في الآثار القائمة حول قبور الأنبياء السابقين، كقبر دانيال النبي في شوستر (٢)، وقبر هود وصالح ويونس وذي الكفل ويوشع في بابل والقرى (٣)، وكبور الأنبياء المدفونين عند البيت المقدس، بل في بناء الحجر على قبر إسماعيل وأمه هاجر لأكبر دليل على أن اهتمام الأمم السالفة في تعظيم مراقد أنبيائهم، لم يكن بأقل من اهتمام المسلمين في تعظيم مرقد نبيهم ومرقد أوليائهم» اه.

أقول: هذا كله خبط، فقد ذكر العلماء رحمهم الله أنه لا يثبت العلم بموضع قبر نبيٍّ غير نبينا صلى الله عليه وآلـه وسلم.

---

(١) كتب المؤلف قبلها: «الرد على الوهابية» ثم ضرب عليها. والكاظمي: حسن بن هادي الحسيني المعروف بالسيد حسن الصدر، من علماء الرافضة، له تصانيف كثيرة قبل: تجاوزت المائة، منها هذه الرسالة المشار إليها. (ت ١٣٥٤). انظر «الأعلام»: (٢/٢٢٤) للزركلي.

(٢) هي مدينة (شُسْتَر). انظر «معجم البلدان»: (٢٩/٢).

(٣) هو وادي القرى، بين الشام والمدينة، بين تيماء وخيبر، وفيه قرى كثيرة، وكانت قديماً منازل ثمود وعاد... انظر «معجم البلدان»: (٤/٣٣٨).

قال العلامة الشيخ محمد [بن] الجوزي: «لا يصح تعين قبر نبىٰ غير نبنا عليه السلام، نعم، سيدنا إبراهيم عليه السلام في تلك القرية، لا بخصوص تلك البقعة» انتهى. «الموضوعات»<sup>(١)</sup> لعلي قاري.

قال علي قاري: «وُدُفِنَ بِمَكَّةَ كَثِيرٌ مِّن الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ، أَمَّا مَقَابِرُهُمْ فَغَيْرُ مَعْرُوفَةٍ كَمَا ذُكِرَهُ الْأَعْلَامُ، حَتَّىٰ قَبْرُ خَدِيْجَةَ إِنَّمَا بُنِيَ عَلَىٰ مَا وَقَعَ [ص ١١٠] لِعَضُّهُمْ مِّنَ الْمَنَامِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَكَانِ مَوْلَدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ اشْتَهِرَ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْمَوْضِعِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْأَنَامِ.

أَمَّا مَا أَحْدَثُوا مِنْ مَوَالِيدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مَعَ عَدْمِ ثَبُوتِهَا، فَلَا يَظْهُرُ وَجْهُ التَّبَرِكِ بِأَرْضِهَا إِلَّا بِاعتِبَارِ مَآلِ أَمْرِهِمْ» اهـ.

أقول: وقال ابن كثير في تفسيره<sup>(٢)</sup> في سورة الكهف: وقد روينا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما وُجد قبر دانيال في زمانه بالعراق أمر أن يُخْفَى عن الناس، وأن تدفن تلك الرُّقْعَةُ التي وجدوها عنده فيها شيءٌ من الملاحم، وغيرها».

أقول: قوله: «أمر أن يُخْفَى عن الناس» ذِكر أنه أمر بحفر ثلاثة عشر قبرًا، وأن يُدُفَنَ في أحدها ليلاً، وتُطْمَسُ القبور كلها.

ويكفينا تكذيب ما زعمه الكاتب من أن قبور الأنبياء معروفة كما مر.

فأما بناء الأمم السابقة؛ فقد ثبت بالسنة المتواترة أن من كان قبلنا كانوا إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجداً، وثبت في

(١) (ص ٣٨٥) وما بين المعمدتين منه.

(٢) (٢١٥٣/٥).

الحديث: «لتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ...»<sup>(١)</sup> إلخ.

ولكن إقرار الصدر الأول لبناءٍ على قبرٍ مردودٌ لا يثبت منه شيءٌ أصلًا،  
لا في بابل، ولا في القرى، ولا بيت المقدس، ولا غيره.

وقد علمتَ مما مرتَ تكذيب زعمه أن قبر إسماعيل وأمه في الحجر،  
ويكذبه أن الحجر من البيت كما ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup>، فكيف يستجيز  
إسماعيل أن يدفن أمه في جوف الكعبة؟ سبحانك هذا بهتان عظيم !!

ثم قال: «إنه يقاس التسريع على القبور باتخاذ الحلبي للكبعة».

فيقال له: وكذا يصلى إلى القبور، ويطاف بها، ويُحجّ إليها، وغير ذلك  
من مزايا الكعبة، يصنع مثله بالقبور قياساً !! ولا يضر مجيء النصوص بعدم  
استقبال القبور [ص ١١١] كما لا يضر مجيء النصوص بتسوية القبور، وعدم  
تمييز بعضها !!



(١) أخرجه البخاري رقم (٣٤٥٦)، ومسلم رقم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري رقم (١٥٨٤)، ومسلم (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

﴿ص ١١٢﴾ آية الكهف (١)

توهم قومٌ أن هذه الآية تدل على الجواز، فتشتبث بها بعض من لا علم له بالسنة من المتأخرين.

وأجاب قومٌ: بأن المسجد إنما اتَّخِذَ خارجًا عن الكهف، وحملوا قوله: ﴿عَلَيْهِم﴾ على المجاز، واختاروا جواز مثل هذا.

وقال آخرون: لا مانع من أن يكونوا اتَّخَذُوا المسجد على الفتية أنفسهم، ولكن ليس في الآية ما يدل على الجواز، وتفصيل الكلام على هذا يطول.

فالأولى بنا أن ننقل ما ظفرنا به من تفسير سلف هذه الأمة أولاً، ثم نتكلم بما فتح الله به علينا.

فأقول: قال ابن جرير (٢): «يقول جل ثناؤه: قال القوم الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف لاتَّخِذُنَّ عليهم مسجداً».

وقد اختلف في قائل هذه المقالة؛ أهم الرهط المسلمين، أم هم الكفار».

ثم أنسد عن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا...﴾ قال: «يعني عدوهم».

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْزَنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَارَبِّ فِيهَا إِذْ يَتَرَزَّعُونَ بِنَهْمٍ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بُيُّنَاتٍ رَبُّهُمْ أَغَمْ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَتَتَّخِذُنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾.

(٢) تفسيره: (٢١٧/١٥).

وأسند عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: «عمي الله على الذين أثثراهم على أصحاب الكهف مكانهم، فلم يهتدوا، فقال المشركون: نبني عليهم بنيناً، فإنهم أبناء [ص ١١٧] آبائنا، ونعبد الله فيها، وقال المسلمون: نحن أحق بهم، هم منا، نبني عليهم مسجداً نصلی فيه، ونعبد الله فيه».

وفي «الدر المثور»<sup>(١)</sup>: وأخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله: «قالَ الَّذِينَ غَلَوْا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ» قال: «هم الأمراء»، أو قال: «السلاطين».

وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: «بني عليهم الملك بيعة، فكتب في أعلاها: أبناء الأراكنة أبناء الدهاقين».

أقول: ولا تصح القصة التي فيها أن الملك كان مؤمناً صالحاً.

وقال ابن كثير<sup>(٢)</sup>: «حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين: أحدهما: أنهم المسلمون منهم. والثاني: أهل الشرك. فالله أعلم».

والظاهر أن الذين قالوا ذلك هم أصحاب الكلمة والنفوذ، ولكن هل هم محمودون، أم لا؟ فيه نظر؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «العن الله اليهود والنصارى...»<sup>(٣)</sup>.

وقد روياناً عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما وجد

(١) (٣٩٢/٤).

(٢) تفسيره: (٢١٥٣/١٥).

(٣) سبق تخریجه.

قبر دانيال في زمانه بالعراق، أمر أن يُخفى عن الناس، وأن تدفن تلك الرقعة التي وجدوها عنده فيها شيءٌ من الملاحم».

والحاصل: أن السلف مختلفون في تفسير الآية، ولم يثبت من النقل شيءٌ تقوم به الحجة.

فالمعنى على تحليل الآية نفسها، وإنعام النظر فيها، ليتبين الحق إن شاء الله تعالى.

قال عز وجل: «إِذْ يَنْتَزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ».

فدل على تنازعٍ كان بين القوم في أمر الفتية، ولا بد في التنازع من الانقسام.

ثم قال تعالى: «فَقَالُوا» فدل الإتيان بالفاء أن ما بعدها تفصيلٌ لما قبلها، وهو التنازع، وإذا كان التنازع لابد فيه من الانقسام، كان الظاهر أن يكون بعد الفاء ذكر قول كلٌ من الفريقين على حدة، كما يقول: «تنازع الفقهاءُ هذا الحكم، فقال فريق: يجب، وقال فريق: لا يجب».

فلذلك تعين أن يحمل قوله: «فَقَالُوا» على أنه قول أحد من الفريقين، وأُسند إلى ضمير الجمع مجازاً؛ لأن للقائلين مزية أقيموا الأجلها مقام الجميع، و يؤيد ذلك قوله: «أَبْنُوا» فلو كان القائلون هم الجميع، لكان الأمر خلاف الظاهر، إذ هو أمرٌ لأنفسهم، ولو أريد: قال بعضهم لبعض، لكان الظاهر أن يصرح به، فكأنه قال - والله أعلم - فقال الفريق المختار: «أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بُنَيَّنَا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ».

[ص ١١٣] فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾؟

قلت: الذي يعطيه السياق أن الفتية بعد أن رأهم القوم، واستخبروهم، وتقررت الآية، رجعوا إلى موضعهم في الكهف، وعاد الرُّعب الذي في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمْلَأْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨].

فبقي القوم متخيّرين لا يدرُون أ Mataوا أم ناموا، ولا يمكنهم الدخول إليهم لمكان الرُّعب، ثم تنازعوا فيما يصنعون، فقال الفريق الأول: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَنًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ أي: Mataوا أم عادوا إلى نومهم؟

ولا يصح أن يقال: إن المراد: ربهم أعلم بهم، من هُم، وممن هم؟ لأن الظاهر أنهم اجتمعوا بال القوم، وقصوا عليهم قصتهم، لتتقرر الآية التي هي المقصود من الإعثار عليهم، أعني: قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾.

فإن قلت: فإذا كان دخول الكهف ممنوعاً، فكيف يقولون: ﴿أَبْنُوا عَلَيْهِمْ﴾؟

قلت: المراد بالبناء عليهم البناء لسد باب الكهف، بقرينة ما تقدم.

فإن قلت: فما واجه التزاع؟ فهل أبى الفريق الآخر سد باب الكهف؟

قلت: أرادوا - والله أعلم - أن يبنوا المسجد عند باب الكهف، بحيث يكون جداره ساداً لباب الكهف.

فالفريق الأول يقولون: أبوا جداراً نسداً به باب الكهف.

والفريق الآخر قالوا: بل نبني مسجداً يكون جداره سادداً لباب الكهف.

[ص ١١٤] إذا تقرر هذا، فقد اختلف المفسرون من المحمود من

الفريقين؟

و قبل أن نفيض في ذلك ينبغي أن تعلم أنه ليس بيدنا دليلاً صحيحاً عن أن الملك كان من أهل الحق، بل ولا على أن القوم الذي أثروا على الفتية كان بعضهم كفراً كفراً صريحاً، وإنما في الآية قوله تعالى: **﴿لَيَعْلَمُوا أَنَّهُمْ**  
**وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَبَّ لِفِيهَا﴾**.

وهذا ليس بتصريح الدلالة على أن فيهم من شك، فضلاً عن الدلالة على أن فيهم من يكذب، وقد قال الله عز وجل: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوُكُمُ اللَّهُ ...**  
**ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ يُكْلِ شَعْرَ**  
**عَلِيهِم﴾** [المائدة: ٩٤ - ٩٧].

نعم، الظاهر من إظهار الله عز وجل لتلك الآية أن يكون في أولئك القوم من يخالفه الشك في البعث، هذا أقصى ما تدل عليه الآية.

إذا علمت هذا، فأصنع لما يردد عليك:

فقال بعض المفسرين: الفريق الصالح هو الثاني، بدليل عزمهم على اتخاذ المسجد.

وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأنه لم يثبت لدينا أن الفريقين كان أحدهما مؤمنين، والآخر كفراً مصريحاً بالكفر حتى ينتفي عنهم العزم على اتخاذ المسجد، فقد يكون الفريقان كلاهما من المسلمين، ولكن أحدهما أهل علم وهدى، والآخر أهل جهل وضلال.

وعليه، فليس أهل العلم والهدي بأحق من الآخرين باتخاذ المسجد، بل الأمر بالعكس كما لا يخفى.

[ص ١١٥] وقال قوم: بل الفريق الأول هو المحمود. وهذا هو الصحيح، ولنا عليه أدلة:

١- أن الله عزَّ وجلَّ أقام الفريق الأول مُقام الجميع، بقوله: ﴿فَقَالُوا﴾، وهذا لا يكون إلا لمزية، كما تقدم. ولا تكون المزية هنا إلا دينية؛ لأمررين: الأول: أن الباري عزَّ وجلَّ اعتبر هذه المزية، حيث جاء في كلامه العزيز إقامة الفريق الأول مُقام الجميع لأجلها، وهذا يشعر بأنها محبوبة له عزَّ وجلَّ.

الثاني: أن المزية الدنيوية إنما هي القوة، وقد أثبتها الله عزَّ وجلَّ للفريق الثاني بقوله: ﴿الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾. فتعين أن تكون مزية الفريق الأول دينية، فهم أهل العلم والهدي.

٢- أن الله عزَّ وجلَّ حكى من قول هذا الفريق الأول قولهم: ﴿رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾.

وهذه كلمة عظيمة، يشم منها نفحات الإيمان، وتلوح منها لمحات العلم والإيقان.

٣- أن الله تبارك وتعالى قدَّم الفريق الأول في الذكر، والتقديم يُشعر بمزية للمقدَّم، وقد علمت أن المزية ليست بدنيوية، فتعين كونها دينية.

٤- أنه جلَّ ذكره قال في ذِكر الفريق الثاني: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ ...﴾.

فأشعر أن الحامل لهم على هذا العزم هو الغلبة [ص ١١٦] على ما قرره بعض علماء البيان في باب المسند إليه في مجئه موصولاً؛ للإيماء إلى وجه بناء الخبر<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِ سَيِّدِ الْخُلُقَنَ جَهَنَّمَ دَاهِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

واعتراض السعد عليه إنما هو لتفسيره الإيماء بما ذكر لا على نفس المعنى.

وقرره علماء الأصول في مسالك العلة، بقولهم: «إن ربط الحكم بالمشتق مؤذن بعيلية ما منه الاشتقاد»<sup>(٢)</sup>. وهو في الموصول أو واضح.

والغالب أن الغلبة تكون سبباً للبطر والبغى والعدوان، ويعينه أنه لو كان فعلهم محموداً لرتبه على وصف ظاهر المناسبة للخبر.

إذا تأملت هذه الأوجه، وأنعمت النظر، علمت أن الآية تدل بنفسها على أن الفريق الأول هو المحمود، والفريق الثاني هو المذموم.

فالفريق الأول متمسكون بعهد نبيهم، واقفون عند حده.

والفريق الثاني أهل جهل وغلوّ وعدوان، يشرعون ما لم يأذن به الله تعالى، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

فهذه دلالة الآية بنفسها، قد علمت حقيقتها، ثم ضمّ إلى ذلك دلالة

(١) انظر «التلخيص - بشرح البرقوقي»: (ص ٦٠)، و«المطول»: (ص ٧٤).

(٢) انظر «البحر المحيط»: (٥/٢٠١) للزركشي، و«التحبير شرح التحرير»: (٧/٣٣٤٩-٣٣٥٠) للمرداوي.

قوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]. وقد تقدمت<sup>(١)</sup>.

ثم عزّها بدلالة السنة المتوترة: بلعن اليهود والنصارى، واشتداد غضب الله عليهم؛ لاتخاذهم قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد<sup>(٢)</sup>.

وهذا يتناول القوم الذى أعثروا على الفتية، إن كانوا نصارى أو يهوداً، وكذلك إن كانوا من أمة أقدم من اليهود؛ لأن ظاهر الأدلة أن هذا الفعل لم يزل محظوراً.

وظاهر أن الباري تبارك وتعالى قصّ علينا هذه القصة ليرشدنا إلى أن نقتدي بالفريق الواقف عند حده، المتمسك بعهده، ويحذرنا من أن نفعل ما فعل الفريق الآخر من الغلو في الدين، وشرّع ما لم يأذن به الله، والافتراء عليه.

[ص ١١٩] وقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم من مثل فعلهم، وأخبرنا بأننا ستبـع سـنـنـهـمـ، وبـشـرـنـاـ أـنـهـ لـاـ تـزـالـ طـائـفـةـ مـنـاـ قـائـمـةـ عـلـىـ الـحـقـ، لـاـ يـضـرـهـمـ مـنـ نـاـوـأـهـمـ.

فـسـأـلـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ أـنـ يـجـعـلـنـاـ مـنـ طـائـفـةـ الـحـقـ، وـيـثـبـتـ قـلـوبـنـاـ عـلـىـ دـيـنـهـ، وـيـهـدـيـنـاـ لـمـ اـخـتـلـفـ فـيـهـ مـنـ الـحـقـ بـإـذـنـهـ، إـنـ سـمـيـعـ مـجـيـبـ.

وقد كنتُ كتبتُ سلسلةً من التسليمات الجدلية، وبيان الجواب عنها<sup>(٣)</sup>، ثم رأيت الأمر أوضح من ذلك، كما لا يخفى على من له بصيرة. والله أعلم.

(١) لم يتقدم شيء هنا في المبécبة، وقد تكلّم المؤلف عليها في «المسوّدة» (ص ٢١).

(٢) والأحاديث في ذلك في الصحيحين وغيرهما عن عدد من الصحابة.

(٣) يعني في النسخة الأولى للكتاب (المسوّدة) انظرها (ص ١٨-١٩).

## الخاتمة<sup>(١)</sup>

---

(١) هكذا في الأصل عنوان لم يكتب تحته شيء. وانظر المقدمة (ص ٢٠).



## ملحق

### النهي عن البناء على القبر<sup>(١)</sup>

المتبدّر أن المراد بالبناء على القبر ما يُبني لأجل القبر، وهذا هو الذي فهِمهُ العلماء، ونحن نعلم أن هذا هو الواقع، ولكن هذا لا يمنعنا أن نشير عليه شبهة لم نرَ من تعرّض لها؛ خشيةً أن يُلْقَنَها بعض المحرّفين فيلعب بها دوراً من أدوار التضليل قبل أن يُقْيِضَ اللهَ مَن يكشف عوارها، فرأينا أن نُشيرُها لِتُشيرُها؛ عملاً بقول أبي عُبادَةَ<sup>(٢)</sup> :

إذا ما الجرُحُ رُمَّ على فسادٍ      تبَيَّنَ فِيهِ تفريطُ الطَّيِّبِ  
وللسَّهِمِ السَّدِيدِ أَشَدَّ حَبَّاً      إِلَى الرَّامِي مِنَ السَّهْمِ الْمُصِيبِ

على أَنِي أَرْجُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْمِعَ لِي بَيْنَ السَّدَادِ وَالْإِصَابَةِ، فَأَقُولُ:

قد يقال: لعل المراد بالبناء المنهي عنه هو ما يكون فيه انتهاك لحرمة القبر، كأن يُبني بيت للسكنى أو حائط ويجعل الجدار على متن القبر كما هو الحقيقة في البناء على القبر. ويؤيد هذه قرْنَه بالنهي عن الجلوس عليها.

والجواب: أن الحديث مطلق، وجعل جدار الدار على متن القبر غير ممكن عادة؛ إذ لابد للبناء من أساس، ومتن القبر لا يصلح أساساً. وفي كون ذلك هو الحقيقة نظر؛ إذ قد يقال: إنما يكون حقيقة لو استغرق البناء جميع

(١) من المسودة الثانية (ص ٣٠ - ٤٠).

(٢) هو البحتري «ديوان» (٤٤١ - ٤٤٢). والبيت الثاني فيه:  
..... فلللهِم السَّدِيدِ أَحَبَّ غَبَّاً

أجزاء القبر. وعلى تسليمه فيشاركه في الحقيقة أن يكون البناء مشتملاً على القبر مسقوفاً، فإنه باعتبار السقف يكون على جميع أجزاء القبر.

أما قرنه بالنهي عن الجلوس فيعارضه ما هو أقوى منه، وهو قرنه بالنهي عن التجصيص، وهو أقرب إلى معنى البناء الذي يقصد به تشييد القبر وتعظيمه من الجلوس إلى معنى البناء الذي يقصد به إهانته؛ لأن التجصيص من جنس البناء كما لا يخفى.

فإن قيل: فإن لم يمكن وضع الجدار على متن القبر فيمكن حفره.

قلت: فكان الظاهر إذن أن ينهى عن حفر القبر؛ لأنه هو المحظور لا أصل البناء إذ لو حرف سيلٌ قبراً في بقعة مملوكة أو موات لم يمنع البناء في موضعه، على أن البناء بعد الحفر ليس على القبر، بل هو على موضعه، إذ لا بد في الحفر أن يصل إلى قعر القبر ليوضع الأساس على قرار متين كما لا يخفى.

فإن قيل: فهو على القبر مجازاً.

قلت: هو مجاز بعيد لا داعي إلى ارتكابه.

أما إذا قلنا: إن البناء المشتمل على القبر المسقوف يكون على القبر حقيقة، فالأمر واضح لأن الحقيقة مقدمة على المجاز. أما إن قلنا إنه مجاز، فالجاز القريب المتبادر أولى من بعيد المتكلّف، وقد سبق أن قرئه بالتجصيص يدل على أن المراد بالبناء ما كان للتشييد والاحترام وأنه أدل على ذلك من الجلوس على المعنى الآخر، وهذا واضح.

ويؤيد ما قلناه حديث فضالة كما تقدم، وحديث أمير المؤمنين عليٌّ كما

سيأتي. بل لو لم يرد إلا أحدهما لكان كافياً في المطلوب، بل لو لم يرد إلا النهي عن التجصيص لكان كافياً بدلالة القياس الجليّ كما هو بّين، بل لو لم يرد شيء من ذلك لكتفى في حظر البناء ونحوه خلافه للسنة مع صيرورته سبيلاً لضلال طوائف من الأمة كما هو مشاهد، مع أدلة أخرى قد أشرنا إليها في مواضع آخر من هذه الرسالة.

فيتعين أن يكون المراد بالبناء في هذا الحديث هو المبادر منه والمنافي للتسوية والمناسب للتجصيص والإشراف، أعني البناء المشتمل على القبر، سواء كان ضيقاً على جوانبه القريبة أم واسعاً. وسواء كان مسقوفاً أم لا.

أما على القول بأن البناء المشتمل على القبر لا يقال له بناء ولو كان مسقوفاً فظاهراً؛ لأن المسقوف يكون مجازاً وغير المسقوف مجازاً<sup>(١)</sup>.

وأما على القول بأن المسقوف حقيقة فلأنه لا فرق، فالكلُّ إحكام للقبر وتمييز له، بل وقياس عليه البناء بالقرب من القبر غير مشتمل عليه إذا كان لأجله كالشاهد، بناء على أن العلة هي خشية أن يؤدي تمييزه إلى تعظيمه الذي هو بباب الشرك كما تدل الأحاديث الصحيحة في النهي عن الصلاة إلى القبور، وأن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، مع ما قاله ابن عباس وغيره من السلف كما في «صحيح البخاري» وغيره في تفسير قوله تعالى: «وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ إِلَيْهِنَّكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدَّا وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعْوَقَ وَنَسَرًا ٢٣ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا» [نوح: ٢٣-٢٤]: إن هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم إلخ. ومع السنة المتواترة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد،

(١) كذا في الأصل.

وَفُسِّرَتْ فِي بَعْضِهَا بِبَنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، وَلَعْنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَتَالَ اللَّهَ لَهُ،  
وَاشْتِدَادَ غَضْبِ اللَّهِ عَلَيْهِ، مَعَ مَا فِي بَعْضِهَا مِنْ لَعْنَ مَنْ اتَّخَذَ عَلَى الْقَبْرِ  
سَرَاجًا = كُلَّ هَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ هُنَّ خَوْفِيَّةٌ أَنْ يُؤْدِي  
تَمْيِيزَهُ إِلَى تَعْظِيمِهِ.

وَهَذِهِ الْعُلَمَاءُ مُوْجَدَةٌ فِي كُلِّ تَمْيِيزٍ لِلْقَبْرِ مَا ذَكَرْنَا أَوْ غَيْرَهُ، فَكُلُّ ذَلِكَ  
مَا يَتَنَاهُ النَّهْيُ. وَمِنْهُ الْقَبْرُ فِي الْبَنَاءِ لِوُجُودِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا قَبْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَلَهُ سَبْبٌ خَاصٌّ سِيَّاْتِيُّ بِيَانِهِ فِي فَصْلٍ مُسْتَقْلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى.



## الفهارس

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس الأحاديث والآثار
٣. فهرس الأعلام
٤. فهرس الكتب



## فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة    | الآيات   |
|-----------|--|
| ٨         | ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]                                |
| ٧         | ﴿هَكَانُوا بِرُهْنَتِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَنِدِيقِنَ﴾ [البقرة: ١١١]                                  |
| ٣         | ﴿يَتَأْمِنُهُ الَّذِينَ أَمْتَوْا أَطْبَعُوا اللَّهَ وَأَطْبَعُوا الرَّسُولَ...﴾ [النساء: ٦٥ - ٥٩] |
| ٩         | ﴿مَنْ يُطِيعُ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]                                      |
| ٦ - ٤     | ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ وَأَتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي...﴾ [المائدة: ٣]           |
| ١٦        | ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ عَرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ...﴾ [المائدة: ٣١]                                |
| ٧٩        | ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾ [المائدة: ٨٩]                         |
| ١٣٥       | ﴿يَتَأْمِنُهُ الَّذِينَ أَمْتَوْا لِيَبْتُوُكُمُ اللَّهُ...﴾ [المائدة: ٩٧ - ٩٤]                    |
| ١٢٤       | ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا دُكَّرُوا بِهِ فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ...﴾ [الأنعام: ٤٤]                        |
| ١٢٥ - ١٢٤ | ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا...﴾ [الأنعام: ١١٢ - ١١٧]                            |
| ٨         | ﴿قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الْأَقْرَبَ أَنْجَحَ لِرَبِّهِ...﴾ [الأعراف: ٣٢]                 |
| ١٣٤       | ﴿لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّتَ مِنْهُمْ فِرَارًا...﴾ [الكهف: ١٨]                            |
| ١٣٦ - ١٣١ | ﴿لَيَعْلَمُوا أَنَّهُ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَأَنَّ الْسَّاعَةَ لَا رَبَّ فِيهَا...﴾ [الكهف: ٢١]   |
| ٢٩        | ﴿أَكَفَرَتِ الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ...﴾ [الكهف: ٣٧]                      |
| ٢٩        | ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]  |
| ٧٩        | ﴿وَلَيَسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ...﴾ [الأحزاب: ٥]                             |
| ١٣٧       | ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكِنُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ...﴾ [غافر: ٦٠]            |

## الصفحة

## الآيات

|        |  |
|--------|--|
| ١٠٨    | ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا إِلَيْبِنَتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ...﴾ [الحديد: ٢٥]  |
| ٤٣     | ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرُنَّ إِلَيْهِنَّ وَلَا نَدْرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا...﴾ [نوح: ٢٣]      |
| ١٤٣    | ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرُنَّ إِلَيْهِنَّ وَلَا نَدْرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا...﴾ [نوح: ٢٤ - ٢٣] |
| ١٣٨    | ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]  |
| ٢٦     | ﴿لَئِنْ قَدِيرُنَّ عَلَىٰ أَنْ شُوَّيْ بَنَاهُ﴾ [القيامة: ٤]                                 |
| ٢٩     | ﴿أَلَّا يَخْلُقَ كَفَرَكَ فَسَوْنَكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]                              |
| ٢٩، ٢٦ | ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ يَذَّهِّبُمْ فَسَوْنَهَا﴾ [الشمس: ١٤]                       |



## فهرس الأحاديث والآثار <sup>(١)</sup>

### الصفحة

### ال الحديث أو الأثر

- أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تترك قبراً مشرفاً إلا سوئته، ولا تمثلاً في بيت إلا طمسه ٥٣
- أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع قبراً مشرفاً إلا سوئته، ولا تمثلاً إلا طمسه ١١٠، ٥١، ٥٠
- أبعثك لما بعثني رسول الله ﷺ: لا تدع قبراً إلا سوئته، ولا تمثلاً إلا وضعته ٦٦، ٥٨
- \* أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان ٥
- \* أخبرني من رأى قبر النبي ﷺ، وقبر أبي بكر وعمر ٢٢-٢١
- \* أخذ بيدي خارجة، فأجلسني على قبر ١٠٥
- \* ارفعوا القبر حتى يُعرَف أنه قبر فلان ٢٥
- أعلم بها قبر أخي ١٠٦، ٤٨، ٢٤
- ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تمثلاً إلا طمسه، ولا قبراً مشرفاً إلا سوئته ٦٠، ٥٦، ٥٢
- أما بعد، فإنَّ خيرَ الحديث كتاب الله، وخير الهداي ٤
- أن رسول الله ﷺ بعثَ رجلاً من الأنصار: أن يسوِّي كُلَّ قبر ٦٧
- إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بتسوية القبور ١٩، ١٨
- إن في المال لحقاً سوى الزكاة ٦٢
- أن الميت يعذَّب بكاء أهله ١١٧

(١) ما قبله علامة «\*» فهو أثر.

## الصفحة

## ال الحديث أو الأثر

- ٢٠ أن النبي ﷺ أَحِدَّهُ، وَتُصَبِّعُ عَلَيْهِ الْبَنْ نَصْبًا
- ٢٣ أن النبي ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِهِ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءَ
- ١١٠ أن النبي ﷺ كَانَ فِي جَنَازَةِ حِينَ بَعْثَ عَلَيْهِ
- ٢٨-٢٧ أن النبي ﷺ نَهَى أَنْ تُرْفَعَ الْقَبُورُ أَوْ يُبَيَّنَ عَلَيْهَا
- ٩٠ أن النبي ﷺ نَهَى أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْقَبْرِ
- ١٠٠ أن النبي ﷺ نَهَى أَنْ يُجَعَّصَ قَبْرُ، أَوْ يُبَيَّنَ عَلَيْهِ
- ٣٥ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ بَطَّحَ الْمَسْجِدَ، وَقَالَ: ابْطَحْهُ مِنَ الْوَادِيِ الْمَبَارِكِ
- ٢٢ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْنَمًا
- \* ٢٥ أَنَّهُ شَهَدَ دُفْنَ رَجُلٍ، فَقَالَ: جَمْهُرُوا قَبْرَهُ وَلَا تَطْبِنُوهُ
- ٦٨ أَيْكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَا يَدْعُ بَهَا وَثَنَّا إِلَّا كَسْرَهُ
- ٣٤ بُطِّحَ لَهَا بِقَاعٍ فَرَقَّ
- \* ٢٢ دَخَلْتُ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيْتُ قَبْرَهُ
- \* ٢٠ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتَ: يَا أُمَّاهَ! اكْشُفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ
- \* ١٠٣ رَأَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
- \* ٤٩ رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأْنِي بَنِيَّ سَبْعِينَ دَرْجَةً
- ٢٥ رَأَيْتُ قَبْرَ ابْنِ عُمَرَ مُسْنَمًا
- \* ٢١ رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِمَارَةِ عُمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
- \* ١٢٧ رَأَيْتُ قَبُورَ الشَّهِداءِ جُنُّيَّ مُسْنَمَةً
- \* ٣٨، ٢٢ رَأَيْتُ قَبُورَ شَهِداءَ أَحَدِ جُنُّيَّ مُسْنَمَةً
- \* ٤٧ رَأَيْتُنِي وَنَحْنَ شُبَيْبَانَ فِي زَمْنِ عُثْمَانَ، وَإِنَّ أَشَدَنَا وَثَبَةً
- \* ٢١ سَأَلْتُ ثَلَاثَةَ كُلَّهُمْ لَهُ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبًّ
- ١٦ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا

| الصفحة     | الحديث أو الأثر   |
|------------|---|
| ٧٤         | - سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يقعد على القبر                           |
| ٧٠         | - سمعت النبي ﷺ ينهى أن يقعد الرجل على القبر                         |
| ٣٢، ٢٧، ٢٠ | - سووا القبور على وجه الأرض إذا دفتم                                |
| ١٣٢        | - عمّى الله على الذين أعثراهم على أصحاب الكهف مكانهم                |
| ٦٩         | * عن عثمان: أنه كان يأمر بتسوية القبور                              |
| ٣٨         | * فإذا لم نجد حجراً جمعنا جثوةً من تراب                             |
| ١٨         | * فأصيب ابنُ عمٍ لنا، فصلى عليه فَضَالَّةُ، وقام على حفرته          |
| ١٢٣        | - فإنها تذَكَّرُكم الآخرة   |
| ١٩         | - فإنني سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسوية القبور                         |
| ١٩         | * فتوفي ابنُ عمٍ لنا يقال له: نافع بن عبد                           |
| ٢٠         | - فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله        |
| ١٩         | * فقال فضالة: خَفَّوا   |
| ١٠٩        | - فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا مشرفة، ولا لاطئة                       |
| ٨٠         | * في الناس من يَمْحَضُ الطاعةَ، فلا يمزجها بمعصية                   |
| ١٠٥        | * كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور                        |
| ٢٣         | * كان لأن يخر من السماء - أو قال: من بُعْدِ - أحب إليه من أن يكذب   |
| ٥          | * كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً، فلما نزلت (براءة)           |
| ٣٤         | * كانت كِماماً أصحاب رسول الله ﷺ بُطْحَا                            |
| ١٦         | * كنا مع فَضَالَةَ بن عُبيَّدَ بِأَرْضِ الرُّومِ، فتوفي صاحبُ لَنَا |
| ١١٦        | - لا تؤذ صاحب هذا القبر، أو لا تؤذ                                  |
| ١٠٣        | * لا تضرِّنْ عَلَيْ فَسْطَاطَا                                      |
| ٧٩         | - لا طلاق في إغلاق  |

## الحديث أو الأثر

### الصفحة

٣٣، ٣٥

- لا مشرفة، ولا لاطنة

١٣٠

- للتبعنَّ سَنَنَ من كان قبلكم

١٣٢، ٢٤

- لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد

٧٩

- الله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم

١٢٦، ٢٥

\* لم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة

٤٥

\* لما مات الحسن بن الحسن، ضربت امرأته على قبره فُسْطاطاً

٤٥

\* لما مات الحسن بن الحسن بن علي، ضربت امرأته القبة

٢٤

- لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فُدُنِّ

٦٢

- ليس في المال حق سوى الزكاة

٥

- مكث النبي ﷺ بعد ما نزلت هذه الآية إحدى وثمانين ليلةً

٤

- من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد

٧٨

- من تعزّى بعزاء العجاهلية، فأعِضُوه بِهِنْ أبيه، ولا تكروا

١٤

- من سن سنة حسنة

٧٥

- نهانا رسول الله ﷺ أن تُجَحَّصِّنَ القبور، أو تُبْنَى عليها

٨٨، ٧٤، ٧٣

- نهى رسول الله ﷺ أن تُجَحَّصِّنَ القبور

١٠٠

- نهى رسول الله ﷺ أن يُبْنَى على القبر أو يُجَحَّصِّن

٧٥

- نهى رسول الله ﷺ عن تجصيص القبور

٧٥

- نهى رسول الله ﷺ عن تقسيص القبور

٩٠

- نهىنبي الله ﷺ أن يُبْنَى على القبور أو يُقْعَد عليها

٥

\* هذا نزل يوم عرفة، فلم ينزل بعدها حرامٌ ولا حلال

١٣٢

\* هم الأمراء

٤٢

\* وأحّب أن لا يُبْنَى ولا يُجَحَّصِّن، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء

الصفحة

ال الحديث أو الأثر

١٠٣

\* ولا تجعلن على قبري بناء

٥٢

- ولا صورة إلا طمستها

٣٠ ، ٢٨

- ولا قبرًا مشرقا إلا سويته

٨٩ ، ٧٣

- ولا يزاد على حفرته التراب

٢٤

- ولو لا ذلك لأُبرز قبره، غير أنه خشى أن يكون مسجدا

٣٤

\* يا أيها الناس أُبِطِحُوا

١٣١

\* يعني عدوهم



# فهرس الأعلام

|                            |                         |                              |  |
|----------------------------|-------------------------|------------------------------|--|
| ٧١                         | أسد (ابن موسى)          | ٩                            | آدم عليه السلام                                |
| ١٣٠، ١٢٨                   | إسماعيل عليه السلام     | ٦٧                           | أبان بن تغلب الربعي                            |
| ٧٥                         | إسماعيل بن علية         | ٨٩، ٧٣                       | أبان بن أبي عياش                               |
| ٥٢                         | إسماعيل بن قتيبة        | ١٢٩                          | إبراهيم عليه السلام                            |
| ٦٧، ٦٦                     | أشعث بن سوار            | ٤٨، ٢٣                       | إبراهيم (ابن النبي ﷺ)                          |
| ٦٧، ٦٦                     | ابن أشوع                |                              | إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف |
| ٢٣                         | ابن الأصبhani           | ١٨                           | إبراهيم بن محمد                                |
| ٦١                         | الأصبhani               | ٢٣                           | إبراهيم النخعي                                 |
| ٩١                         | أبو أمامة               | ٣٧، ٢٥، ٢١                   | ابن أبي الدنيا                                 |
| ٧٩                         | أنس بن مالك             | ٤٥                           | أبي بن كعب                                     |
| ٨٥                         | الأوزاعي                | ١٣                           | أحمد بن حنبل                                   |
| ٨٣، ٧٥                     | أيوب السختياني          | ٥٢ - ٥٠، ٢٣، ١٨، ٦           | ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٢                 |
| ٧٦، ٦٩، ٣٢، ٢٧             | الباجي                  |                              |  |
| ٤٦، ٤٥، ٤٣، ٢٢، ٦          | البخاري                 | ١٠٠، ٨٨ - ٨٦، ٨٤، ٨٢، ٧٥، ٧٤ |  |
| ٩٤، ٩١، ٨٥، ٨٤، ٨٢، ٥٥، ٤٧ |                         |                              | ١١٦، ١٠٧                                       |
| ١٤٣، ١١٦، ١١٥، ١٠٥، ١٠٤    |                         | ١٨                           | أحمد بن خالد الورهي                            |
| ٢١                         | أبو بكر الآجّري         | ١٩                           | أحمد بن خالد                                   |
| ٥١                         | أبو بكر بن خلاد الباهلي | ١٠١، ١٠٠                     | أحمد بن صالح                                   |
| ٦١، ٦٠، ٥٢، ٢٢             | أبو بكر بن أبي شيبة     | ٥٣                           | أحمد بن يوسف السلمي                            |
| ٧٣، ٧١                     |                         | ٧٥                           | أزهر بن مروان                                  |
| ١٢٩، ٦٣، ٢٢، ٢٠، ١٣        | أبو بكر الصديق          | ٧١                           | إسحاق بن إبراهيم                               |
| ١٢٨، ١٢٧                   | البناني                 |                              | إسحاق بن عيسى ابن بنت داود                     |
| ٦                          | البيهقي                 | ٢١                           | ابن أبي هند                                    |
| ٣٥                         | ابن التركمانى           | ٦٥، ٦٤                       | أبو إسحاق السبيعى                              |

|            |                                |                             |                      |
|------------|--------------------------------|-----------------------------|----------------------|
| ١١٣        | ابن حجر الهيثمي                | ٧١، ٦٣، ٥٠، ٨، ٦            | الترمذى              |
| ١٣         | حديفة بن اليمان                | ١٩، ١٨، ١٧، ١٦              | شمامه بن شفهي        |
| ١٢٨        | حسن صدر الدين الكاظمي          | ٣٤، ٢٧، ٢١، ٢٠، ٤           | جابر بن عبد الله     |
| ٤٥         | الحسن بن الحسن بن علي          | ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧٠، ٦٩، ٣٧  |                      |
| ١٠٠        | حسن (ابن موسى)                 | ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٢، ٨١، ٧٦  |                      |
| ٨٩، ٧٣     | الحسن (البصرى)                 | ١١٢، ٩١، ٩٠                 |                      |
|            | الحسين بن إسماعيل بن عبد الله  | ٨٢، ٧٤، ٧٠، ٢٣، ٥           | ابن جريج             |
| ٤٥         | المحاملى                       | ١١٤، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥         |                      |
| ٦٠         | حسين بن حيان الأستى أبو الهياج | ٦٨                          | جرير بن أبي الهياج   |
| ٢٢         | أبو حسين (الأستى)              | ١٣٢، ١٣١، ٦٩، ٢٥، ٦٥        | ابن جرير             |
| ٣٧         | أبو حفص بن شاهين               | ٢٠                          | أبو جعفر بن شاهين    |
|            | حفص بن غياث                    | ٢١                          | أبو جعفر محمد بن علي |
| ٦٨، ٦٧     | الحكم بن عتيبة                 | ٣٥، ٢٣، ٢٠                  | جعفر بن محمد         |
| ٢٥، ٢٢، ٢١ | حماد بن أبي سليمان             | ٦٧                          | الجُورَجَانِي        |
| ٦          | الْحُمَيْدِي                   | ٨٠                          | الجويني              |
| ٦٧، ٦٦     | حنش بن المعتمر                 | ١٣٢، ٨٥، ٨٤، ٧٧، ٦٧         | أبو حاتم الرازى      |
| ٢٥، ٢١     | أبو حنيفة                      | ٥٦، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٢٠، ١٨      | الحاكم               |
|            | خارجة بن زيد                   | ١١٣، ٦٦، ٦٢، ٦١، ٦٠         |                      |
|            | ١١٥                            | ٧٠، ٦٨، ٣٧، ٣٣، ٢٠، ٦       | ابن حبان             |
| ٢٥         | خالد ابن أبي عثمان             | ١٠١، ٩٢، ٩١، ٨٢، ٧٧، ٧٢، ٧١ |                      |
| ١٢٩        | خدية رضي الله عنها             | ٥٥، ٥٤، ٥١، ٥٠              | حبيب بن أبي ثابت     |
| ٩١         | الخطيب (البغدادى)              | ٦٠، ٥٨، ٥٦                  |                      |
|            | خالد بن يحيى                   | ١١٢، ٧٦، ٦٩، ٣٢، ٢٧         | ابن حبيب             |
|            | ٥٦، ٥٥، ٥٢، ٥١، ٥٠             | ٧٠                          | الحجاج               |
| ٤٩         | ابن خلگان                      | ٦٧، ٦١، ٦٠، ٥٩              | ابن حجر العسقلانى    |
| ٨٤         | الدارقطنى                      | ٩٩، ٩٨، ٩٦، ٨٦              |                      |

|                        |  |                     |                                   |
|------------------------|--|---------------------|-----------------------------------|
| ٧١                     | سعيد بن منصور                                  | ١٣٣، ١٢٩، ١٢٨       | دانيا                             |
| ٤٢، ٣٧، ٢٢             | سفيان التمّار                                  | ٦٣، ٥٣، ١٧، ٢٣، ٢٠  | أبو داود                          |
| ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٠، ٢٣     | سفيان الثوري                                   | ٨٧، ٧٢، ٧١، ٦٧      |                                   |
| ٦٥، ٦٤، ٦٠، ٥٩، ٥٨     |  | ٨٥                  | دُحِيم                            |
| ٦٥                     | سفيان بن عيينة                                 | ٨٤، ٦٤              | ابن دقيق العيد                    |
| ٦٦                     | السّكّن بن إبراهيم                             | ٦٦، ٥٦، ٤٨، ٢٠، ١٩  | الذهببي                           |
| ٧٢                     | سَلْمَ بن جُنَادَةَ بْنِ مُسْلِمَ الْقَرْشِيِّ | ١١٣، ١٠١، ٨٢، ٧٩    |                                   |
| ٨                      | سلمان (الفارسي)                                | ١٢٨                 | ذِي الْكَفْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ |
| ١٠٢، ١٠٠               | أم سلمة  | ٨٠                  | الرازي                            |
| ٥٥                     | سلمة بن كَهَيل                                 | ٢٩، ٢٦              | الراغب (الأصفهاني)                |
| ٨٤                     | سليمان ابن بنت شرحبيل                          | ٨٨ - ٨٦، ٨٢، ٧٢، ٧٠ | أبو الزبير                        |
| ١٧                     | سليمان بن داود                                 | ١٠١، ١٠٠، ٧٧، ١٨    | أبو زُرْعَةَ                      |
| ٨٥، ٨٤، ٧٤، ٧٢         | سليمان بن موسى                                 | ٣٤                  | الزمخشري                          |
|                        |  | ٨٦، ٨٥              | الزهري                            |
| ١٢٦                    | السمهودي                                       | ٦٥، ٦٤، ٥٢          | زهير بن حرب                       |
| ٧٧                     | سويد بن عبد العزيز                             | ١٠٠، ٨٢             | الساجي                            |
| ٨٠، ٧٧، ٤٢، ٣٥، ٢٥، ٢٣ | الشافعى  | ٢١                  | سالم بن عبد الله                  |
|                        |  | ٢٠                  | السختياني (عمران بن موسى)         |
| ٨٢، ٨١، ٧٨، ٧٧         | شعبة   | ٩٨                  | السخاوي                           |
| ١٢٧، ٣٨، ٢٢            | الشعبي   | ٥                   | السُّدِّي                         |
| ١١٩                    | الشوكاني                                       | ٤٢                  | السرخسي                           |
| ١٢٨                    | صالح عليه السلام                               | ٨٢، ٤٩              | ابن سعد                           |
| ٩٥، ٦٤                 | ابن الصلاح                                     | ٨                   | سعد (ابن أبي وقاص)                |
| ٩٨                     | ابن الصيرفي                                    | ١٣٢                 | سعيد بن جُبَير                    |
| ٦                      | طارق بن شهاب                                   | ١١٢، ١٠٣، ٩٢-٩٠     | أبو سعيد الخدري                   |
| ١٧، ١٦                 | أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سَرْح               | ٨٥                  | سعيد بن عبد العزيز                |

|                    |                               |                    |                                       |
|--------------------|-------------------------------|--------------------|---------------------------------------|
| ١٠٥                | عثمان بن حكيم                 | ٧١                 | الطحاوي                               |
| ٨١                 | عثمان الدارمي                 | ٣٦                 | الطيبي                                |
| ٧٢                 | عثمان بن أبي شيبة             | ٣٦، ٢٤، ٢١، ٢٠، ٤  | عائشة رضي الله عنها                   |
|                    | عثمان بن عفان                 | ٦٨، ٦٣، ٤٩، ٤٧، ١٣ | ١٢٦، ٩٢، ٩١                           |
|                    |                               | ١١٢، ١٠٧، ١٠٤، ٦٩  | أبو عبادة (البحتري)                   |
| ١٠٦                | عثمان بن مظعون                | ١٤٣، ١٣١، ٤٣، ٦٥   | ابن عباس                              |
| ٤٩                 | العجلبي                       | ١٨                 | أبو العباس الأصم                      |
| ٨٥، ٨١، ٦٧، ٥٩، ٢٣ | ابن عدي                       | ٩٠                 | العباس بن الوليد التّرسّي             |
| ٩٨، ٩٥             | العرّاقي                      | ٦                  | عبد بن حميد                           |
| ١٠٦                | ابن عساكر                     | ٩٦                 | ابن عبد البر                          |
| ٨١                 | عطاء بن أبي رياح              |                    | عبد الرحمن بن الأسود أبو عمرو         |
| ٨١                 | عطاء                          | ٧١                 | البصري                                |
| ٧٥                 | عفان (ابن مسلم)               | ٦١، ٦٠، ٥٠، ٢٥     | عبد الرحمن بن مهدي                    |
| ١٠٠                | علي بن إسحاق                  | ١٠٣، ١٠٠           |                                       |
| ١٦                 | أبو علي ثعامة بن شفي الهمданى | ٩١، ٩٠             | عبد الرحمن بن يزيد                    |
| -٥٠                | عليّ بن أبي طالب              | ١٣٢، ٨٦، ٧٠        | عبد الرزاق                            |
|                    |                               | ٦٦                 | عبد الغفار بن عبد الله                |
| ١٤٢                | ٦٦-١٠٩، ١١١-١٢٧، ١٢٧، ١١١     | ١٠٠                | عبد الغني (الحافظ)                    |
| ٥٢                 | علي بن عبد العزيز             | ١٠٠، ٦٨، ٦٦        | عبد الله بن الإمام أحمد               |
| ١٢٩                | علي قاري                      | ١٣٢                | عبد الله بن عبيد بن عمير              |
| ٦٦                 | علي بن مُسْهِر                | ٩١، ١٤             | عبد الله بن عمرو بن العاص             |
|                    | عُمر بن الخطاب                | ١٠٢، ١٠٠           | عبد الله بن المبارك                   |
|                    |                               | ٧٥                 | عبد الوارث (ابن سعيد)                 |
|                    |                               |                    | عبيد الله بن عمر القواريري ٥١، ٥٦، ٥٨ |
|                    |                               |                    | ٦٦، ٥٩                                |
|                    | عمر بن عبد العزيز             | ١٢٦                |                                       |

|                                      |   |  |                           |
|--------------------------------------|---|--|---------------------------|
| ١٠٢، ١٠١، ١٠٠                        | ابن لهيعة                                       | ١٠٥، ١٠٣، ٢٥، ١٠                                 | ابن عمر                   |
| ٨٢                                   | الليث بن سعد                                    | ٧٥   | عمران بن موسى             |
| ٩٠، ٧٥، ٨                            | ابن ماجه  | ١٩، ١٧، ١٦                                       | عمرٌ بن الحارث            |
| ١١٥، ٨٢، ٢٥                          | مالك بن أنس                                     | ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٦                               | عمرٌ بن حزم               |
| ٨٦                                   | مالك بن يَخَامِر                                | ٤٩   | عمرٌ بن عليٍ              |
| ٧٥                                   | المُبارَك (ابن فضالة البصري)                    | ٤٧   | عمرٌ بن محمد              |
| ٨٤                                   | محمد بن إبراهيم التيمي                          | ٧١، ٧٠، ٦٣                                       | أبو عوانة                 |
| ٧٠، ٤٧، ١٩-١٧                        | محمد بن إسحاق                                   | ٨١   | ابن عون                   |
| ٧١                                   | محمد بن إسْكَاب <sup>(١)</sup>                  | ٢٢   | عيسى بن يونس              |
| ١٧                                   | محمد بن إسماعيل الإسماعيلي                      | ٢١   | غُنَيْمَ بن بسطام المديني |
| ٦٣، ٥١، ٥٠، ٢٥                       | محمد بن بشار                                    | فاطمة بنت الحسين بن علي =                        |                           |
| ٨٦، ٧٤                               | محمد بن بكر                                     | زوجة الحسن بن الحسن                              |                           |
| ١٢٩                                  | محمد بن الجزري                                  | ٦٢   | فاطمة بنت قيس             |
| ٢٥، ٢١                               | محمد بن الحسن                                   | فَضَالَةَ بن عُبَيْدَ ١٦ - ٢٦، ٢٠، ٣٠            |                           |
| ٧١                                   | محمد بن رافع                                    | ١٤٢، ١٠٩، ١٠٨، ٦٤، ٤٨                            |                           |
| ٧١                                   | محمد بن ربيعة                                   | ٢٠   | الفضل بن سليمان           |
| ٧٥                                   | محمد بن زياد                                    | القاسم بن محمد ٢٠، ٣٩، ٣٦، ٣٣، ٢١، ٢٠            |                           |
| ٥٢                                   | محمد بن سعيد الأصبهاني                          | ١٠٩، ٩٢  |                           |
|                                      | محمد بن عبد الله بن عبد الملك                   | القاسم بن مُخَيْمِرَة                            |                           |
| ٩٠                                   | الرَّقَاشِي                                     | ٩١، ٩٠   | قتادة                     |
| ١٨                                   | محمد بن عُبَيْدَ بن أَبِي أُمِيَّةَ الطَّنَافِي | ٨٠   | ابن القُشَيْرِي           |
| ٣٩، ٣٧                               | محمد بن عليٍّ                                   | القطان (يحيى بن سعيد) ٥١، ٥٠، ٢٢، ٦٥، ٦٤، ٥٤، ٥٢ |                           |
| <hr/>                                |   | ٦٤   | القطب الحلي               |
| (١) صوابه «إِشْكَاب» لكن هكذا وقع في |   | ٢٠   | أبو كامل الجحدري          |
| النسخة التي نقل منها المؤلف وأثبتهما |   | ١٣٢، ١٢٩، ٥٧                                     |                           |
| ليبيان خطأها.                        |   | ابن كثير   |                           |

|                            |                                      |                              |                           |
|----------------------------|--------------------------------------|------------------------------|---------------------------|
| ١٩                         | نافع بن عبد                          | ٦٣، ٥٨، ٥٣، ٥٠               | محمد بن كثير              |
| ٨٨، ٧٤                     | ابن النجاشي                          | ٨١                           | محمد بن المنكدر           |
| ٨١، ٧٥، ٧٢، ٧٠، ١٧، ٧٥، ٨١ | النسائي                              | ١١٠، ٦٨، ٦٧                  | أبو محمد الهمذاني         |
| ٨٥، ٨٤، ٨٢                 |                                      | ٩٠                           | محمد بن يحيى              |
| ٧٥                         | نصر بن راشد                          | ٥٩، ٥٧، ٥٣، ٥٠               | محمد بن يوسف              |
| ٨٩، ٧٣                     | أبو نصرة                             | ٩٤، ٨١، ٧٩، ٤٩               | ابن المديني               |
| ٤٩                         | ابن نمير                             | ٨٧                           | المزي                     |
| ١٤٣، ٤٣                    | نوح عليه السلام                      | ٧٢                           | مسد                       |
| ١١٩، ٩٥، ٦٤                | النووي                               | ٥٩، ٥٨                       | المسعودي                  |
| ١٢٨                        | هاجر عليها السلام                    | ٦٠، ٥٤، ٥٢، ٥١، ١٧، ١٦، ٦، ٤ | مسلم                      |
| ٧٢                         | هارون بن إسحاق                       | ٧٥، ٧٣، ٧١، ٧٠، ٦٧، ٦٣، ٦١   |                           |
| ١٧، ١٦                     | هارون بن سعيد الأيلي                 | ٩٨، ٩٥، ٩٤، ٨٨، ٨٣، ٨٢، ٧٩   |                           |
| ٧٠                         | هارون بن عبد الله                    |                              | ١١٩، ١١٣                  |
| ١٠٣                        | أبو هريرة                            | ٣٩، ٢٣                       | المطلب بن أبي وداعة       |
| ٧٠                         | هلال بن العلاء                       | ٦٣                           | معاذ بن جبل               |
| ٢١                         | ابن الهمام                           | ٥١                           | معاذ بن نجدة القرشي       |
| ١٢٨                        | هود عليه السلام                      | ١١١                          | معاوية رضي الله عنه       |
| ٥٦، ٥٣، ٥١، ٥٠             | أبو الهايج الأسد                     | ٧١                           | أبو معاوية (محمد بن خازم) |
| ٦٣                         | ٦٣، ٥٩                               | ٤٥                           | المغيرة بن مقْسَم         |
| ٦٣                         | أبو وائل الفاقد                      | ٩٠، ٨٥                       | مكحول                     |
| ٥٢ - ٥٠                    | أبو وائل الكوفي (شقيق بن سلمة الأسد) | ٦                            | ابن المنذر                |
| ٦٣، ٦١-٥٦، ٥٤              |                                      | ٥٥                           | منصور (ابن المعتمر)       |
| ٤٩                         | الواقدي                              | ٤٦                           | ابن المُنْيَر             |
| ٦٣، ٦١، ٦٠، ٥٨، ٥٦، ٥٢، ٥٠ | وكيع                                 | ٢٥                           | موسى بن طلحة              |
| ١٠٠، ١٧، ١٦                | ابن وهب                              | ١٠٣                          | أبو موسى الأشعري          |
|                            |                                      | ١١٢، ١٠٢، ١٠٠                | ناعم مولى أم سلمة         |

|                    |                         |                |                                |
|--------------------|-------------------------|----------------|--------------------------------|
| ٩٦                 | يعقوب بن شيبة           | ٩٠             | وهيـب                          |
| ٨١                 | يعلى بن عطاء            |                | يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن |
|                    | أبو يعلى القاضي         | ٤٧             | ابن أبي عمّرة الأنـصاري        |
| ٥٩، ٥٨، ٥٦، ٥٢، ٥١ |                         | ٨٦، ٨٥، ٨١، ٥٩ | يحيى بن معين                   |
|                    | ٩٠، ٦٦                  |                | ١٠١، ٩١                        |
| ٧٠                 | يوسف بن سعيد            |                |                                |
| ١٢٨                | يوشع بن نون عليه السلام | ٧٥، ٥٢         | يحيى بن يحيى                   |
| ١٢٨                | يونس عليه السلام        | ١٠٠            | يزيد بن أبي حبيب               |
| ٦٨                 | يونس بن خباب            | ٦٦، ٥٩، ٥٨     | يزيد بن هارون                  |
| ٦٠                 | يونس بن محمد            | ٤٧، ١٨         | يعقوب (ابن إبراهيم بن سعد)     |



## فهرس الكتب

|                     |                             |                   |                              |
|---------------------|-----------------------------|-------------------|------------------------------|
| ٧٢، ٧١، ٢٠، ١٧      | سنن أبي داود                | ٢٥                | الأثار، لمحمد بن الحسن       |
| ٩٠                  | سنن ابن ماجه                | ٧٠، ٦٣، ٥٩        | إتحاف المهرة، للحافظ         |
| ٧٥، ١٧              | سنن النسائي                 |                   | ٨٦                           |
| ٨٤                  | شرح الإمام، لابن دقيق العيد | ٨٠، ١٥            | إرشاد الفحول، للشوكاني       |
| ١١٩                 | شرح مسلم، للنووي            | ٨٧                | الأطراف، للزمي               |
| ٣٦                  | شرح المشكاة، للطبي          | ١٠٧، ٤٢، ٢٥       | الأم، للشافعي                |
| ٧٢، ٧١              | شرح معاني الأثار، للطحاوي   | ٤٧                | التاريخ الصغير، للبخاري      |
| ٦٩، ٤٢، ٢٧          | شرح الموطأ، للباجي          | ٤٩                | تاریخ ابن عساکر              |
| ٢١                  | شرح الهدایة، لابن الهمام    | ١٢٩               | تفسير ابن كثير               |
| ٦٧، ٦٤، ٢٤، ٨، ٤    | الصحيحان                    | ٩٦                | التمهید، لابن عبد البر       |
| ١٤٣، ٤٧، ٤٥، ٤٣، ٢٢ | صحيح البخاري                | ٦٧، ٤٩            | تهذیب التهذیب، للحافظ        |
| ٢٠                  | صحيح ابن حبان               |                   | ٩١، ٨٦                       |
| ٧٠                  | صحيح أبي عوانة              | ٩٠                | جامع الزوائد                 |
| ٦٧، ٥٢، ١٧، ١٦، ٤   | صحيح مسلم                   | ٢٢                | جامع المسانيد، لابن كثير     |
|                     | ٧٥، ٧١، ٧٠                  | ٢٠                | الجناز، لابن شاهين           |
| ٢١                  | صفة قبر النبي ﷺ، (للأجري)   | ٢٥، ٢٢            | الجوهر النقي، لابن التركمانى |
| ٩٢، ٤٩              | الطبقات، (لابن سعد)         | ٤٢                | الجوهرة المضية (١)           |
| ٣٥، ٣٤              | الفائق، للزمخشري            | ١٣٢، ٦٥           | الدر المثور، للسيوطى         |
| ٤٦، ٤٥، ٢١          | فتح الباري لابن حجر         | ٧٣، ٧٢، ٥٣، ١٨، ٦ | سنن البيهقي                  |
|                     | ٦٥، ٤٧                      |                   | ١٠٣، ٨٩                      |
| ٥٤، ٢٢، ٢٣، ٥٥      | فتح المغيث، للسخاوي         | ٧١                | سنن الترمذى                  |
|                     | ٨٧، ٨٤، ٧٤، ٦٨، ٦٤، ٥٩، ٥٥  |                   |                              |
|                     | ٩٨، ٩٦                      |                   |                              |
| ٤٥                  | القبور، لابن أبي الدنيا     |                   |                              |

(١) كذا وقع وصوابه «الجوهرة النيرة»  
للحدادى.

|                    |                       |                     |                                |
|--------------------|-----------------------|---------------------|--------------------------------|
| ٩٠، ٥٨، ٥٦         | مسند أبي يعلى         | ٦٤                  | القدح المعلى، للقطب الحلبي     |
| ٤٢                 | المتنهى، للفتاحي      | ٦٩، ٣٢، ٢٧، ٢٠      | كتز العمال للهندى              |
| ١٢٨                | المنهج                |                     | ٨٨، ٧٣                         |
| ١٢٩                | الموضوعات، للقاري     | ٣٨                  | اللسان، للحافظ                 |
| ٨٢، ٧٩، ٦٧، ٦٣، ١٩ | الميزان، للذهبى       | ٢٢، ٢١              | مِرْقَةُ الْمَفَاتِيحِ، للقاري |
| ١٠٢، ١٠١، ٩١، ٨٥   |                       | ٥٢، ٥١، ٥٠، ٢٠      | المُسْتَدِرُكُ، للحاكم         |
| ٣٥، ٣٤، ٢٥         | النهاية، لابن الأثير  |                     | ٧٢، ٧١، ٦١، ٥٦                 |
| ١١٩                | نيل الأوطار، للشوكاني |                     | مسند الإمام أحمد               |
| ١٢٦                | الوفاء، للسمهودي      | ١٠٠، ٨٧، ٨٦، ٧٤، ٧٠ | ١٨، ٥٢-٥٠، ٦٦                  |



# فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٣      | سبب تأليف الرسالة .....  |
| ٤      | مقدمة المؤلف .....   |
| ٤      | - إكمال الدين والنهي عن الإحداث فيه .....  |
| ٨      | - الأصل في جميع ما في الأرض أنه مباح ..  |
| ٩      | - الوسائل وأنواعها .....   |
| ١١     | - مسألة جمع القرآن في المصحف بعد وفاته <small>عليه السلام</small> .....                      |
| ١٤     | - معنى حديث «من سن سنة حسنة ...» .....   |
| ١٦     | <b>الفصل الأول: فيما ثبت في كيفية القبر المنشورة</b> .....                                   |
| ١٦     | Hadith Fazala fi al-Amr bi-Taswiyah al-Qubur, wabayan Tarqih .....                           |
| ٢٠     | أحاديث أخرى في الباب .....   |
| ٢٥     | الأثار الواردة في الباب .....  |
| ٢٦     | <b>الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة</b> .....   |
| ٢٨     | - معنى تسوية الشيء في ذاته .....   |
| ٣٤     | - معنى البطح في وصف القاسم لقبر النبي <small>عليه السلام</small> وصاحبيه بأنها «مبطحة» ..... |
| ٣٧     | - منشورة تسنيم القبور .....  |
| ٣٩     | - منشورة إعلام القبر إذا احتج إلى معرفته .....   |
| ٤٠     | - خلاصة ما يتعلق بظاهر القبور من الهيئة المنشورة .....                                       |
| ٤١     | <b>الفصل الثاني: تسمة (في بيان الهيئة المنشورة فيما يتصل بالقبر)</b> .....                   |
| ٤٤     | - النتيجة .....  |

|   |     |
|---|-----|
| [الأحاديث والأثار الواردة في مسألة البناء على القبر]  | ٤٥  |
| • لمامات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره ...»                                    | ٤٥  |
| • قول خارجة بن زيد: «رأيتني ونحن شبان... وإن أشدنا وثبة الذي يثبت قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه». | ٤٧  |
| • حديث علي: «أن لا تدع قبراً مشرقاً إلا سوّيته...»  | ٥٠  |
| - روایة عبد الرحمن وخلاد  | ٥٠  |
| - روایة الآخرين   | ٥١  |
| - دفع الاختلاف في السند   | ٥٤  |
| - دفع الاختلاف في المتن   | ٥٧  |
| - تنبيهان   | ٥٩  |
| - الرد على من زعم أن الحديث مضطرب سندًا ومتناً  | ٦٢  |
| - ما ينجرى به احتمال تدليس حبيب بن أبي ثابت   | ٦٤  |
| • حديث جابر: «سمعت النبي ﷺ نهى أن يقعد الرجل على القبر، أو يُجْهَضَ، أو يُبْنَى عليه».            | ٧٠  |
| - حال أبي الزبير  | ٧٧  |
| - حال سليمان بن موسى نقلًا عن كتب الفن  | ٨٤  |
| - تنبيه (إعلال ما ورد من النهي عن الكتابة والزيادة في بعض طرق حديث جابر)                          | ٨٨  |
| • حديث أبي سعيد الخدري: «نهى النبي ﷺ أن يُبْنَى على القبور»                                       | ٩٠  |
| - حال القاسم بن مخيمرة  | ٩١  |
| - بحث في اشتراط اللقاء  | ٩٣  |
| • حديث أم سلمة: «نهى رسول الله ﷺ أن يُبْنَى على القبر أو يُجْهَضَ»                                | ١٠٠ |

|   |     |
|---|-----|
| • الآثار الواردة في النهي عن البناء على القبر .....               | ١٠٣ |
| الأحكام المستنبطة من هذه الأدلة .....                             | ١٠٤ |
| الفصل الثالث: شرح حديث علي رضي الله عنه .....                     | ١٠٩ |
| الكتابة على القبر .....   | ١١٣ |
| الزيادة على القبر .....   | ١١٥ |
| الجلوس على القبر .....  | ١١٥ |
| تجصيص القبر .....   | ١٢٠ |
| البناء على القبر .....  | ١٢١ |
| - الرد على بعض شبهات الكاظمي في جواز البناء على القبور .....      | ١٢٦ |
| آية الكهف (الرد على من تشبيث بها في جواز البناء على القبور) ..... | ١٣١ |
| ملحق: النهي عن البناء على القبر .....                             | ١٤١ |
| الفهارس .....   | ١٤٥ |
| - فهرس الآيات القرآنية .....                                      | ١٤٧ |
| - فهرس الأحاديث والآثار .....                                     | ١٤٩ |
| - فهرس الأعلام .....  | ١٥٤ |
| - فهرس الكتب .....  | ١٦١ |
| فهرس الموضوعات .....  | ١٦٣ |

